Housing & Development Bank
بنك التعمير و الإسكان

تقرير مجلس ادارة بنك التعمير والإسكان ٢٠٢٥

تقرير مجلس الإدارة السنوي لبنك التعمير والإسكان
وفقا لأحكام المادة (٤٠) من قواعد القيد

البيانات الاساسية

اسم البنك	بنك التعمير والاسكان		
غرض البنك	تمويل مشروعات التعمير والاسكان والامتداد العمراني لتوفير المساكن الملائمة لمحدودي الدخل وغيرهم والمساهمة في انشاء وتمويل مشروعات التعمير والمرافق والتنمية العمرانية والسياحية والصناعية وغير ذلك من المجالات الواردة في قانون الاستثمار وكذلك القيام بكافة الأعمال المصرفية وعمليات النقد الأجنبي وكل ما تمارسه بنوك الاستثمار من خدمات واعمال مصرفية وللبنك في سبيل تحقيق اغراضه القيام بما يلي: (١) قبول الودائع بالعملات المصرية والأجنبية وفتح حسابات تجنيب بالعملات الحرة وشراء وبيع العملات الأجنبية لحساب عملاء البنك. (٢) إصدار شهادات ادخار للتعمير والإسكان. (٣) مزاولة الأعمال المصرفية ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية. (٤) إدارة القروض والأموال وتسويقها وتوظيفها ويشمل ذلك ما يتاح من قروض أو منح خارجية. (٥) استثمار أموال البنك في مختلف أوجه الاستثمار بما يكفل تحقيق أغراضه وتنمية موارده وعلى الأخص: - ➢ المساهمة في تأسيس الشركات والمشروعات لتحقيق كل أو بعض أغراض البنك. ➢ تمويل ومزاولة كافة الأعمال المتعلقة بالإسكان والتعمير. (٦) القيام بأعمال أمناء الاستثمار في جمع واستلام ودفع الأموال ومن ذلك الوكالة والتمثيل المالي للعملاء وغيرها، وتقديم الخدمات الاستثمارية. وعلى العموم يكون للبنك القيام بكافة الاعمال والمشروعات والدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية كما يجوز أن يكون له مصلحة أو يشترك باي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاول اعمالا شبيهة بأعماله أو التي قد تعاونه على تحقيق غرضه في مصر أو الخارج كما يجوز أن يندمج في الهيئات السالفة أو يشتريها أو يلحق بها وذلك بموافاة الهيئة العامة للاستثمار.		
المدة المحددة للبنك	٥٠سنة وتبدأ من تاريخ الترخيص ١٩٧٩/٠٦/٣٠	تاريخ القيد بالبورصة	١٩٩٧/٠٧/١٦
القانون الخاضع له البنك	٨ لسنه ٩٧	القيمة الاسمية للسهم	١٠ جم
أخر رأس مال مرخص به	١٠ مليار جم مصري	أخر رأس مال مصدر	خمسة مليار وثلاثمائة وثلاثة عشر مليون جم مصري
أخر رأس مال مدفوع	خمسة مليار وثلاثمائة وثلاثة عشر مليون جم مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	رقم ٩٥٥٢٨ بتاريخ ١٩٧٩/٠٦/٣٠
اسم مسئول الاتصال	١- جمال محمود سليمان ٢-هاني حلمي ناصف ٣-عمرو فوزي حسين		
عنوان المركز الرئيسي	٢٦ش الكروم – المهندسين		
أرقام التليفونات	٣٧٦٠٢٨٣٣		
الموقع الالكتروني	www.hdb-egy.com		
البريد الالكتروني	Hdb٠٩@hdb-egy.com		

مراقبى الحسابات

اسم مراقب الحسابات	عمرو وحيد عبد الغفار (مكتب محمد هلال ووحيد عبد الغفار Baker Tilly)
تاريخ التعيين	٢٠٢٥/٠٣/٢٥
رقم القيد بالهيئة	٩٣٨٠
اسم مراقب الحسابات	رانيا صلاح الدين محمد توفيق (الجهاز المركزي للمحاسبات)

هيكل المساهمين للبنك (اللذين يمتلكون ٥٪ فاكثر): -

الاسم	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٥٨٣٩٥٦٠٨	٢٩,٨١٪
رولاكو أي جي بي للاستثمار	٥٣١٢٧٦٥٥	٩,٩٩٩٦٪
RIMCO E G T INVESTMENT LLC	٥٢٢٦٤٨٠٠	٩,٨٤٪
شركة مصر لتأمينات الحياة	٤٨٢٩٥١٧٠	٩,٠٩٪
شركة مصر للتامين	٤٤٠٦٨٤٦٥	٨,٢٩٪
صندوق تمويل مشروعات المساكن	٣٩٣٥٥٨٩٠	٧,٤١٪
هيئة الاوقاف المصرية	٢٦٧٢٤٣٩٠	٥,٠٣٪
الاجمالي	٤٢٢٢٣١٩٧٨	٧٩,٤٧٪

اخر تشكيل لمجلس الإدارة: -

م	اسم العضو	صفة العضو	عدد الأسهم المملوكة	جهة التمثيل
١	السيد الأستاذ / باسل محمد بهاء الدين الحيني	غير تنفيذي	-------	رئيس مجلس الإدارة - مستقل
٢	السيد الاستاذ / حسن اسماعيل حلمي غانم	تنفيذي	٧٢٦٣٣٧١	عضو مجلس الادارة المنتدب وممثل صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك التعمير والإسكان
٣	السيد الدكتور مهندس/ هاني عاطف نبهان سويلم	غير تنفيذي	١٥٨٣٩٥٦٠٨	عضو مجلس الادارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
٤	السيد المهندس/ شريف مجدي حسين احمد شربيني	غير تنفيذي	١٥٨٣٩٥٦٠٨	عضو مجلس الادارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
٥	السيدة المهندسة / راندة على المنشاوي	غير تنفيذي	١٥٨٣٩٥٦٠٨	عضو مجلس الادارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
٦	السيد الأستاذ / علاء الدين فاروق زكي	غير تنفيذي	١٥٨٣٩٥٦٠٨	عضو مجلس الادارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
٧	السيد الأستاذ / محمد نبيل عبد السلام محمد المعزاوي	غير تنفيذي	٥٣١٢٧٦٥٥	عضو مجلس الإدارة وممثل شركه رولاكو اي جي بي للاستثمار لمالكها علي حسن علي دايخ
٨	السيد الأستاذ / شريف احمد محمد السيد الأخضر	غير تنفيذي	٥٢٢٦٤٨٠٠	عضو مجلس الإدارة وممثل شركة RIMCO EGT Investment LLC
٩	السيد الأستاذ / مصطفى محمد مصطفى محمد القماش	غير تنفيذي	٤٨٢٩٥١٧٠	عضو مجلس الادارة وممثل شركة مصر لتأمينات الحياة
١٠	السيد الأستاذ / علاء الدين احمد على حسن	غير تنفيذي	٤٤٠٦٨٤٦٥	عضو مجلس الإدارة وممثل شركة مصر للتأمين
١١	السيد الأستاذ / محمود عوض محمد محمد النجدي	غير تنفيذي	٢٦٧٢٤٣٩٠	عضو مجلس الادارة وممثل هيئة الأوقاف المصرية
١٢	السيد الأستاذ / احمد سعد الدين عبده أبو هندية	غير تنفيذي	١٠٠٠٠٠	عضو مجلس الإدارة – بصفته مساهم
١٣	السيدة الأستاذة / غادة يسري خضر اسماعيل	غير تنفيذي	-------	عضو مجلس الإدارة - مستقل

التغيرات التى طرأت على تشكيل المجلس خلال العام: -

- بتاريخ ٢٠٢٥/٠٢/٠٢ تم تعين السيد المهندس / شريف مجدي حسين شربيني – لعضوية مجلس الإدارة – ممثلاً عن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بدلاً من السيد الاستاذ / محمد عصام الدين رمضان.
- بتاريخ ٢٠٢٥/٠٤/٢٩ تم تعيين السيدة الأستاذة / غادة يسري خضر إسماعيل -عضو مجلس إدارة – مستقل.
- بتاريخ ٢٠٢٥/٠٧/٢٩ تقدم السيد الدكتور مهندس / عاصم عبد الحميد الجزار باستقالته من عضوية المجلس – ممثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- بتاريخ ٢٠٢٥/٠٩/١٧ تم تعيين السيد الأستاذ / محمود عوض محمد محمد النجدي – عضو مجلس إدارة – ممثلا عن هيئة الأوقاف المصرية.
- بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢٨ تم تعيين السيد الأستاذ / علاء الدين فاروق زكي – عضو مجلس إدارة – ممثلا عن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بدلا من السيد المهندس الدكتور / عاصم عبد الحميد الجزار.

اجتماعات مجلس الادارة: -

عدد مرات انعقاد اجتماعات مجلس الادارة خلال العام	**١٦ جلسة**

اخر تشكيل للجنة المراجعة: -

الاسم	الوظيفة	جهة التمثيل
السيد الأستاذ / باسل محمد بهاء الدين الحيني	**رئيس لجنة المراجعة**	**مستقل**
السيد الأستاذ / مصطفى محمد مصطفى محمد القماش	**عضو لجنة المراجعة**	**ممثل شركة مصر لتأمينات الحياة**
السيد الأستاذ / أحمد سعد الدين عبده أبو هندية	**عضو لجنة المراجعة**	**مساهم**

لجنة المراجعة

تُحدد اللجنة اختصاصاتها طبقاً لتعليمات الحوكمة والرقابة الداخلية الصادرة من البنك المركزي المصري وكذلك نظام عمل اللجنة المُعتمد من مجلس الإدارة.

مهام وإختصاصات اللجنة: -

- تتمثل أهم وظائف لجنة المراجعة في الموافقة على ترشيح المسئولين عن قطاعي المراجعة الداخلية والالتزام قبل الحصول على موافقة البنك المركزي، فضلاً عن متابعة أعمال القطاعين، وتحديداً فيما يخص سلامة نظم الرقابة الداخلية، ويقوم كل من رئيس قطاع المراجعة الداخلية ورئيس قطاع الالتزام برفع التقارير مباشرة إلى لجنة المراجعة التي تقوم بدورها بعرضها على مجلس الإدارة.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية، ورئيس قطاع الالتزام بالبنك، ومراقبي الحسابات، والمسئولين المختصين.
- دراسة القوائم المالية الدورية (ربع السنوية) والسنوية للموافقة عليها قبل عرضها على مجلس الادارة لاعتمادها وذلك بحضور رئيس القطاع المالي.
- الاطلاع على القوائم المالية المُعدة للنشر والتأكد من اتساقها مع قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي.
- مراجعة الخطة السنوية لكل من قطاع المراجعة الداخلية والالتزام واعتمادهما، مع المتابعة الدورية المنتظمة وفقاً للمحقق منهما.
- مراجعة التقارير المُعدة من قبل قطاع المراجعة الداخلية بما في ذلك التقارير المُتعلقة بمدي كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن قطاع الالتزام بالبنك وخاصة فيما يتعلق بمخالفة القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي واللوائح الداخلية للبنك وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراجعة التقارير الواردة من وحدة حماية حقوق العملاء والنظر في الإجراءات المقترحة والاشراف على تنفيذها في حالة الموافقة عليها، وكذا مراجعة التقارير الدورية الخاصة بحالات الإبلاغ عن المخالفات والممارسات غير المشروعة وتقييم نظام الإبلاغ عنها وحماية المبلغ بالبنك.

- دراسة المعوقات التي تواجه عملية المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الالتزام واقتراح سبل تذليلها.
- مراجعة الاجراءات المُتخذة من قبل البنك للالتزام بالضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة مخالفتها.
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير الرقابة والإشراف وكذا تلك الخاصة بالقوائم المالية وإبلاغ مجلس الادارة بها مصحوبة بتوصيات اللجنة، مع متابعة تصويبها.
- يكون للجنة المراجعة دور هام فيما يخص أعمال مراقبي حسابات البنك من خلال ما يأتي:
  - تقديم المقترحات بشأن ترشيح وتعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهما، أو النظر في تغيير أي منهما وذلك بما لا يتعارض مع أحكام قانون البنك المركزي وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.
  - التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من توافر قنوات للاتصال بين رئيس قطاع المراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
  - الاتفاق على نطاق المراجعة مع مراقبي الحسابات واعتماده والإشراف على السياسات المحاسبية المطبقة بالبنك.
  - دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهما على القوائم المالية للبنك وبتقاريرهما الأخرى المُرسلة للبنك خلال العام، ورفعها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة، والتأكد من اتخاذ البنك الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب بما في ذلك نواحي القصور ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وعدم الالتزام بالسياسات والقوانين السارية.
- تقوم اللجنة بعرض تقرير ربع سنوي يتضمن نتائج أعمال القطاعات المعنية، ومناقشته بمجلس الإدارة وتحديد الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها في الوقت المناسب.
- مراجعة التقارير المُعدة بشأن خبرات العاملين بقطاع المراجعة والالتزام ومستويات تدريبهم وتأهيلهم.
- مراجعة سياسات ولوائح المراجعة الداخلية والالتزام وعرضها على المجلس لاعتمادها.
- إجراء تقييم سنوي لكل من رئيس قطاع المراجعة الداخلية، ورئيس قطاع الالتزام ورفع نتائج هذا التقييم لمجلس الإدارة وربطه بالأجور والمكافآت والزيادات السنوية، وكذلك رفع التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة على تعيين أو إقالة أو قبول استقالة أي منهما.
- عرض الهيكل التنظيمي الخاص بقطاع المراجعة الداخلية والالتزام بما يشمل مهامهما واختصاصاتهما واعتمادهم من مجلس الإدارة.
- مراجعة أي إجراءات قانونية قد تؤثر على المركز المالي للبنك.

أعمال اللجنة خلال العام: -

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	**١٦ جلسة**
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة البنك؟	**نعم وذلك من ضمن مهام اللجنة**
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها؟	**نعم هناك بعض الملاحظات وان كانت لا تؤثر على المركز المالي للبنك أي في إطار الاعمال والعمليات الاعتيادية**
هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية؟	**نعم في اطار الاعمال والعمليات الاعتيادية**

لجنة المخاطر

تُحدد اللجنة اختصاصاتها طبقاً لتعليمات الحوكمة والرقابة الداخلية الصادرة من البنك المركزي المصري وكذلك نظام عمل اللجنة المُعتمد من مجلس الإدارة.

مهام وإختصاصات اللجنة: -

- من أهم اختصاصات اللجنة الموافقة على ترشيح المسئول عن قطاع المخاطر قبل الحصول على موافقة البنك المركزي، فضلاً عن الموافقة على إجراءات عمل القطاع ومتابعة مهامه واختصاصاته، كما تقوم اللجنة بمتابعة مدى الالتزام بالسياسات المتعلقة بالمخاطر، وكذلك التأكد من تطبيق تلك السياسات من قبل الإدارة العليا وذلك من خلال التقارير المُرسلة لها من رئيس قطاع المخاطر والإدارات والقطاعات المعنية الأخرى، ومن جهة أخرى ترفع اللجنة تقارير دورية ربع سنوية إلى المجلس.
- يتم عرض الهيكل التنظيمي الخاص بقطاع المخاطر بما يشمل مهامها واختصاصاتها على لجنة المخاطر ويتم اعتماده من مجلس الإدارة.
- تقوم اللجنة بتقديم مقترحاتها بشأن السياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر متضمنة الحدود المقبولة لها، وكذا التأكد من توافقها مع الحدود المقررة من مجلس إدارة البنك، (بما في ذلك تلك الخاصة بمؤشرات رأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك)، وعلى مجلس إدارة البنك الموافقة والتصديق على تلك السياسات.
- تقوم اللجنة بالتأكد من قيام قطاع المخاطر بإجراء تقييم ربع سنوي على الأقل لكافة المخاطر لدى البنك، بما يشمل أي إجراءات تم اتخاذها في هذا الشأن، ويُعرض هذا التقييم على اللجنة ويُعتمد من مجلس الإدارة في أول اجتماع تالي لهذا التقييم.
- تقوم اللجنة بالتأكد من قيام قطاع المخاطر بمراجعة قيم الضمانات العينية المقدمة ضماناً للتسهيلات الائتمانية بشكل دوري، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم، مع عرض تقرير في هذا الشأن على اللجنة بصفة سنوية.
- إجراء تقييم سنوي لرئيس قطاع المخاطر، ورفع نتائج التقييم لمجلس الإدارة وربطه بالأجور، والمكافآت والزيادات السنوية ورفع التوصيات للمجلس للموافقة على تعيينه أو تجديد تعيينه أو إقالته أو قبول استقالته.

لجنة المرتبات والمكافآت

تُحدد اللجنة اختصاصاتها طبقاً لتعليمات الحوكمة والرقابة الداخلية الصادرة من البنك المركزي المصري وكذلك نظام عمل اللجنة المُعتمد من مجلس الإدارة.

مهام وإختصاصات اللجنة: -

- تكون اللجنة مسئولة مسئولية مباشرة عن إعتماد مقترحات مكافآت كِبار التنفيذيين بالبنك " العضو المنتدب ومساعدي العضو المنتدب"، على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية، بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز ومكافآت التقاعد ونهاية الخدمة وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية، ويتم وضع التوصيات أخذاً في الاعتبار أهداف البنك وإستراتيجيته ومستوى المخاطر المقبول لديه، وتقوم اللجنة بإصدار التوصية اللازمة تمهيداً للعرض علي مجلس الإدارة للإعتماد.
- يقع على عاتق اللجنة الإهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (قطاع المخاطر والإلتزام والمراجعة الداخلية) من حيث المعاملات المالية بشكل عام، وكذا معدل الإثابة والذي يُحدد وفقاً لتقييم الأداء وما تم تحقيقه من أهداف تخصهم وبما لا يخل باستقلاليتهم.
- تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوي المرتبات الممنوحة بالبنك ومقارنتها بمتوسط المرتبات بالبنوك والمؤسسات المثيلة للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها.

- إقتراح البدلات والمكافآت والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين والتي يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة، ولا يتم مكافأتهم بمنحهم راتب شهري أو سنوي أو من خلال الأسهم أو الأجور المتغيرة، ويحدد مجلس إدارة البنك مرتبات ومكافآت وبدلات والمزايا الأخرى للأعضاء التنفيذين.
- تكون اللجنة مسئولة عن إرساء سياسات واضحة وموثقة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك مع إيضاح الأسس القائمة عليها، ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم الإفصاح عن تلك السياسات متضمناً الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مُجتمعين، وعلى أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.
- تحديد حجم الأجور المتغيرة، مع إمكانية وضع حد أقصى لها، وطريقة توزيعها على إدارات البنك.
- أي مهام أخرى يُحيلها مجلس الإدارة للجنة.

يتعين أن تأخذ اللجنة في إعتبارها عند القيام بأعمالها ما يلي: -

- أن يتم مراعاة أهداف البنك طويلة الأجل لدي اقتراح سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت مسئولي الإدارة العليا بالبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط.
- بالنسبة للعاملين الذين يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، ينبغي أن تعكس أجورهم المُتغيرة مستوي أداء البنك والمخاطر التي يتعرض لها وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة، وصرفها وفقاً لمعايير قياس الأداء بناءً على توصيات الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب.
- في حالة منح المكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية يجب أن تكون وفقاً للمستوي الوظيفي، مع وضع حد أدنى للحيازة وفترة الإحتفاظ بتلك الأدوات.

لجنة الحوكمة والترشيحات

تُحدد اللجنة اختصاصاتها طبقاً لتعليمات الحوكمة والرقابة الداخلية الصادرة من البنك المركزي المصري وكذلك نظام عمل اللجنة المُعتمد من مجلس الإدارة.

مهام واختصاصات اللجنة: -

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- تقديم مقترحاتها بشأن سياسة الحوكمة.
- إعداد تقرير الحوكمة للبنك وعرضه على المجلس لإعتماده بشكل سنوي على الأقل مع موافاة البنك المركزي بنسخة منه.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي على نظام الحوكمة وأخذها في الاعتبار ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصويبية بشأنها.
- تقديم مقترحات بشأن ترشيح الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين، وكذا تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أي من أعضاء مجلس الإدارة بناءً على التقييم السنوي لهم.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- مراجعة التقارير المُعدة عن دورية انعقاد لجان المجلس.
- مراجعة البرنامج التعريفي والبرامج التدريبية الموجهة إلى أعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة خطة التعاقب الوظيفي بالبنك قبل العرض على مجلس الإدارة للاعتماد.
- في حالة أن رئيس المجلس عضو باللجنة، يتعين عدم حضوره اجتماع اللجنة الذي يتم فيه تسمية المرشح المقترح أن يخلفه في حالة تركه لمنصبه لأي سبب من الأسباب تجنباً لأي تعارض في المصالح.

يكون عضو مجلس الإدارة مستقلاً إذا ما توافرت لديه الشروط التالية: -

- ألا يكون موظفاً أو مديراً بالبنك أو أحد الأطراف المُرتبطة به خلال السنوات الثلاث السابقة.
- ألا تكون له أية صلات قرابة بأي من أعضاء المجلس أو الإدارة العُليا أو مستشاري البنك أو أي من الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الثانية.
- ألا تكون له أي مصالح تتعارض مع واجباته أو يكون من شأنها أن تؤثر في حيادته لدى إتخاذ القرار.

- ألا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته في المجلس أو لجانه.
- ألا يكون (أو يمثل) مساهماً بالبنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ألا يكون شريكاً لمراقب حسابات البنك الخارجي أو موظفاً لديهما خلال السنوات الثلاث السابقة.
- ألا تزيد مدة عضويته عن ست سنوات متصلة أو منفصلة.
- ألا يكون عضو بمجلس إدارة أياً من الأطراف المرتبطة بالبنك.
- ألا يكون له أية مصالح مشتركة مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك من خلال المساهمة في شركات أو مؤسسات أخري.

وفيما يلي لجان أخرى: -

- اللجنة التنفيذية.
- لجنة الاستثمارات.
- لجنه التبرعات.
- لجنة الـ IT Board.
- لجنة الشئون الهندسية والعقارية.

اللجنة التنفيذية

تشكيل اللجنة

- يصدر عن مجلس الإدارة قرار بتشكيل أعضاء اللجنة.

اختصاصات وصلاحيات اللجنة التنفيذية: -

١- دراسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الائتمانية في إطار الصلاحيات المخولة للجنة تطبيقاً لقواعد تقديم الائتمان التي يضعها البنك.
٢- دراسة واتخاذ القرارات بشأن المساهمات في رؤوس أموال الشركات في إطار الصلاحيات المخولة للجنة.
٣- ابداء الرأي في تقارير تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل وتسهيلات ائتمانية لعملائه والمخصصات المقترح تكوينها لمقابلتها، وتقارير تقييم المساهمات في رؤوس أموال الشركات وعرضها على مجلس الإدارة مشفوعة برأيها فيها.
٤- إبداء الرأي في تعديل الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك واللوائح والنظم الخاصة بسير العمل فيه.
٥- مباشرة الصلاحيات المقررة في لوائح البنك.

- تعقد اللجنة اجتماعاً واحداً على الأقل في الشهر أو كلما دعاها رئيسها أو أحد الأعضاء التنفيذيين للإجتماع.
- تصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات ثلثي الأعضاء الحاضرين وللجنة إصدار القرارات بطريق التمرير على أعضائها بشرط أن يحوز القرار موافقة كل أعضائها.
- تثبت مداولات اللجنة التنفيذية في محاضر توزع على كل أعضاء مجلس الإدارة ويوقع عليها الرئيس وأمين السر وتسجل هذه المحاضر في سجل خاص ويوقعه رئيسها وأمين السر.

لجنة الاستثمارات

اختصاصات لجنة الاستثمارات

- متابعة أعمال قطاع الاستثمار بالبنك.
- دراسة الموضوعات الاستثمارية المعروضة وإصدار التوصيات الخاصة بكل موضوع قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- الاطلاع على نتائج مساهمات البنك في الشركات والأدوات الاستثمارية المختلفة.
- مراجعة نتائج أعمال قطاع الاستثمار بصفة ربع سنوية.

لجنة التبرعات

اختصاصات لجنة التبرعات: -

- وضع تصور أو فكرة عامة يؤدى الى زيادة مشاركة البنك اجتماعيا من خلال التبرعات التي يقدمها كل عام وبما يعود بالنفع على شريحة كبيرة من المجتمع المدني.

لجنة IT Board

الغرض من اللجنة هو مراجعة ومراقبة استراتيجية البنك التقنية والاستثمارات التكنولوجية الهامة لدعم احتياجات البنك الاستراتيجية.

اختصاصات لجنة IT Board: -

- تتمثل أهداف ومسئوليات اللجنة في مراقبة إستراتيجية البنك والاستثمارات الهامة في المجالات المذكورة أدناه و يجوز للجنة الIT Board إجراء المراجعة لأي سياسة أو إجراء إعتماداً على طبيعة الموضوع و التطورات التي تؤثر على البنك فيما يتعلق بذات الشأن.

مسئوليات اللجنة على النحو التالي: -

- متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات.
- التوصية بتحديثات الخطة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات.
- عرض المشروعات المستهدف تنفيذها في العام الجديد.
- عرض موازنة قطاع نظم المعلومات مقارنة بالفعلي وإظهار أسباب الإختلافات إن وجدت (قبل بداية العام التالي).
- إدارة المخاطر فيما يتعلق بإستثمارات تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للبنك.
- الإحاطة بطلبات البنك المركزي المصري الطارئة سواء كانت خدمات جديدة أو متطلبات تأمين إضافية وتأثيرها على الموازنة وكذلك موقفها في التنفيذ.
- عرض التقارير الرقابية للبنك المركزي المصري من قطاع نظم المعلومات والخطة التصويبية لها على اللجنة.
- التأكد من التعامل وأخذ ما يلزم من إجراءات بشأن التهديدات والفرص الخارجية القائمة على التكنولوجيا.
- المراجعة والتوصيات للتغييرات على سياسة أمن تكنولوجيا المعلومات.
- مراجعة خطة إستمرارية العمل للتأكيد من إجراء جميع الإختبارات المطلوبة، كما هو مطلوب في الخطة، وأن النتائج مرضية.
- مراجعة أي مسائل أخرى متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر على البنك.
- النظر في التغيرات على موازنة قطاع تكنولوجيا المعلومات بما فيها التغير في تكلفة أي مشروع عما سبق عرضه في الموازنة أو إضافة مشروعات جديدة أو تعاقدات اخري قد ينشأ عنها تكاليف رأسمالية.

لجنة الشئون الهندسية والعقارية

اختصاصات لجنة الشئون الهندسية والعقارية: -

- وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات واقتراح أوجه التطوير للأعمال الهندسية للبنك وشركاته التابعة.
- مراعاة أهداف البنك طويلة الأجل ووضعها في الاعتبار وكذا الأهداف قصيرة الأجل لوضعها موضع التنفيذ.
- تستعرض اللجنة الدراسات الفنية للمشروعات وتحاط بدراسات الجدوى وتوصياتها التي تسبق شراء البنك لأي من العقارات أو المشروعات بغرض الاستثمار.
- متابعة أعمال القطاعات الهندسية بالبنك.
- متابعة أعمال قطاع الاستثمار والاسكان بالبنك.
- متابعة الأعمال الهندسية والعقارية للشركة القابضة وشركات الاستثمار العقاري التابعة للبنك.
- بحث وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الهندسية والعقارية التي تعوق تنفيذ المشروعات أو يتعرض لها أي من قطاعات البنك الهندسية.

ويجب التأكيد على ان كافة اعمال اللجان المنبثقة من مجلس إدارة البنك تعمل باستقلالية وشفافية وان كل موضوعاتها تتم مناقشتها وعرضها على مجلس إدارة البنك.

تعاملات الداخليين:

يفصح البنك عن مدى توافر هذه السياسة التي تهدف إلى التحكم بعمليات تداول الداخليين على أسهم البنك وتنظيم العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة وإبرام عقود المعاوضة طبقاً لقواعد الجهات الرقابية.

بيانات العاملين بالبنك:

متوسط عدد العاملين خلال العام	**٣٢٦٩ موظف**
متوسط دخل العاملين خلال العام	**٣٧٧,٨٠٩ جم خلال العام**

المخالفات والإجراءات التى تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد:

لا يوجد مخالفات او اجراءات ضد البنك من قبل الجهات الرقابية.

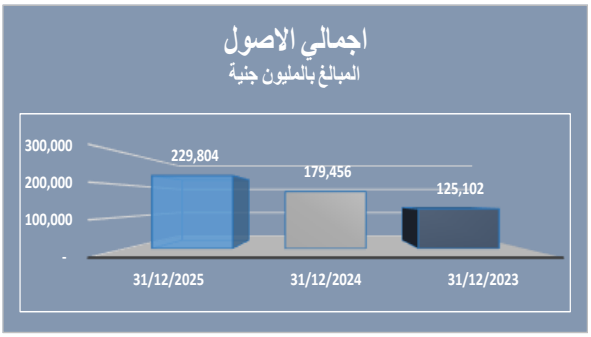
ملخص نتائج الاعمال المستقلة عن عام ٢٠٢٥

واصل البنك تحقيق أداء قوي ومعدلات نمو استثنائية خلال عام ٢٠٢٥، وان ما حققه البنك من نتائج اعمال في تلك الظروف الراهنة يعكس قدرة البنك على التكيف والتعامل مع الأوضاع المتغيرة باحترافية وديناميكية، مع الالتزام بأعلى معايير الكفاءة التشغيلية، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيته الطموحة والاستباقية لتلبية احتياجات السوق المصرفي المصري، والتي تستهدف تعزيز أنشطة البنك وخدماته المصرفية والتوسع بقاعدة عملاءه، بالإضافة إلى تبنيه نموذج أعمال مميز ومنفرد استطاع من خلاله تعظيم الاستفادة من جميع الفرص المتاحة لتحقيق ذلك النجاح الاستثنائي، حيث ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة ٤٤,٨٪ لتصل إلى ٢٩,٧ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٥ كما ارتفع صافي الربح بنسبة ٥٦% ليسجل ١٧,٢٠٦ مليار جنيه مصري خلال ٢٠٢٥.

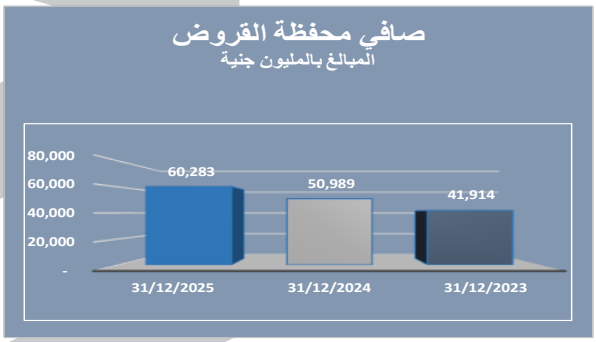
أهم المحاور الرئيسية لاستراتيجية البنك هي وضع العملاء على رأس أولوياته لتحقيق خطته الهادفة نحو التوسع والنمو، مما أثمر بدوره عن مواصلة تعزيز البنك للأصول الخاصة به، حيث بلغ إجمالي الأصول ٢٢٩,٨ مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ بنسبة نمو قدرها ٢٨٪ عن اجمالي الأصول في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك على خلفية نمو صافي محفظة قروض البنك بمبلغ ٩,٣ مليار جنية بنسبة نمو ١٨٪ لتصل الي ٦٠ مليار جنية مصري في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ وتتمثل الزيادة في محفظة القروض بالبنك في الزيادة في محفظة قروض التجزئة بنحو ٥,٣ مليار جنية بنسبة نمو ١٩٪ لتصل ٣٣ مليار جنية مصري والزيادة في محفظة قروض الشركات بنحو ٤,٥ مليار جنية بنسبة نمو ١٦٪ لتصل لنحو ٣٢,٨ مليار جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وارتفع صافي الهامش من العائد إلى ١٦,١١%خلال عام ٢٠٢٥ مقابل ١٤,٩٤٪ في عام ٢٠٢٤.

بلغت نسبة القروض غير المنتظمة عند ٤,٩٩% خلال عام٢٠٢٥ مقارنة ب ٦,٤٨% خلال عام ٢٠٢٤ مع التزام البنك بمواصلة خفض معدلات القروض المتعثرة لضمان النمو المستدام للبنك، مع ارتفاع معدل التغطية ليصل إلى ١٦٥,٥٢% في ٢٠٢٥. وفي هذا السياق، جني ثمار مكانته الراسخة التي يتمتع بها في القطاع المصرفي حيث سجل زيادة في ودائع العملاء بنسبة ٢٤% لتصل إلى ١٧٩ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر٢٠٢٥ مدفوعة بزيادة ودائع المؤسسات بنسبة تصل إلى ١٦% وهو ما يعكس ثقة العملاء في المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، هذا وقد قام البنك بتشجيع العملاء الحاليين والجدد على استثمار مدخراتهم من خلال الترويج لمنتجات الشهادات الادخارية وحسابات التوفير مما أثمر عن ارتفاع إجمالي شهادات الادخار لتصل إلى ٢٢,٧ مليار بنسبة نمو قدرها ٥٢% كما ارتفع إجمالي الودائع من حسابات التوفير بزيادة تصل إلى ٣,٧ مليار جنية بنسبة نمو قدرها ٤٠% خلال عام ٢٠٢٥ مما ساهم في توسيع قاعدة العملاء وزيادة الحصة السوقية للبنك. مشيراً إلى تمكن البنك من تحقيق عوائد مميزة بفضل الاستراتيجيات الفعالة التي يتبناها في مختلف قطاعاته، فضلا عن كفاءة الإدارة وحكمتها في التعامل بحرفية مع إدارة موارد البنك على الوجه الأمثل لتعظيم الربحية، فقد أثمر نمو صافي الأرباح خلال عام ٢٠٢٥ عن وصول العائد على متوسط حقوق الملكية إلى ٥٥,٦٩%مقابل ٥٥,٧٥% خلال العام السابق، فيما بلغ العائد على متوسط الأصول ٨,٤١% مقابل ٧,٢٥% خلال العام السابق،

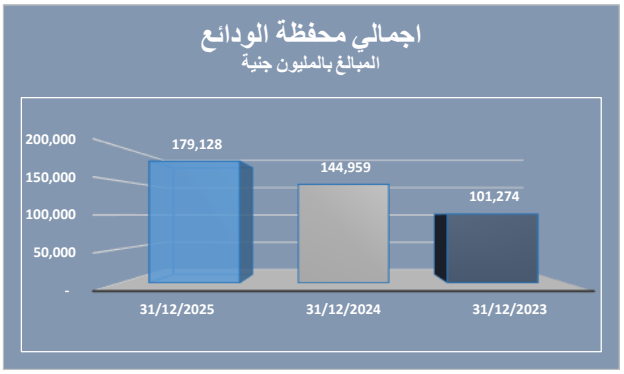
أهم المؤشرات المالية المستقلة



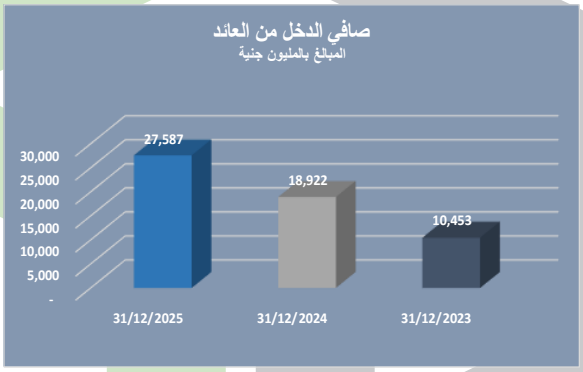
ارتفعت اجمالي أصول البنك بمقدار٥٠,٣٤٨ مليار جنية مصري بنسبة ٢٨٪ في عام ٢٠٢٥ عن عام ٢٠٢٤



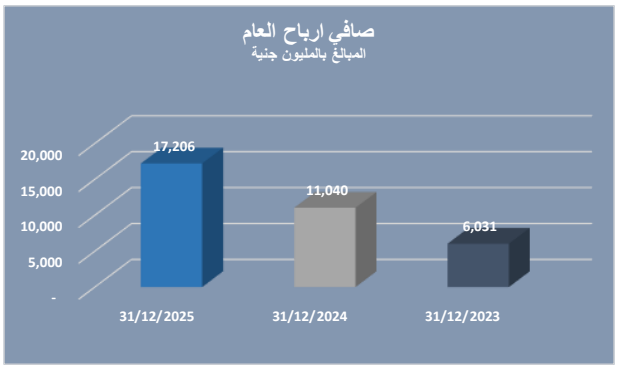
ارتفاع صافي محفظة القروض بمقدار ٩,٣ مليار جنية بنسبة ١٨٪ في عام ٢٠٢٥ عن عام ٢٠٢٤



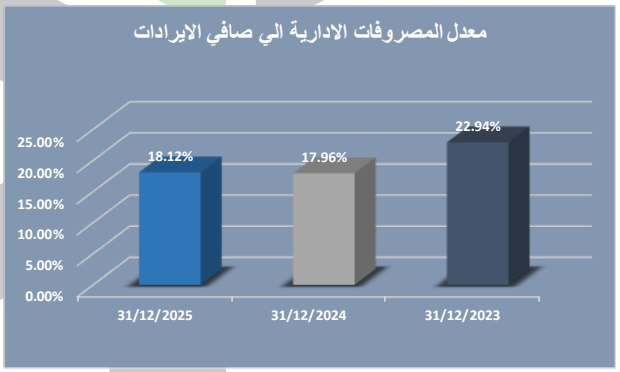
ارتفاع ودائع العملاء بمبلغ٣٤ مليار جنية بنسبة ٢٤٪ في عام ٢٠٢٥ عن عام ٢٠٢٤



ارتفع صافي الدخل من العائد بمبلغ ٨,٦٦٥ مليار جنية مصري بنسبة ٤٦٪ في عام ٢٠٢٥ عن ٢٠٢٤

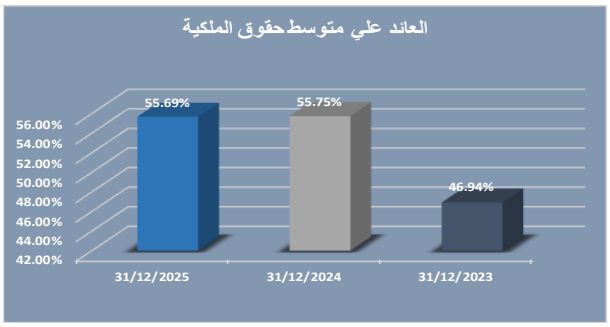


زيادة صافي الربح بمبلغ ٦,١٦٦ مليار جنية بنسبة ٥٦٪ في عام٢٠٢٥عن عام ٢٠٢٤

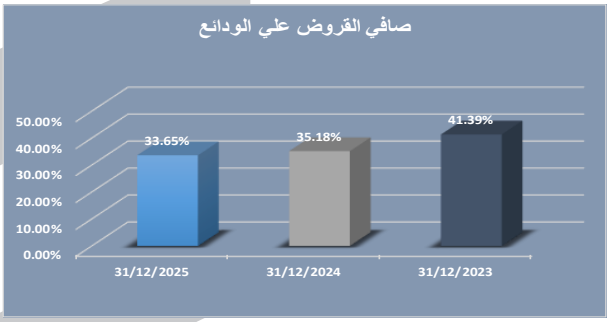


ارتفاع معدل اجمالي المصروفات الإدارية الي صافي الإيرادات من ١٧,٩٦٪ عام ٢٠٢٤ الي ١٨,١٢٪ في عام ٢٠٢٥

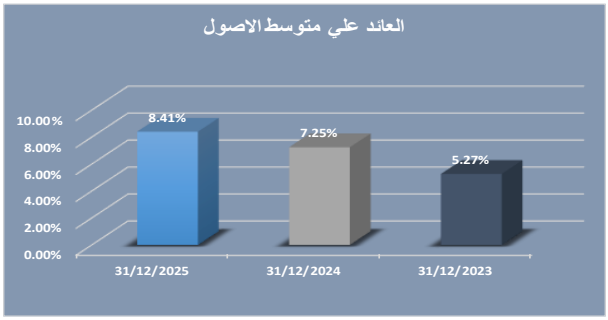
أهم المؤشرات المالية المستقلة



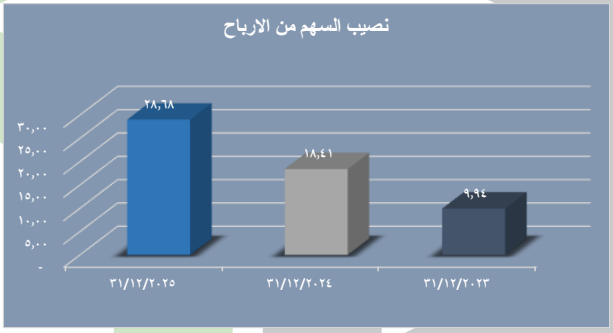
بلغت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية (متضمنة صافي ربح) نسبة ٥٥,٦٩٪.



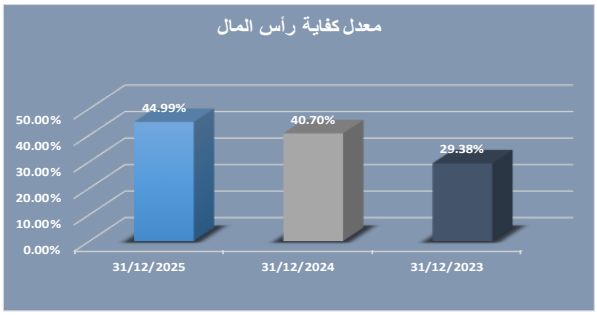
بلغت نسبة صافي القروض الي الودائع نسبة ٣٣,٦٥٪ في عام ٢٠٢٥ متضمنة مقدمات حجز الأراضي والوحدات وتصل هذه النسبة بدون مقدمات حجز الأراضي والوحدات الي ٥١,٦٣٪



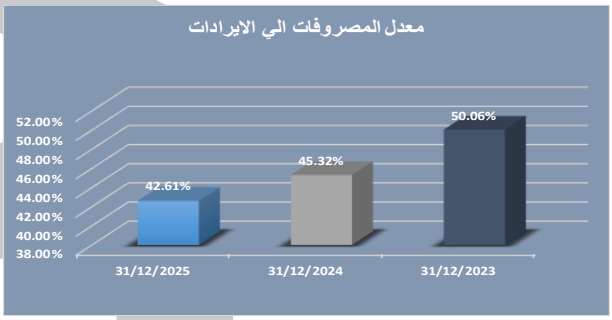
بلغ معدل العائد على متوسط الأصول في عام ٢٠٢٥ نسبة ٨,٤١٪ بارتفاع ١٦٪ عن عام ٢٠٢٤



بلغ نصيب السهم من الارباح في عام ٢٠٢٥ مبلغ ٢٨,٦٨ جنية مصري للسهم بارتفاع ٥٥,٨% عن عام ٢٠٢٤



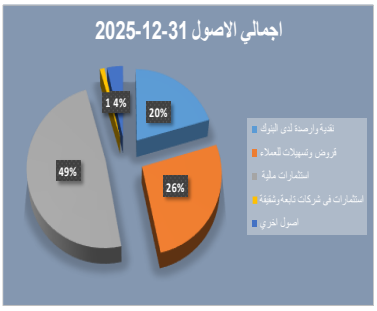
بلغ معدل كفاية رأس المال في عام ٢٠٢٥ نسبة ٤٤,٩٩٪ بارتفاع ١٠,٥٤٪ عن عام ٢٠٢٤

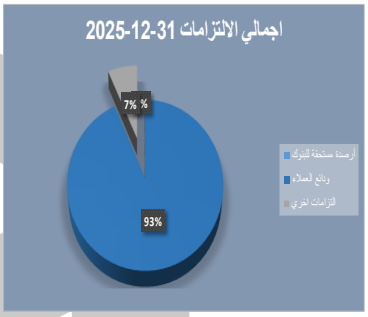


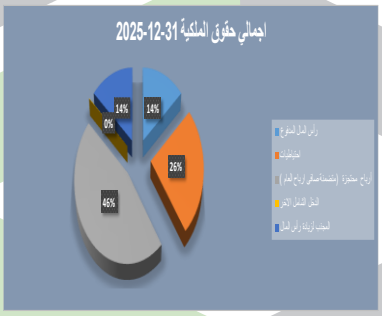
بلغ معدل المصروفات الي اجمالي الايرادات في عام ٢٠٢٥ نسبة ٤٢,٦١٪ بانخفاض قدره ٥,٩٧٪ عن عام ٢٠٢٤ مما يدل على الكفاءة الإدارية في تشغيل المصروفات لتحقيق اعلي الإيرادات.

اهم تطورات بنود المركز المالى المستقلة: -

المبالغ بالمليون جنية	31-12-2025	31-12-2024	النمو	نسبة النمو
اجمالي الأصول	229,804	179,456	50,348	28%
صافي محفظة القروض	60,283	50,989	9,294	18%
الاستثمارات المالية وارصدة لدي البنوك	131,012	100,722	30,290	30%
المشروعات الاسكانية	1,785	1,449	336	23%
محفظة ودائع العملاء	179,128	144,959	34,169	24%
حقوق الملكية	37,543	24,244	13,299	55%







زادت أصول البنك بنحو ٥٠,٤ مليار جنيه مصري بنسبة (+٢٨٪) مقارنة بعام ٢٠٢٤ ويرجع ذلك الى ما يلي:-

- زادت صافي محفظة القروض والتسهيلات للعملاء بمبلغ ٩,٢٩ مليار جنيه مصري (+١٨٪) بالمقارنة مع ٢٠٢٤ ويرجع ذلك إلى الزيادة في قروض التجزئة بمبلغ ٥,٣٢١ مليار جنيه مصري (+١٩,٢٧٪) مقابل ارتفاع في قروض الشركات بمبلغ ٤,٤٢٤ مليار جنيه مصري (+١٥,٦٠٪)، (وذلك قبل خصم المخصصات).
- زادت الاستثمارات المالية - أدوات الدين وارصدة لدي البنوك بمبلغ ٣٠ مليار جنيه مصري (+٣٠٪) نتيجة قيام البنك بشراء اذون وسندات خزانة وذلك يوضح قيام البنك بتشغيل السيولة الزائدة في شراء اذون خزانة وسندات خزانة ووثائق خزانة.
- بلغت نسبة صافي القروض الي الودائع نسبة ٣٣,٦٥٪ في عام ٢٠٢٥ متضمنة مقدمات حجز الأراضي والوحدات وتصل هذه النسبة بدون مقدمات حجز الأراضي والوحدات الي ٥١,٦٣٪.
- محفظة الودائع التي توفر المصدر الرئيسي للتمويل ارتفعت بزيادة قدرها ٣٤مليار جنيه مصري (+٢٤٪)، حيث ارتفعت ارصدة ودائع عملاء الافراد بمبلغ ٢٣,٧٧٨ مليار جنيه مصري بنسبة (+٣٠٪). مع ارتفاع ودائع المؤسسات بمبلغ ١٠,٣٩٠ مليار جنيه مصري (١٦٪).
- حيث بلغت نسبة ودائع المؤسسات الي اجمالي الودائع نسبة ٤٢٪ ونسبة ودائع عملاء الافراد الي اجمالي الودائع نسبة ٥٨%.
- زادت حقوق الملكية بنحو ١٣,٣ مليار جنيه مصري (+٥٥٪) مقارنة بعام ٢٠٢٤ ويرجع ذلك تحديداً الي وصول صافي ربح العام الي ١٧,٢مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٥.

قائمة الدخل (المستقلة) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥: -

بلغ صافي الربح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١٧,٢مليار جنيه مصري وفيما يلي توزيع بنود قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥: -

بالجنيه المصري

عائد القروض والايرادات المشابهة		
قروض وتسهيلات للعملاء	13,589,025,707	
استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	17,665,724,916	
ودائع وحسابات جارية	8,850,586,462	
اجمالي عائد القروض والايرادات المشابهة		**40,105,337,085**
يخصم تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		
ودائع وحسابات جارية		
-للبنوك	(38,074,782)	
-للعملاء	(12,347,510,471)	
قروض مؤسسات مالية اخري	(132,725,158)	
اجمالي تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		**(12,518,310,411)**
صافي الدخل من العائد		**27,587,026,674**
إيرادات الاتعاب والعمولات		
الاتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	201,696,572	
اتعاب خدمات تمويل المؤسسات	270,437,164	
اتعاب اخري	838,793,561	
اجمالي إيرادات الاتعاب والعمولات		**1,310,927,297**
يخصم مصروفات الاتعاب والعمولات		
اتعاب اخري مدفوعة	(185,302,305)	
اجمالي مصروفات الاتعاب والعمولات		**(185,302,305)**
صافي الدخل من الاتعاب والعمولات		**1,125,624,992**
إيرادات من توزيعات أرباح		
أدوات حقوق ملكية بالقمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	10,826,626	
شركات تابعة وشقيقة	233,207,449	
اجمالي إيرادات من توزيعات أرباح		**244,034,075**
صافي دخل المتاجرة		
ارباح التعامل في العملات الأجنبية	39,479,700	
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	93,282,362	
اجمالي صافي دخل المتاجرة		**132,762,062**
إيرادات مشروعات البنك الاسكانية		
مبيعات وحدات إسكان	458,016,578	
تكلفة الوحدات المباعة	(54,128,063)	
مجمل ربح الوحدات	**403,888,515**	
إيرادات إسكان اخري	169,273,191	
اجمالي إيرادات مشروعات البنك الاسكانية		**573,161,706**
خسائر الاستثمارات المالية		**(4,128,000)**
عبء رد اضمحلال الائتمان		**(639,049,047)**
مصروفات إدارية		
أجور ومرتبات	(1,886,961,340)	
تأمينات اجتماعية	(95,731,608)	
تكلفة مزايا التقاعد	(25,000,000)	
مستلزمات التشغيل	(2,450,109,964)	
مصروفات جارية	(831,397,841)	
حصة النشاط الرياضي والاجتماعي	(4,299,506)	
تبرعات	(96,985,560)	
اجمالي مصروفات إدارية		**(5,390,485,819)**
عبء رد مخصصات اخري		**(526,643,222)**
إيرادات تشغيل اخري		
أرباح (خسائر) تقييم ارصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة او المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	2,004,207	
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	615,479	
عبء رد اضمحلال أصول اخري ومشروعات	(19,076,538)	
ايجارات محصلة	97,152,494	
اخري	17,630,122	
اجمالي إيرادات تشغيل اخري		**98,325,764**
صافي أرباح العام قبل ضرائب الدخل		**23,200,629,185**
مصروف ضرائب الدخل		**(5,994,823,474)**
صافي أرباح العام		**17,205,805,711**

- **ارتفع صافي أرباح البنك المستقلة بنحو ٦,٢ مليار جنيه مصري مقارنة بالعام السابق ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ٥٦٪ ليصل الى ١٧,٢ مليار جنيه مصري في نهاية عام ٢٠٢٥ و يرجع ذلك طبقا لما يلي: -**
  - صافي الدخل من العائد (+٨,٧ مليار جنيه مصري +٤٦%).
  - ارتفع عائد القروض والإيرادات المتشابهة بمقدار ١١ مليار جنيه مصري (+٣٨%)، ويرجع ذلك الي ارتفاع مصادر الأموال والمتمثلة في ودائع العملاء والتي تم توظيفها التوظيف الأمثل خلال عام ٢٠٢٥ بتنوع ملحوظ بين القروض والتسهيلات واذون وسندات الخزانة وودائع لدي البنك المركزي المصري والذي ترتب عليه الارتفاع الملحوظ في صافي الدخل من العائد.
  - اما بالنسبة لتكلفة الودائع والتكاليف المتشابهة فارتفعت بمقدار ٢,٤ مليار جنيه مصري (+٢٤٪) نتيجة الارتفاع الملحوظ في محفظة ودائع العملاء بمقدار ٣٤ مليار جنيه مصري.
  - عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان (-٨٣٧ مليون جنيه مصري -٥٧٪).
  - المصروفات الإدارية (+١,٧ مليار جنيه مصري ٤٦٪).
  - ويرجع ذلك الي ارتفاع الأجور والمرتبات بمبلغ ٦٣١ مليون جنيه مصري بمعدل زيادة قدره ٥٥,٦٪ وذلك بعد قيام البنك بسد الفجوة الخاصة بالمرتبات طبقا لأسعار السوق عدة مرات خلال تلك الفترة بالإضافة الي صرف العلاوة السنوية الممنوحة للعاملين من خلال جذب كوادر جديدة من السوق المصرفي قادرة على تحقيق استراتيجية البنك الجديدة ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠ بالإضافة الي الزيادات الاستثنائية نتيجة الزيادة في أسعار السلع والخدمات نتيجة لارتفاع التضخم خلال الفترات الماضية بالإضافة الي حركة الترقيات السنوية علاوة علي زيادة عدد الموظفين الي ٣٢٦٩ موظف مقارنة ب ٣٠٣٩ موظف في نهاية عام ٢٠٢٤.
  - ارتفاع بند المزايا العينية عن العام السابق بمبلغ ٤٠ مليون جنيه مصري بمعدل زيادة ٥٠% بسبب زيادة المصروفات العلاج الطبي للعاملين بالبنك بسبب زيادة بند مصروفات العلاج الطبي للعاملين بالبنك كنتيجة لارتفاع الأسعار الخاصة بالمستشفيات والادوية وخلافة.
  - ارتفاع المصروفات الإدارية الأخرى ب ١ مليار جنيه مصري وذلك للزيادة تحديداً في مصروفات التشغيل ب ٦٨٥ مليون جنيه مصري بنسبة ٣٩٪، والتي تتمثل في مصروفات التأمين علي حياة عملاء التجزئة نتيجة الزيادة في محفظة قروض التجزئة بالإضافة الي الزيادة في خدمات الامن والحراسة والخدمات المؤداه من شركات الصيانة والنظافة والانترنت ومصروفات النظم الخاصة بالدعم الفني ومصروفات تجديد الرخص السنوية نتيجة التوسع في تأمين الأنظمة الالية للبنك والعمل على تحول البنك الي بنك رقمي والزيادة في المصروفات الجارية والتي تتضمن مصروفات الاهلاك والاستهلاك للأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة والايجارات بمبلغ ٢٧٢ مليون جنيه مصري بنسبة بزيادة ٤٩٪ وذلك نتيجة التوسع في اعداد الفروع وانشاء مركز كبار العملاء وزيادة كفاءة المنظومة البنكية وفق متطلبات البنك المركزي المصري لزيادة احكام الرقابة علي العمليات المصرفية المنفذة بما يتماشى مع التعليمات الدولية.

ويوضح الجدول التالي بيان بنود الإيرادات المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقارناً بالأرقام المقابلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذلك نسبة كل بند من بنود الإيرادات الى اجمالى الإيرادات: -

بنود الإيرادات	من ١ يناير ٢٠٢٥ الي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		من ١ يناير ٢٠٢٤ الي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
عائد قروض وتسهيلات للعملاء	١٣,٥٨٩,٠٢٥,٧٠٧	٣١,٩٥٪	١١,١٣٨,٢٤١,١٨١	٣٥,٩٩٪
عائد استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٧,٦٦٥,٧٢٤,٩١٦	٤١,٥٣٪	١١,٩٣٥,٨٨١,٤٥٩	٣٨,٥٧٪
عائد ودائع وحسابات جارية	٨,٨٥٠,٥٨٦,٤٦٢	٢٠,٨١٪	٥,٩٦٥,٠٥٢,٢٢٨	١٩,٢٨٪
الاتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	٢٠١,٦٩٦,٥٧٢	٠,٤٧٪	١٨٣,٩٠٣,٩٩٣	٠,٥٩٪
اتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٢٧٠,٤٣٧,١٦٤	٠,٦٤٪	٢٢٢,٦٥٥,٩٩٦	٠,٧٢٪
اتعاب اخري	٨٣٨,٧٩٣,٥٦١	١,٩٧٪	٧١٠,٢٠٥,١٧٦	٢,٣٠٪
توزيعات أرباح - أدوات حقوق ملكية بالقمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٠	٠,٠٠٪	٥٢٥,٠٠٠	٠,٠٠٪
توزيعات أرباح - أدوات حقوق ملكية بالقمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١٠,٨٢٦,٦٢٦	٠,٠٣٪	٨,٣١٦,٩٦٩	٠,٠٣٪
توزيعات أرباح - شركات تابعة وشقيقة	٢٣٣,٢٠٧,٤٤٩	٠,٥٥٪	٢٢٢,٥٤٤,٥٣٥	٠,٧٢٪
ارباح التعامل في العملات الأجنبية	٣٩,٤٧٩,٧٠٠	٠,٠٩٪	٥١,٧٣٣,٠٧٣	٠,١٧٪
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٩٣,٢٨٢,٣٦٢	٠,٢٢٪	٤٦,٩٥٨,٤٢٣	٠,١٥٪
اجمالي إيرادات مشروعات البنك الاسكانية	٦٢٧,٢٨٩,٧٦٩	١,٤٧٪	٣٨٩,٧٣٨,٣٧٥	١,٢٦٪
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٦١٥,٤٧٩	٠,٠٠٪	٨٤٢,٢٩١	٠,٠٠٪
ايجارات محصلة	٩٧,١٥٢,٤٩٤	٠,٢٣٪	٦٢,٥٤٩,٦١٨	٠,٢٠٪
اخري	١٧,٦٣٠,١٢٢	٠,٠٤٪	٦,١٢٢,٦٠٢	٠,٠٢٪
اجمالي الإيرادات	**٤٢,٥٣٥,٧٤٨,٣٨٣**	**١٠٠٪**	**٣٠,٩٤٥,٢٧٠,٩١٩**	**١٠٠٪**

يوضح الجدول التالي بيان بنود المصروفات المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقارناً بالأرقام المقابلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذلك نسبة كل بند من بنود المصروفات الى اجمالى المصروفات: -

بنود المصروفات	من ١ يناير ٢٠٢٥ الي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		من ١ يناير ٢٠٢٤ الي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تكلفة ودائع وحسابات جارية - بنوك	(٣٨,٠٧٤,٧٨٢)	٠,١٥٪	(١٤٦,٨٩٥,٣٢٣)	٠,٧٤٪
تكلفة ودائع وحسابات جارية - عملاء	(١٢,٣٤٧,٥١٠,٤٧١)	٤٨,٧٥٪	(٩,٨٠٧,٥٦٢,٨٣٨)	٤٩,٢٧٪
تكلفة قروض مؤسسات مالية اخري	(١٣٢,٧٢٥,١٥٨)	٠,٥٢٪	(١٦٢,٧٢٥,٨٢٩)	٠,٨٢٪
اتعاب اخري مدفوعة	(١٨٥,٣٠٢,٣٠٥)	٠,٧٣٪	(١٦٢,٧٩١,٠٩٤)	٠,٨٢٪
خسائر الاستثمارات المالية	(٤,١٢٨,٠٠٠)	٠,٠٢٪	(٥,٨٣٩)	٠,٠٠٪
تكلفة الوحدات المباعة	(٥٤,١٢٨,٠٦٣)	٠,٢١٪	(٥٠,٤٤٤,٤٨٥)	٠,٢٥٪
عبء رد اضمحلال الائتمان	(٦٣٩,٠٤٩,٠٤٧)	٢,٥٢٪	(١,٤٧٥,٩٤١,٩٢٩)	٧,٤١٪
مصروفات إدارية	(٥,٣٩٠,٤٨٥,٨١٩)	٢١,٢٨٪	(٣,٦٨٩,٧١٤,٤٧٤)	١٨,٥٤٪
أرباح (خسائر)تقييم ارصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة او المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢,٠٠٤,٢٠٧	-٠,٠١٪	(٤١,٣٩٦,٧٦٥)	٠,٢١٪
عبء اضمحلال أصول اخري ومشروعات	(١٩,٠٧٦,٥٣٨)	٠,٠٨٪	(٢٨,٩٥٩,٩٥٥)	٠,١٥٪
عبء رد مخصصات اخري	(٥٢٦,٦٤٣,٢٢٢)	٢,٠٨٪	(٣٦٨,٥٢٥,٧١٧)	١,٨٥٪
مصروف ضرائب الدخل	(٥,٩٩٤,٨٢٣,٤٧٤)	٢٣,٦٧٪	(٣,٩٧٠,٥١٢,٤٦٩)	١٩,٩٥٪
اجمالي المصروفات	**(٢٥,٣٢٩,٩٤٢,٦٧٢)**	**١٠٠٪**	**(١٩,٩٠٥,٤٧٦,٧١٧)**	**١٠٠٪**

ونورد فيما يلي اهم التغيرات التي طرأت على بعض البنود الرئيسية لكل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات والمقارنة بالسنة السابقة:

العائد من القروض والايرادات المشابهة

- بلغ العائد من القروض والتسهيلات نحو١٣,٥٨٩ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١١,١٣٨ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة زيادة قدرها ٢٢%.
- بلغ العائد من الاستثمارات المالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر نحو١٧,٦٦٦ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١١,٩٣٦ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة زيادة قدرها ٤٨٪.
- بلغ العائد من ودائع وحسابات جارية نحو ٨,٨٥١ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٥,٩٦٥ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة زيادة قدرها ٤٨٪.

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

- بلغت تكلفة الودائع والارصدة المستحقة للبنوك نحو ٣٨ مليون جنيه في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٤٧ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة انخفاض قدره ٧٤٪
- بلغت تكلفة ودائع العملاء نحو١٢,٣٤٨ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٩,٨٠٨ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة زيادة قدرها ٢٦%
- بلغت تكلفة القروض من المؤسسات المالية نحو ١٣٣ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٦٣ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة انخفاض قدره ١٨٪

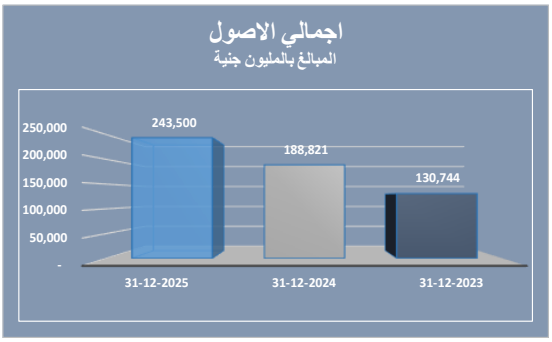
المشروع المقترح من مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥: -

البيان	٣١/١٢/٢٠٢٥
صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)	١٧ ٢٠٥ ٨٠٥ ٧١١
يخصم	
أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون	(٦١٥ ٤٧٩)
احتياطي المخاطر البنكية العام	(٦ ٢٨٩ ٠٤٢)
صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع	١٧ ١٩٨ ٩٠١ ١٩٠
أرباح محتجزة اول العام	٧٠ ٣٤٨ ٢٦٨
أرباح محتجزة خلال العام	--
الاجمالي	١٧ ٢٦٩ ٢٤٩ ٤٥٨
يوزع كالاتى	
احتياطي قانوني	٨٦٠ ٢٥٩ ٥١٢
احتياطي عام	٩ ٩٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠
توزيعات المساهمين (توزيع نقدي ٨ جم/ للسهم)	٤ ٢٥٠ ٤٠٠ ٠٠٠
حصة العاملين في الأرباح	١ ٨٨٦ ٩٦١ ٣٤٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	١٧١ ٩٨٩ ٠١٢
أرباح محتجزة اخر العام	٧٩ ٦٣٩ ٥٩٤
الإجمالي	١٧ ٢٦٩ ٢٤٩ ٤٥٨

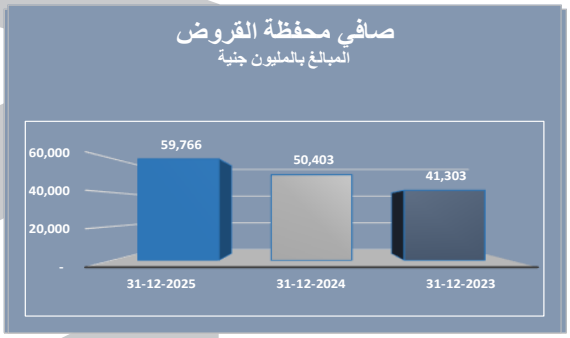
رأس المال المصدر والمدفوع

- وافقت الجمعية العامة الغير عادية للبنك بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٥ على زيادة رأس المال المرخص به من مليار جنيه مصرى الى ٣ مليار جنيه مصرى وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٥٠مليون الى ١١٥٠مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ٦٠٠مليون جنيه مصرى وقد تم الاعلان عن نشرة الاكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ للمرحلة الاولى بزيادة قدرها ١٢٠ مليون جنيه مصرى للمساهمين القدامى وتم تغطيتها بالكامل وتم التأشير عليها بالسجل التجارى وتم الاعلان عن المرحلة الثانية من زيادة رأس مال البنك وفتح باب الاكتتاب للمساهمين القدامى من ٢٠١٠/٣/٢٣ وحتى ٢٠١٠/٤/٢٩ والمساهمين الجدد حتى ٢٠١٠/٥/١٣ لعدد ٤٥ مليون سهم قيمة السهم ٢٠ جنيه بالاضافة الى مصاريف اصدار ٢٥ قرشا وكذلك عدد ٣ مليون سهم اثابة وتحفيز للعاملين بالبنك قيمة السهم ١٠ جنيه مصري بالاضافة الى مصاريف اصدار ٢٥ قرشا وقد تم تغطيه الاكتتاب بالكامل وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١١٥٠ مليون جنيه مصرى.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١١٥٠ مليون جنية مصرى الى ١٢٦٥ مليون جنية مصري عن طريق توزيع ١١٥ مليون جنية مصري مجاناً من الاحتياطي القانوني عن عام ٢٠١٢ بواقع سهم لكل عشرة أسهم وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٦٥ مليون جنية مصرى.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٢٦٥ مليون جنية مصرى الى ١٥١٨ مليون جنية مصري عن طريق تحويل مبلغ ٢٥٣ مليون جنية مصري من الاحتياطى العام وفقا للمركز المالى للبنك فى ٣٠سبتمبر ٢٠١٧ وذلك بتوزيع سهم مجاني لكل خمسة أسهم اصلية وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١٥١٨ مليون جنية مصرى.
- وافقت الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٢ على زيادة راس المال المصدر والمدفوع من ١٥١٨ مليون جنية مصري الى ٥٣١٣ مليون جنية مصرى عن طريق تحويل مبلغ ٣٢٨٣ مليون جنية مصري من الاحتياطى العام وتحويل مبلغ ٥١٢ مليون جنية مصري من الأرباح المحتجزة وذلك بواقع ٢,٥ سهم مجاني لكل سهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات مصرية وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٤ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٥٣١٣ مليون جنية مصرى.
- وافقت الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٥ على زيادة راس المال المرخص به من ١٠ مليار جنية مصري الى ٣٠ مليار جنية مصري وزيادة راس المال المصدر والمدفوع من ٥٣١٣ مليون جنية مصري الى ١٠٦٢٦ مليون جنية مصري عن طريق تحويل مبلغ ٥٣١٣ مليون جنية مصرى من الاحتياطى العام وذلك بواقع سهم مجانى لكل سهم اصيل قيمة كل سهم عشرة جنيهات مصرية وجارى اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجارى.

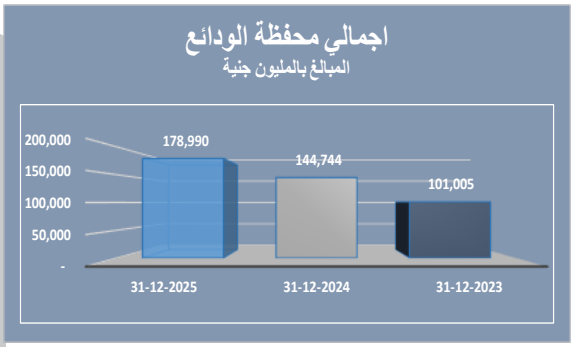
أهم المؤشرات المالية المجمعة



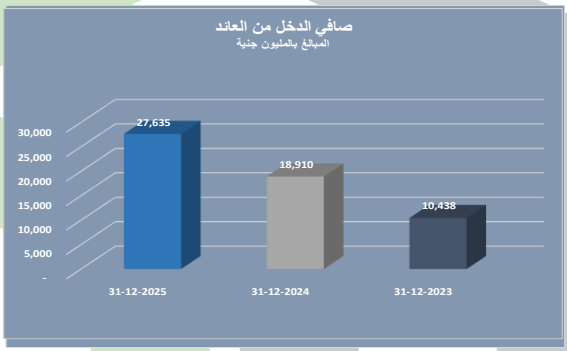
ارتفعت اجمالي أصول البنك بمقدار ٥٤,٦٧٩ مليار جنية مصري بنسبة ٢٩٪ في عام ٢٠٢٥ عن عام ٢٠٢٤



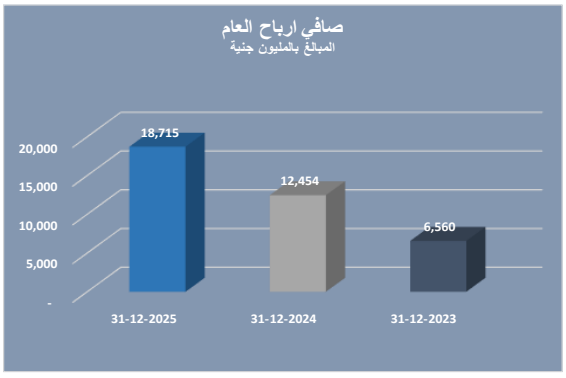
ارتفاع صافي محفظة القروض بمقدار ٩,٣٦٢ مليار جنية بنسبة ١٩٪ في عام ٢٠٢٥ عن عام ٢٠٢٤



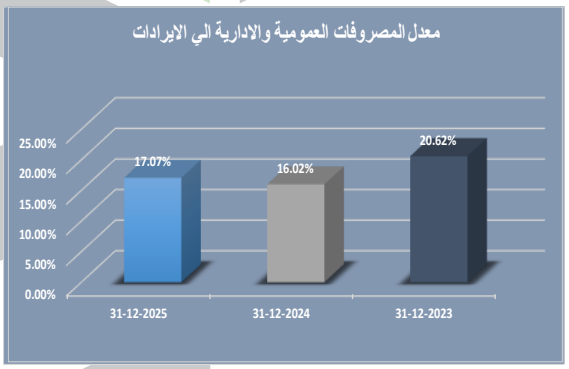
ارتفاع ودائع العملاء بمبلغ ٣٤,٢٤٦ مليار جنية بنسبة ٢٤٪ في عام ٢٠٢٥ عن عام ٢٠٢٤



ارتفع صافي الدخل من العائد بمبلغ ٨,٧٢٥ مليار جنية مصري بنسبة ٤٦٪ في عام ٢٠٢٥ عن عام ٢٠٢٤

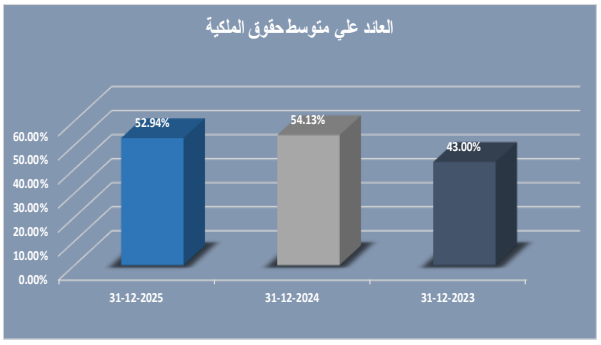


زيادة صافي الربح بمبلغ ٦,٢٦١ مليار جنية بنسبة ٥٠,٣٪ في عام ٢٠٢٥ عن عام ٢٠٢٤

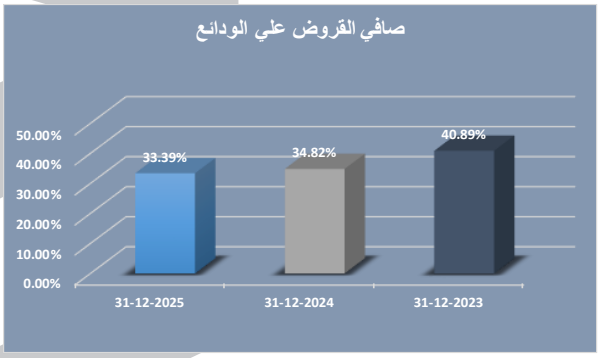


ارتفاع معدل اجمالي المصروفات العمومية والإدارية الي اجمالي الإيرادات من ١٦,٠٢٪ عام ٢٠٢٤ الى ١٦,٩٤٪ في عام ٢٠٢٥

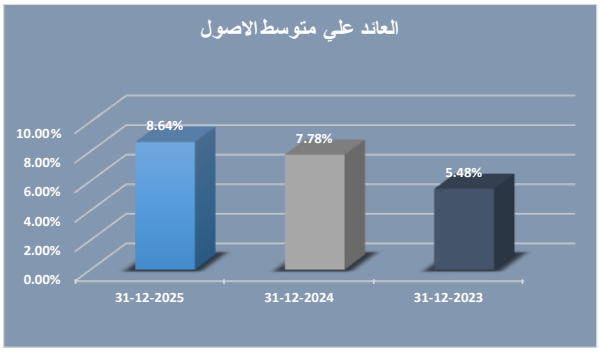
أهم المؤشرات المالية المجمعة



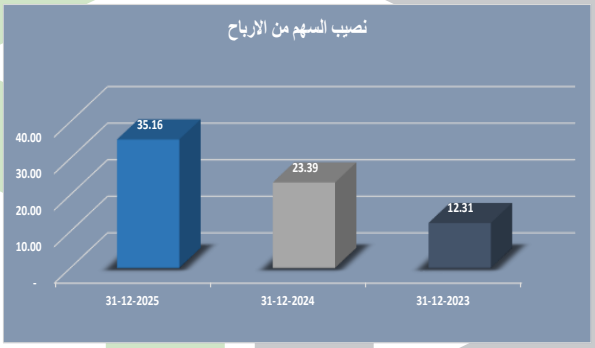
بلغت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية (متضمنة صافي ربح عام ٢٠٢٥) نسبة ٥٢,٩٤٪



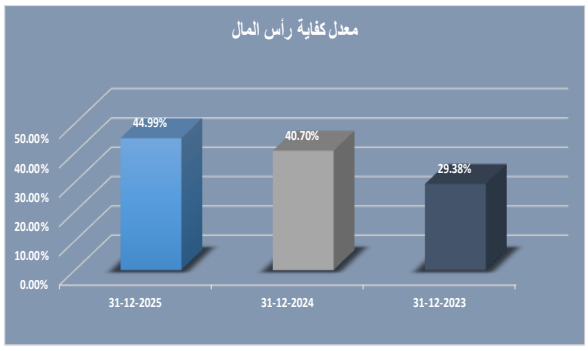
بلغت نسبة صافي القروض الي الودائع نسبة ٣٣,٣٩٪ في عام ٢٠٢٥ متضمنة مقدمات حجز الأراضي والوحدات وتصل هذه النسبة بدون مقدمات حجز الأراضي والوحدات الي ٥١,٦٣٪



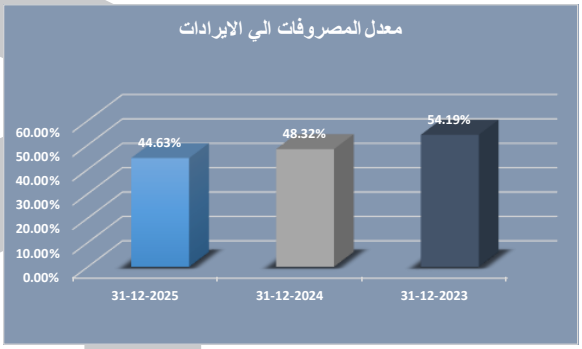
بلغت نسبة متوسط العائد على الأصول عن عام ٢٠٢٥ نسبة ٨,٦٤٪ بارتفاع ١١% عن عام ٢٠٢٤



بلغ نصيب السهم من الارباح في عام ٢٠٢٥ مبلغ ٣٥,١٦جنية مصري للسهم بارتفاع ٥٠,٣٠٪ عن عام ٢٠٢٤



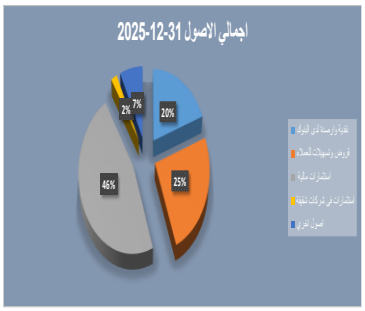
بلغ معدل كفاية رأس المال في عام ٢٠٢٥ نسبة ٤٤,٩٩ % بارتفاع ١٠,٥ % عن عام ٢٠٢٤

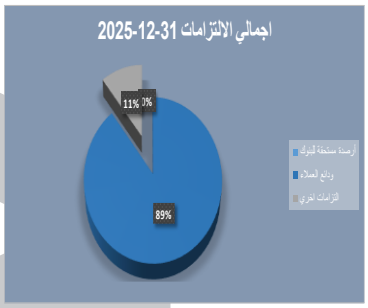


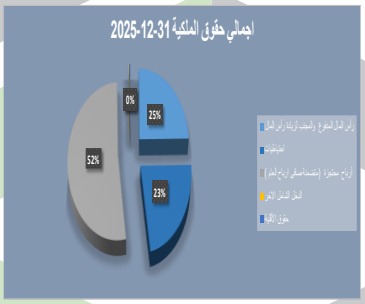
بلغ معدل المصروفات الي اجمالي الايرادات في عام ٢٠٢٥ نسبة ٤٤,٥١٪ بانخفاض قدره ٣,٨٪ عن عام ٢٠٢٤ مما يدل على الكفاءة الإدارية في تشغيل المصروفات لتحقيق اعلي الايرادات

اهم تطورات بنود المركز المالى المجمعة: -

المبالغ بالمليون جنية	31-12-2025	31-12-2024	النمو	نسبة النمو
اجمالي الأصول	243,500	188,821	54,678	29%
صافي محفظة القروض	59,766	50,403	9,362	19%
الاستثمارات المالية وارصدة لدي البنوك	132,955	101,997	30,958	30%
المشروعات الاسكانية	6,845	4,973	1,872	38%
محفظة ودائع العملاء	178,990	144,744	34,246	24%
حقوق الملكية	42,574	28,003	14,571	52%
حقوق الأقلية	199	168	31	18%







زادت أصول البنك بنحو ٥٥ مليار جنيه مصرى بنسبة (+٢٩٪) مقارنة بعام ٢٠٢٤ ويرجع ذلك الى ما يلى:-

- زادت صافي محفظة القروض والتسهيلات للعملاء بمبلغ ٩,٤ مليار جنيه مصري (+١٩٪) بالمقارنة مع ٢٠٢٤ ويرجع ذلك إلى الزيادة في قروض التجزئة بمبلغ ٥,٣٢١ مليار جنيه مصري (+١٩,٢٧٪) مقابل ارتفاع في قروض الشركات بمبلغ ٤,٤٩٣ مليار جنيه مصري (+١٦,١٨٪)، (وذلك قبل خصم المخصصات).
- زادت الاستثمارات المالية - أدوات الدين وارصدة لدي البنوك بمبلغ ٣١مليار جنيه مصري (+٣٠٪) نتيجة قيام البنك بشراء اذون وسندات خزانة وذلك يوضح قيام البنك بتشغيل السيولة الزائدة في شراء اذون خزانة وسندات خزانة ووثائق خزانة.
- بلغت نسبة صافي القروض الي الودائع نسبة ٣٣,٣٩٪ في عام ٢٠٢٥ متضمنة مقدمات حجز الأراضي والوحدات وتصل هذه النسبة بدون مقدمات حجز الأراضي والوحدات الي ٥١,٦٣٪.
- محفظة الودائع التي توفر المصدر الرئيسي للتمويل ارتفعت بزيادة قدرها ٣٤ مليار جنيه مصري (+٢٤٪)، حيث ارتفعت ارصدة ودائع عملاء الافراد بمبلغ ٢٣,٧٧٨ مليار جنيه مصري بنسبة (+٣٠٪). مع ارتفاع ودائع المؤسسات بمبلغ ١٠,٤٦٨ مليار جنيه مصري (+١٦٪).
- حيث بلغت نسبة ودائع المؤسسات الي اجمالي الودائع نسبة ٤٢٪ ونسبة ودائع عملاء الافراد الي اجمالي الودائع نسبة ٥٨%.
- زادت حقوق الملكية بنحو ١٤,٦ مليار جنيه مصري (+٥٢%) مقارنة بعام ٢٠٢٤ ويرجع ذلك تحديداً الي وصول صافي ربح العام الي ١٨,٧مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٥.

قائمة الدخل (المجمعة) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥: -

- بلغ صافي ربح البنك وشركاته عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١٨,٧ مليار جنيه مصري.
- صافي ربح البنك بدون التوزيعات النقدية من شركاته مبلغ ١٦,٩٧٣ مليار جنيه مصري مقارنة بمبلغ ١٠,٨١٧ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٦,١٥٥ مليار جنيه مصري بنسبة زيادة ٥٦,٩٪ كما بلغ صافي ربح الشركات التابعة مبلغ ٥٢٩ مليون جنيه مصري وصافي ربح الشركات الشقيقة مبلغ ١,٢١٣ مليار جنيه مصري.

وفيما يلي توزيع بنود قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

بالجنيه المصرى

عائد القروض والايرادات المشابهة		
قروض وتسهيلات للعملاء	13,457,741,207	
استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	17,776,856,101	
ودائع وحسابات جارية	8,886,295,860	
اجمالي عائد القروض والايرادات المشابهة		**40,120,893,168**
يخصم تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		
ودائع وحسابات جارية		
-للبنوك	(38,074,782)	
-للعملاء	(12,315,675,528)	
قروض مؤسسات مالية اخري	(132,725,158)	
اجمالي تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		**(12,486,475,468)**
صافي الدخل من العائد		**27,634,417,700**
إيرادات الاتعاب والعمولات		
الاتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	201,696,572	
اتعاب خدمات تمويل المؤسسات	270,437,164	
اتعاب اخري	835,805,559	
اجمالي إيرادات الاتعاب والعمولات		**1,307,939,295**
يخصم مصروفات الاتعاب والعمولات		
اتعاب اخري مدفوعة	(185,302,305)	
اجمالي مصروفات الاتعاب والعمولات		**(185,302,305)**
صافي الدخل من الاتعاب والعمولات		**1,122,636,990**
إيرادات من توزيعات أرباح		
أدوات حقوق ملكية بالقمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	1,151,125	
أدوات حقوق ملكية بالقمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	10,827,576	
اجمالي إيرادات من توزيعات أرباح		**11,978,701**
صافي دخل المتاجرة		
ارباح التعامل في العملات الأجنبية	39,479,700	
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	95,650,846	
اجمالي صافي دخل المتاجرة		**135,130,546**
إيرادات مشروعات البنك الاسكانية		
مبيعات وحدات إسكان	1,630,284,380	
تكلفة الوحدات المباعة	(297,135,344)	
مجمل ربح الوحدات		**1,333,149,036**
إيرادات إسكان اخري	279,005,002	
اجمالي إيرادات مشروعات البنك الاسكانية		**1,612,154,038**
إيرادات الشركات التابعة		**1,169,895,435**
مصاريف الشركات التابعة		**(1,166,919,223)**
نصيب البنك من أرباح الشركات الشقيقة		**1,213,212,967**
خسائر الاستثمارات المالية		**(19,493,800)**
عبء رد اضمحلال الائتمان		**(639,049,047)**
مصروفات إدارية		
أجور ومرتبات	(1,927,630,928)	
تأمينات اجتماعية	(95,792,378)	
تكلفة مزايا التقاعد	(25,000,000)	
مستلزمات التشغيل	(2,560,282,382)	
مصروفات جارية	(869,546,560)	
حصة النشاط الرياضي والاجتماعي	(4,299,506)	
تبرعات	(96,985,560)	
اخري	(52,310,237)	
اجمالي مصروفات إدارية		**(5,631,847,551)**
عبء رد مخصصات اخري		**(604,111,171)**
إيرادات تشغيل اخري		
أرباح(خسائر) تقييم ارصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة او المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	2,348,628	
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	7,385,797	
عبء رد اضمحلال أصول اخري ومشروعات	(32,134,126)	
اخري	109,097,417	
اجمالي إيرادات تشغيل اخري		**86,697,716**
صافي أرباح العام قبل ضرائب الدخل		**24,924,703,301**
مصروف ضرائب الدخل		**(6,209,924,100)**
صافي أرباح العام		**18,714,779,201**

ارتفع صافي أرباح البنك المجمعة بنحو ٦,٣ مليار جنيه مصرى مقارنة بالعام السابق ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ٥٠% ليصل الى ١٨,٧١٥ مليار جنيه مصرى فى نهاية عام ٢٠٢٥ و يرجع ذلك طبقا لما يلى:-

- صافي الدخل من العائد (+٩ مليار جنيه مصري +٤٦٪).
- ارتفع عائد القروض والإيرادات المشابهة بمقدار ١١,١ مليار جنيه مصري (+٣٨٪)، ويرجع ذلك الي ارتفاع مصادر الأموال والمتمثلة في ودائع العملاء والتي تم توظيفها التوظيف الأمثل خلال عام ٢٠٢٥ بتنوع ملحوظ بين القروض والتسهيلات واذون وسندات الخزانة وودائع لدي البنك المركزي المصري والذي ترتب عليه الارتفاع الملحوظ في صافي الدخل من العائد.
- اما بالنسبة لتكلفة الودائع والتكاليف المتشابهة فارتفعت بمقدار ٢,٤ مليار جنيه مصري (+٢٤٪) نتيجة الارتفاع الملحوظ في محفظة ودائع العملاء بمقدار ٣٤ مليار جنيه مصري.
- عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان (-٨٣٧ مليون جنيه مصري -٥٧٪).
- المصروفات الإدارية (+١,٩ مليار جنيه مصري +٥١٪).

ويرجع ذلك الي ارتفاع الأجور والمرتبات بمبلغ ٦٧٧ مليون جنيه مصري بمعدل زيادة قدره ٥٤% وذلك بعد قيام البنك وشركاته بصرف العلاوة السنوية الممنوحة للعاملين من خلال جذب كوادر جديدة من السوق المصرفي قادرة على تحقيق استراتيجية البنك الجديدة ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠، والمتضمنة الزيادة الاستثنائية نتيجة الزيادة في أسعار السلع والخدمات نتيجة لارتفاع التضخم خلال الفترة الماضية بالإضافة الي حركة الترقيات السنوية وزيادة عدد العاملين الي ٣٢٦٩ موظف مقابل ٣٠٣٩ في ٣١-١٢-٢٠٢٤ .

- ارتفاع بند المزايا العينية عن العام السابق بمبلغ ٤٠ مليون جنيه مصري بمعدل زيادة ٥٠٪ بسبب زيادة مصروفات العلاج الطبي للعاملين بالبنك كنتيجة لارتفاع الأسعار الخاصة بالمستشفيات والادوية وخلافة.
- ارتفاع المصروفات الإدارية الأخرى ب ١,٢ مليار جنيه مصري وذلك للزيادة تحديداً في مصروفات التشغيل ب ٨٨٠ مليون جنيه مصري بنسبة ٥٢٪ ، والتي تتمثل في مصروفات التأمين علي حياة عملاء التجزئة نتيجة الزيادة في محفظة قروض التجزئة بالإضافة الي الزيادة في خدمات الامن والحراسة والخدمات المؤداه من شركات الصيانة والنظافة والانترنت ومصروفات النظم الخاصة بالدعم الفني ومصروفات تجديد الرخص السنوية نتيجة التوسع في تأمين الأنظمة الالية للبنك والعمل علي تحول البنك الي بنك رقمي والزيادة في المصروفات الجارية والتي تتضمن مصروفات الاهلاك والاستهلاك للأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة والايجارات بمبلغ ٢٩٢ مليون جنيه مصري بنسبة زيادة ٥١٪ وذلك نتيجة التوسع في اعداد الفروع وانشاء مركز كبار العملاء وزيادة كفاءة المنظومة البنكية وفق متطلبات البنك المركزي المصري لزيادة احكام الرقابة على العمليات المصرفية المنفذة بما يتماشى مع التعليمات الدولية.

ويوضح الجدول التالي بيان بنود الإيرادات المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقارناً بالأرقام المقابلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذلك نسبة كل بند من بنود الإيرادات الى اجمالى الإيرادات: -

بنود الإيرادات	من 1 يناير 2025 الي 31 ديسمبر 2025		من 1 يناير 2024 الي 31 ديسمبر 2024	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
عائد قروض وتسهيلات للعملاء	13,457,741,207	29.27%	10,995,452,515	32.75%
عائد استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	17,776,856,101	38.66%	12,041,902,539	35.86%
عائد ودائع وحسابات جارية	8,886,295,860	19.32%	5,974,478,441	17.79%
الاتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	201,696,572	0.44%	183,903,993	0.55%
اتعاب خدمات تمويل المؤسسات	270,437,164	0.59%	222,655,996	0.66%
اتعاب اخري	835,805,559	1.82%	706,665,991	2.10%
توزيعات أرباح - أدوات حقوق ملكية بالقمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	1,151,125	0.00%	2,275,000	0.01%
توزيعات أرباح - أدوات حقوق ملكية بالقمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	10,827,576	0.02%	9,567,803	0.03%
ارباح التعامل في العملات الأجنبية	39,479,700	0.09%	51,733,073	0.15%
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	95,650,846	0.21%	52,304,835	0.16%
اجمالي إيرادات مشروعات البنك الاسكانية	1,909,289,382	4.15%	1,133,344,899	3.38%
إيرادات الشركات التابعة	1,169,895,435	2.54%	898,759,580	2.68%
نصيب البنك من أرباح الشركات الشقيقة	1,213,212,967	2.64%	1,229,877,085	3.66%
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	7,385,797	0.02%	6,301,470	0.02%
اخري	109,097,417	0.24%	66,490,370	0.20%
اجمالي الإيرادات	**45,984,822,708**	**100%**	**33,575,713,590**	**100%**

يوضح الجدول التالي بيان بنود المصروفات المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقارناً بالأرقام المقابلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذلك نسبة كل بند من بنود المصروفات الى اجمالي المصروفات: -

بنود المصروفات	من 1 يناير 2025 الي 31 ديسمبر 2025		من 1 يناير 2024 الي 31 ديسمبر 2024	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تكلفة ودائع وحسابات جارية - بنوك	(38,074,782)	0.14%	(146,895,323)	0.70%
تكلفة ودائع وحسابات جارية - عملاء	(12,315,675,528)	45.16%	(9,792,575,890)	46.36%
تكلفة قروض مؤسسات مالية اخري	(132,725,158)	0.49%	(162,725,829)	0.77%
اتعاب اخري مدفوعة	(185,302,305)	0.68%	(162,791,094)	0.77%
مصاريف الشركات التابعة	(1,166,919,223)	4.28%	(1,114,597,953)	5.28%
خسائر الاستثمارات المالية	(19,493,800)	0.07%	(5,839)	0.00%
تكلفة الوحدات المباعة	(297,135,344)	1.09%	(43,949,250)	0.21%
عبء رد اضمحلال الائتمان	(639,049,047)	2.34%	(1,476,002,025)	6.99%
مصروفات إدارية	(5,631,847,551)	20.65%	(3,723,551,120)	17.63%
خسائرتقييم ارصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة او المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	2,348,628	-0.01%	(1,375,563)	0.01%
عبء رد اضمحلال أصول اخري ومشروعات	(32,134,126)	0.12%	(16,542,573)	0.08%
عبء رد مخصصات اخري	(604,111,171)	2.22%	(377,043,300)	1.79%
مصروف ضرائب الدخل	(6,209,924,100)	22.77%	(4,103,845,578)	19.43%
اجمالي المصروفات	**(27,270,043,507)**	**100%**	**(21,121,901,337)**	**100%**

ونورد فيما يلي اهم التغيرات التي طرأت على بعض البنود الرئيسية لكل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات المجمعة والمقارنة بالسنة السابقة: -

العائد من القروض والايرادات المشابهة

- بلغ العائد من القروض والتسهيلات نحو ١٣,٤٥٧مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٠,٩٩٥ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة زيادة قدرها ٢٢,٣٩%
- بلغ العائد من الاستثمارات المالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر نحو ١٧,٧٧٧ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٢,٠٤٢ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة زيادة قدرها ٤٧,٦٢%.
- بلغ العائد من ودائع وحسابات جارية نحو ٨,٨٨٦مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٥,٩٧٤ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة زيادة قدرها ٤٩٪.

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

- بلغت تكلفة الودائع والارصدة المستحقة للبنوك نحو ٣٨ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٤٧ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة انخفاض قدرها ٧٤٪.
- بلغت تكلفة ودائع العملاء نحو ١٢,٣٢ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٩,٨ مليار جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة زيادة قدرها ٢٦٪.
- بلغت تكلفة القروض من المؤسسات المالية نحو ١٣٣ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٦٣ مليون جنيه مصري في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بنسبة انخفاض قدره ١٨٪.

الخطوط العامة لاستراتيجية البنك

قام قطاع الاستراتيجية والتحول الاستراتيجي بالتعاون مع مكتب PWC بالانتهاء من إعداد استراتيجية مصرفنا (٢٠٢٥-٢٠٣٠) والتي تتضمن الرؤية والرسالة والقيم الاساسية للبنك والركائز الرئيسية والأهداف الرئيسية التي تم استخلاص المبادرات الاستراتيجية منها وذلك لتحقيق رؤية البنك ليكون البنك المفضل في مصر من خلال الابتكار وخدمة العملاء المتميزة والثقة.

تم صياغة الرؤية والمهمة والقيم الخاصة بمصرفنا لتحقيق اهداف المرحلة طبقا لما يلي:

أولا الرؤية (VISION):

أن يكون البنك المفضل في مصر من خلال الابتكار وخدمة العملاء المتميزة والثقة

ثانيا الرسالة (MISSION):

الاستثمار في التكنولوجيا والعمليات التشغيلية والأفراد لتحقيق عوائد مستدامة ومتنامية لمساهمينا، وتحقيق أعلى مستويات المرونة، والالتزام بأهداف التمويل الأخضر، وتوفير تجربة مثالية لعملائنا وموظفينا

ثالثا القيم (VALUES)التي يتولى مصرفنا ترسيخها هي:

العميل أولاً

نعتمد منهجية "العميل أولاً" التي تعطي الأولوية لاحتياجات عملائنا وتفضيلاتهم ورضاهم

الثقة

نحافظ على الشفافية في علاقاتنا مع جميع أصحاب المصلحة ونفي بوعودنا

الاستدامة

نلتزم ببناء مستقبل مستدام يعزز تأثير ممارساتنا باستمرار

المرونة

نتعامل مع التحديات باعتبارها فرصًا لتعزيز مؤسستنا ونتعلم منها لتحفيز النمو

تميز الخدمة

نسعى جاهدين لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا في كل معاملة

الابتكار

نتبنى الابتكار والتكنولوجيا بوصفهما أسلوب العمل المتبع لتحسين الخدمات المقدَّمة

المجتمع

نطمح إلى أن نصبح صاحب العمل المفضل من خلال الاستثمار في مجتمعنا وتعزيز روح الفريق الواحد

التطوير

نفخر بدعم مسيرة التنمية والنمو التي تشهدها البلاد

نشاط البنك في مجال المؤسسات والخزانة والاستثمار

أولا: الخزانة وإدارة الأصول والالتزامات

- بلغ اجمالى التوظيفات في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مبلغ ١٣٠,٨ مليار جم بزيادة قدرها ٢٦,٩ مليار جم عن إجمالي حجم التوظيفات في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والبالغ اجمالها ١٠٣,٩ مليار جم بنسبة نمو ٢٥,٩٪.
- بلغت اجمالى العوائد من توظيفات لدى البنوك والبنك المركزي والاستثمارات المالية في ٣١-١٢-٢٠٢٥ مبلغ ٢٦,٥ مليار جم بزيادة قدرها ٨,٦ مليار جم عن المحقق في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والتي بلغت ١٧,٩ مليار جم وبنسبة نمو قدرها ٤٧,٥٪.
- بلغت الأرباح الرأسمالية من عمليات بيع اذون وسندات الخزانة الحكومية مبلغ ٧٢,٥ مليون جم في ٢٠٢٥ مقارنة بمبلغ ٣٠,٤ مليون جم في ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ١٣٢,٨٩٪.
- بلغ اجمالى العائد المحقق من التعامل في النقد الأجنبي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مبلغ ٤١,٤٨٤ مليون جم بزيادة قدرها ٣١,١٤٨ مليون جم عن المحقق في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والبالغ قدرة ١٠,٣٣٦ مليون جم بنسبة زيادة ٣٠١,٣٥٪.

كما تجدر الإشارة الى تحقيق العوائد والارباح خلال ٢٠٢٥ المذكورة أعلاه بأقل مخاطر ممكنة وذلك مع الالتزام بكافة تعليمات البنك المركزي والحدود الداخلية لقطاع المخاطر كما يلي:

- تم التعامل مع متغيرات سعر الفائدة خلال ٢٠٢٥ بتعظيم الربحية بتغير سياسة التوظيف من أصول ذو حساسية لسعر الفائدة الى أصول بالعائد الثابت.
- إدارة أجال هيكل الأصول والالتزامات بصورة شهرية وفقا لتعليمات البنك المركزي في هذا الشأن والحدود الداخلية لقطاع المخاطر.
- يتم الاخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار توظيف بعمل موائمة بين أجال الأصول والالتزامات بحيث لا تتعدى حدود الفجوات الجارية والتراكمية المعتمدة من مصرفنا.
- يتم مراعاة مؤشرات ومتغيرات السوق وتأثيرها على قرار التسعير لكلا من منتجات الاصول والالتزامات بما يحافظ على القيمة الاقتصادية لمصرفنا بحيث لا يتعدى نسبة مخاطر التغيير في سعر العائد عن ١٥٪ من اجمالى القاعدة الرأسمالية.
- تعظيم صافي الدخل من العائد مع الحفاظ على نسب السيولة المقررة من البنك المركزي ٢٠٪ للعملة المحلية و٢٥٪ للعملات الأجنبية بالإضافة الى نسب السيولة وفقا لمقررات بازل LCR&NSFR
- متابعة مؤشرات خطة الطوارئ بصورة شهرية للتأكد من عدم الاحتياج لتفعيلها.
- اعداد كافة التقارير اللازمة للجنة ALCO لإصدار التوصيات اللازمة في الوقت المناسب حيث أظهرت اللجنة:
  - مرونة عالية في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية مع الحفاظ على متطلبات البنك المركزي والمتطلبات الرقابية والحفاظ على السيولة وإدارة مخاطر سعر العائد وتحقيق صافي الدخل من العائد بما يتماشى مع استراتيجية البنك لعام ٢٠٢٥.
  - الحفاظ على ربحية البنك من تغيرات سعر الفائدة حيث انخفضت سعر الفائدة بمقدار ٧٢٥ نقطة خلال عام ٢٠٢٥ من خلال تعديل سعر العائد على الأصول والالتزامات بالعائد المتغير وتخفيض سعر العائد على بعد منتجات التوفير وشهادات الادخار مع الحفاظ على الحصة السوقية لمصرفنا وتخفيض سعر العائد على قروض التجزئة المصرفية بالإضافة الي تغيير سياسة التوظيف من أصول قصيرة بعائد متغير الي أصول بعائد ثابت ولمدد أطول.

في ضوء ما سبق يتضح قوة موقف السيولة التي يتمتع بها مصرفنا والقدرة على مواجهة ما قد يطرأ من متغيرات او استغلال الفرص الاستثمارية أفضل استغلال لتحقيق اعلى ربحية ممكنة.

ثانيا: الاستثمار

الإنجازات غير المالية:

١- الاستثمارات بغرض الإحتفاظ:

- تم العمل علي تحسين هيكلة محفظة الاستثمارات المالية بغرض الإحتفاظ من خلال إجراء عمليات دمج لبعض الشركات المتوافقة والمتكاملة في أنشطتها بهدف خلق كيانات اقتصادية قوية مما يعزز من القدرة التنافسية لهذه الشركات وزيادة الحصة المستهدفة في السوق وكذلك دعم المراكز المالية لهذه الشركات من خلال خفض وتحقيق وفورات في التكاليف والذي سيعمل على تحسن الأداء المالي وتعظيم العوائد المحققة.

- حيث تم الاندماج بين كل من شركة التعمير والإسكان للاستثمار العقاري HDRIC (شركة دامجة) وشركة التعمير للاستثمار والتنمية والتطوير العقاري (شركة مندمجة)، وقد تم حدوث الاندماج أيضاً بين كل من شركة حماية لإدارة المدن والمنتجعات السياحية والعقارية (شركة دامجة) وشركة التعمير لإدارة الأصول السياحية والعقارية.
- تم تدعيم شركات المحفظة من خلال الدخول في زيادة رأس مال كل من شركة التعمير للتمويل العقاري (الأولي) وذلك بحوالي مبلغ ١٩١ مليون جم، وذلك طبقاً لنسبة مساهمة البنك في رأس مال الشركة وكذلك الدخول في جزء من الحصص المعتذر عن الاكتتاب بها.

٢- مجال إعداد دراسات الجدوى:

- تم إعداد تقييمات دراسات الجدوى بغرض منح قروض وتسهيلات ائتمانية بعدد (٥) دراسات.
- تم اعداد العديد من دراسات السوق بالتعاون مع قطاع الإسكان والمشروعات القومية.
- تم تدقيق العديد من دراسات الجدوى المالية والاقتصادية للبنك وشركاته.
- تم إعداد العديد من دراسات الجدوى المالية والاقتصادية لإنشاء وافتتاح فروع جديدة للبنك.

٣- سندات التوريق:

- تم العمل على نمو محفظة سندات التوريق وذلك من خلال الدخول في عمليات إكتتاب جديدة بمحافظ متنوعة ومن أهمها الدخول في محفظة توريق لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث تم الدخول في عمليات توريق لصالح كل من (شركة حالاً للتمويل الاستهلاكي بقطاع Consumer Finance – شركة بلتون للتمويل العقاري بقطاع Mortgage – شركة تساهيل للتمويل متناهي الصغر Micro Finance – هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة Real Estate).

٤- أمناء الحفظ:

- النجاح في التعاقد مع هيئة البريد المصري ونقل أحد محافظ البريد لإمناء حفظ مصرفنا بقيمة سوقية حوالي ٤ مليارات جنية مصري.
- إتمام نقل جميع ارصدة المساهمات الخاصة بشركات البنك المودعة لدى أمناء الحفظ الخارجيين وتحويلها لإمناء حفظ بنك التعمير والإسكان.
- إتمام تحويل محفظة الأسهم الخاصة بمصرفنا (تدار بمعرفة الغير) لإمناء حفظ بنك التعمير والاسكان
- النجاح في التعاقد مع عدد ٢ صندوق استثمار تابعة لشركة العربي الإفريقي للإدارة المحافظ وبدء العمل خلال نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٥.
- النجاح في إتمام التعاقد مع صندوق استثمار شركة كايرو كابيتال وتم بدء النشاط خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.
- القيام بكافة اعمال امين الحفظ بالنسبة للمحافظ والارصدة التي تم تحويلها (تحصيل كوبونات واستردادات، شهادات حضور جمعيات عمومية، تسوية عمليات شراء او بيع، تحويل استلام).
- الاستمرار في استلام تحويلات الاسهم الخاصة بالسادة موظفين البنك للاستفادة من الإعفاءات الممنوحة لهم من خلال أمناء حفظ مصرفنا.

الإنجازات المالية:

١- الإستثمارات بغرض الإحتفاظ:

- بلغت قيمة الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والمتاحة للبيع مبلغاً وقدره حوالي ٢,٥١٤ مليار جم وذلك بمعدل نمو حوالي ٩٪ عن العام السابق وقد نتج عن ذلك نمو أغلب شركات المحفظة وزيادة نشاطها من خلال دعم البنك لها وزيادة استثماراته بها من خلال زيادة رأس المال بالإضافة إلى ما تم تحقيقه من Capital Gain وتوزيعات، حيث بلغ ما تم تحقيقه من عوائد نقدية وأسهم مجانية خلال عام ٢٠٢٥ على الوجه التالي: -
  - توزيعات نقدية قدرها ٢٤٤ مليون جم مقابل ٢٣٢ مليون جم العام السابق.
  - توزيعات أسهم مجانية قدرها ٢١,٥ مليون جم.

٢- نشاط سندات التوريق:

- بلغت إجمالي الاكتتابات الجديدة لنشاط سندات التوريق خلال عام ٢٠٢٥ مبلغ ١,٣٣٥ مليار جم مصري.
- ومن الجدير بالذكر انه بالرغم من انخفاض سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي بنسبة ٢٦٪ (بواقع ٧٢٥ نقطة أساس) خلال عام ٢٠٢٥ فقد بلغت إجمالي العوائد المحققة خلال عام ٢٠٢٥ من محفظة سندات التوريق حوالي مبلغ ٣١٤ مليون جم مصري.
- كما بلغت إجمالي الاستهلاكات المحققة خلال عام ٢٠٢٥ حوالي مبلغ ١,٢ مليار جم.

٣- نشاط أمناء الحفظ:

- بلغ إجمالي حجم القيمة السوقية لأرصدة المحافظ تحت إدارة أمناء حفظ مصرفنا بحوالي مبلغ ١٥ مليار جنية مصري في ٢٠٢٥/١٢/٣١.

- بلغ إجمالي قيمة الكوبونات والاستردادات المحصلة خلال العام بحوالي مبلغ ٩٩١ مليون جنية مصري في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بالإضافة الى تحقيق وفر غير مباشر يقدر بحوالي مبلغ ٢ مليون جنية مصري يمثل عمولات التحصيل التي يدفعها البنك لإمناء الحفظ الخارجيين مقابل تحصيل الكوبونات مع تحقيق الأداء الأمثل في إضافة قيمة الكوبونات والاستردادات المستحقة لحساب مصرفنا في نفس يوم تاريخ استحقاقها.

٤- محفظة الإستثمارات المالية بغرض المتاجرة:

- ارتفعت محفظة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة إلى ٢٦٨ مليون جم عن عام ٢٠٢٥ مقابل ١٨٧ مليون جم عن عام ٢٠٢٤ بارتفاع قدره ٨٠ مليون جم بمعدل ارتفاع ٤٣٪.

٥- الصناديق الإستثمارية:

- ارتفع رصيد صندوق موارد ليصل حوالي ١,٦ مليار جم عام ٢٠٢٥ مقابل ١ مليار جم عام ٢٠٢٤ بمعدل ارتفاع قدره ٦١٪.
- إرتفع رصيد صندوق تعمير ليصل حوالي ٦٢ مليون جم عام ٢٠٢٥ مقابل ٣٨ مليون جم عام ٢٠٢٤ بمعدل ارتفاع قدره ٦٣٪.
- حقق صندوق موارد أرباح رأسمالية قدرها ١١ مليون جم عام ٢٠٢٥ مقابل ٩ مليون جم العام السابق بإرتفاع قدره ٢٢٪ بالإضافة الى عمولات للبنك قدرها ٧ مليون جم مقابل حوالي ٢ مليون جم العام السابق.
- حقق صندوق التعمير ذو العائد التراكمي أرباح رأسمالية قدرها حوالي ١٢ مليون جم مقابل ٥ مليون جم العام السابق بإرتفاع قدره ٤٥٪ كما بلغت عمولات البنك ٠,٥ مليون جم مقابل ٠,٣ مليون جم العام السابق.
- وعليه فقد بلغت إجمالي قيمه إيرادات الصناديق الاستثمارية في ٢٠٢٥ حوالي مبلغ ٣١ مليون جم بنسبة ارتفاع قدرها ٧٢٪ عن عام ٢٠٢٤.

ثالثا: قطاع الشركات والقروض المشتركة

- حقق قطاع الشركات نموًا كبيرًا خلال عام ٢٠٢٥، حيث ارتفعت محفظة قطاع الشركات من ٢٨,٤ مليار جم في ٢٠٢٤ إلى ٣٢,٨ مليار جم في ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٤,٤ مليار جم
- ارتفعت الموافقات الائتمانية في ٢٠٢٥ إلى ٢١,١ مليار جم، بما يمثل ١٥١٪ من إجمالي موافقات عام ٢٠٢٤ (١٤ مليار جم)، كما تم زيادة عدد العملاء بمقدار ١٨٪ من عدد عملاء محفظة الشركات، حيث تمثل موافقات العملاء الجدد مبلغ ٦,٥ مليار جم
- اما عن مستوى الربحية، حقق قطاع الشركات صافي ربحية قدره ٧,٤٥٣ مليار جم حتى ديسمبر ٢٠٢٥، مقابل مستهدف قدره ٦,٥٨٩مليار جم عن شهر ديسمبر ٢٠٢٥، بنسبة تحقيق بلغت ١١٣٪ من المستهدف
- في إطار استراتيجية التوسع القطاعي وتنويع المحفظة، نجح القطاع خلال عام ٢٠٢٥ في اختراق قطاع البتروكيماويات من خلال المشاركة في قرض مشترك لصالح الشركة المصرية للإيثانول، بما يعزز من تواجد البنك في اغلب القطاعات الاستراتيجية للدولة.
- نجح قطاع الشركات – بدعم من الإدارة العليا وخبرات فريق العمل – في تنفيذ وتمويل عدد من العمليات ذات الطبيعة الخاصة والمختلفة عن التمويلات التقليدية(Business as usual) ، وقد ساهم ذلك في تعزيز مكانة مصرفنا ضمن الاختيارات الأولى لعملاء الشركات الكبرى بالسوق المصرفي، وزيادة ولاء العملاء، فضلًا عن تنويع مصادر الربحية وخلق فرص أكبر للcross selling .
- شهد قطاع الشركات خلال الفترة الماضية تطورًا ملحوظًا في سرعة وكفاءة تنفيذ التمويلات، حيث تم الانتهاء من عدد من العمليات التمويلية في فترات زمنية قياسية مقارنة بالمتعارف عليه في السوق، مما انعكس إيجابًا على رضا العملاء ومنح مصرفنا أولوية لديهم، كما عزز من مكانة البنك وقيمته التنافسية أمام البنوك الأخرى العاملة بالسوق المصرفي، لما أظهره من سرعة استجابة وكفاءة عالية في التنفيذ.
- ولأول مرة تمكن القطاع بالاشتراك مع قطاع الموارد البشرية من تنظيم وتنفيذ برنامج In credit course داخلي (House) بالبنك وهي شهادة معتمدة من New York Institute of finance (NYIF)، حيث تم تشجيع الكوادر الشابة بالفروع على الالتحاق بالبرنامج وتأهيلهم فنيا للانضمام الى مختلف قطاعات البنك المرتبطة بمجال التمويل والمخاطر، بما يعزز استدامة الأداء وتطوير الكفاءات.
- حققت إدارة GTB أداءً متميزًا خلال العام، حيث أسهمت في تعزيز النمو على مستوى المحفظة والربحية، بالإضافة إلى توسع واضح في الحلول والعمليات الرقمية:

- نمو محفظة ومنتجات التجارة:

تمكنت إدارة GTB من تعزيز أداء منتجات التجارة، بتحقيق نمو في حجم المحفظة بنسبة ١٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، إلى جانب زيادة الربحية بنسبة ٣٦٪ عن ربحية عام ٢٠٢٤، مما يعكس كفاءة الإدارة في تعظيم العائد وتحسين هيكل الإيرادات.

- **الحلول والعمليات الرقمية (Corporate E-Channels)**

كما سجلت الحلول الرقمية – بما في ذلك منتجات Corpay / CPS أداءً استثنائيًا، مع ارتفاع الربحية بنسبة ٤٧٩٪، بالتوازي مع نمو حجم المحفظة بنسبة ١٣٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤، مما يعكس نجاح استراتيجية التوسع الرقمي وتعزيز الاعتماد على حلول الدفع الإلكترونية.

رابعا: المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- قام القطاع بإصدار موافقات ائتمانية لعملاء منح جديد وزيادة في التسهيلات لعدد ١٩٠ عميل بأجمالي حدود مصرحه ١,٣ مليار جم وبنسبة تمثل ٣٢٪ من محفظة ٢٠٢٤، مما كان له الأثر الإيجابي في الحفاظ على الأرصدة الاجمالية تقريبا للمحفظة الائتمانية بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٤، بالإضافة الى تحقيق العوائد المستهدفة.
- تم اجراء تحديث لإجراءات العمل والضوابط المنظمة لمنح ائتمان في اطار المنتج النمطي خلال عام ٢٠٢٥ بهدف التوسع في الشريحة المستهدفة وفقا لحجم الاعمال وكذا قيمة التمويلات والتسهيلات المقدمة تماشيا مع معدلات التضخم والنمو في قيم إيرادات العملاء خلال الفترة السابقة قائما على معايير تعتمد على التقييم الائتماني والسلوكي للعملاء ، حيث تم زيادة الشريحة المستهدفة من المنتج لتصل الى العملاء حتى حجم إيرادات سنوية ١٠٠ مليون جم بدلا من ٥٠ مليون جم، وتصل قيمة الحد الأقصى للتمويل الى ١٠ مليون جم بدلا من ٥ مليون .
- تم ابرام برتوكول تعاون بين مصرفنا والسادة /شركة مصر للتامين لتوفير التغطية التأمينية ضد مخاطر التعثر وعدم السداد لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم الانتهاء من اجراءات التعاقد والعمل به، كما انه يجرى التفاوض حاليا لأبرام بروتوكول بهدف توفير التغطية التأمينية لمحفظة عملاء المنتج النمطي.
- تم توقيع اتفاقيه مشاركة بين مصرفنا والبنك الأهلي المصري في إطار اتفاقية الالتزام البيئي الموقعة بين البنك الأهلي المصري وجهاز شئون البيئة واتحاد الصناعات المصرية لتمويل الشركات والمنشأت الصناعية ذات العائد البيئي او اهداف التنمية المستدامة في مجال حماية البيئة.
- التوسع في تقديم الخدمات غير المالية من خلال اشتراك مصرفنا في مبادرة رواد النيل تحت رعاية البنك المركزي المصري وحصول مصرفنا على المركز السابع على مستوى البنوك والجهات المشاركة (عدد ١٧ جهة).
- تم التنسيق واتخاذ خطوات نحو فتح منافذ تسويقيه جديدة حيث تم الاجتماع مع مسئولي منصة " إى أسواق مصر" لتقديم خدمات مصرفنا التمويلية من خلالها وجذب عملاء مشروعات صغيرة ومتوسطة جدد لمصرفنا وجارى دراسة إتمام التعاقد مع الشركة.
- جارى الانتهاء من تنفيذ WORK FOLW كألية لمتابعه وتقليل فترة الدراسة والتفعيل والصرف لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة التزاما بالـ SLA الموقعة مع جهات التعامل والتي من المتوقع ان يتم بدء العمل به خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.
- جارى التنسيق مع السادة/قطاع تكنولوجيا نظم المعلومات لأعداد برامج اليه لاستخراج تقارير يوميه لقياس مستوى اداء قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين به.

خامسا: الاستدامة والتمويل المستدام

الإنجازات المالية

- بلغت إجمالي محفظة التمويلات المستدامة للبنك (مستخدم) ٦,٥٥٨ مليار جم مصري (٦ مليار و٥٥٨ مليون جم.) في ٢٠٢٥/١٢/٣١، بنسبة نمو ٢٧٪ عن عام ٢٠٢٤.
- بلغت إجمالي محفظة التمويلات المستدامة للبنك (مصرح) ١٠,١٢٦ مليار جم مصري (١٠مليار و١٢٦ مليون جم.) م في ٢٠٢٥/١٢/٣١، بنسبة نمو٢١٪ عن عام ٢٠٢٤ .
- تتركز معظم التمويلات المستدامة تحت المحور الاجتماعي (٨٢,٦٪)، مما يعكس التزام مصرفنا بدعم المشروعات الاجتماعية وتعزيز أثره الإيجابي على التنمية المستدامة بما يتوافق مع استراتيجية مصر ٢٠٣٠.
- كما بلغت اجمالي عدد المشاريع المستدامة الممولة من مصرفنا عدد ١٥٥ مشروع في ٢٠٢٥/١٢/٣١ مقارنة بعدد ١٢٩ عن عام ٢٠٢٤ بنسبة نمو ٢٠٪

الإنجازات غير المالية

- حصول مصرفنا على جائزة البنك الأفضل في التمويل الأخضر والمستدام – مصر من مؤسسة Cosmopolitan the Daily Business، تقديرًا لأدائه المتميز في القطاع المصرفي المصري عن عام ٢٠٢٥.
- بنك التعمير والإسكان يشارك في تحالف مصرفي لتمويل مشروع الإيثانول الحيوي بقيمة ١٣٥ مليون دولار.
- شارك مصرفنا في تحالف مصرفي لتوقيع عقد تمويل مشترك طويل الأجل بقيمة ١٣٥ مليون دولار لصالح الشركة المصرية للإيثانول الحيوي بمحافظة دمياط. ويُعد المشروع من أهم مشروعات الإنتاج الأخضر في قطاع البتروكيماويات. إذ يستهدف إنتاج ١٠٠ ألف طن سنويًا من الوقود الحيوي منخفض الانبعاثات، بما يسهم في خفض الانبعاثات الكربونية وتعزيز جهود التحول نحو الطاقة النظيفة.
- توقيع مصرفنا مذكرة تفاهم مع مدرسة فرانكفورت لتعزيز ريادته في التمويل الأخضر والمستدام
- وقع البنك مذكرة تفاهم مع مدرسة فرانكفورت للإدارة والتمويل، تحت رعاية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وذلك ضمن مبادرة "بناء القدرات الخضراء" (GREET) المموَّلة من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ)، وتهدف هذه الشراكة إلى تطوير منتجات تمويلية خضراء مبتكرة وتعزيز قدرات البنك المؤسسية في مجال التمويل المستدام.
- تحديث نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ليشمل التأثير الإيجابي لكل صناعة على اهداف التنمية المستدامة).
- تطبيق البصمة الالكترونية لدي قطاع الاستدامة (الاستغناء عن الورق والطباعة).

ممارسات الاستدامة الداخلية.

- اعتماد نظام لإدارة البيانات لقياس البصمة الكربونية Data Management System for Carbon footprint خلال عام ٢٠٢٥ وتم اعتماد نظام شامل لإدارة بيانات ومعلومات الغازات الدفيئة المرتبطة بقياس البصمة الكربونية بمصرفنا، وبالتعاون مع قطاع نظم المعلومات تم انشاء حقول التسجيل. يهدف النظام إلى تعزيز قدرات البنك على تسجيل وتتبع وإدارة انبعاثات الغازات الدفيئة والناتجة عن كافة انشطة مصرفنا والتي يتم معادلتها بثاني اكسيد الكربون المكافئ والذي يطلق علية البصمة الكربونية "" Carbon footprint بما يتوافق مع التزامات البنك تجاه معايير الاستدامة والمتطلبات التنظيمية.
- تفعيل حقول مستحدثة على T٢٤لتسجيل بيانات التمويلات المستدامة وغير المستدامة ودرجة المخاطر البيئة المرتبطة بها وتأثيرها إيجابيا على أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- حصول فرع العاصمة الإدارية الجديدة على شهادة الهرم الأخضر GPRSخلال عام ٢٠٢٥ بالتعاون مع القطاع الهندسي تم استيفاء كافة متطلبات شهادة الهرم الأخضر لفرع العاصمة الإدارية الجديدة وحصول الفرع على شهادة المستوي الذهبي من المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء.
- اصدار تقرير الاستدامة الثاني وفقا للمعايير الدولية للتقارير GRIفي ٣٠يونيو٢٠٢٥ عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤ بمشاركة أكثر من ٢٠ إدارة وقطاع، وأعد مصرفنا تقرير الاستدامة الثاني عن السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفقا لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI، انطوي التقرير على بيانات ومعلومات أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية لمصرفنا، مرتكزا على مبدا الشفافية وتعزيز ثقافة الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، الى جانب تطبيق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر. كما عرض التقرير إنجازات البنك في تطبيق مبادئ الاستدامة باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز استقراره على المدي الطويل.
- نشر الوعي داخل مصرفنا لتعزيز ونشر ثقافة الاستدامة والتمويل المستدام من خلال اعداد خطة تدريبية لذلك خلال ٢٠٢٥وتنفيذها حيث اسفرت نتائج التطبيق عن:
  - عدد البرامج التي تم تنفيذها ٢٩ برنامج.
  - اجمالي عدد المتدربين ٤٣٨ متدرب منهم ٢٧٢ موظفين جدد.
  - عدد الساعات التدريبية ٢٤٥٧ ساعة منهم ٦٨٠ساعة تدريبية للموظفين الجدد في ٢٠٢٥.

نشاط البنك في مجال التجزئة المصرفية والتمويل العقاري والفروع

أولاً: التجزئة المصرفية:

الإنجازات المالية

١- قروض التجزئة المصرفية:

- تحقيق نسبه ١٣٨٪ من مستهدف مبيعات قروض التجزئة المصرفية لعام ٢٠٢٥حيث تم تحقيق مبيعات بقيمة ٨,٣ مليار جم مقارنة بمستهدف ٦ مليار جم، وبنسبه زيادة قدرها ٦٦٪ مقارنه بمبيعات عام ٢٠٢٤.
- تحقيق نسبه ١٤٥٪ من نمو رصيد محفظة قروض التجزئة المصرفية لعام ٢٠٢٥ حيث تم تحقيق نمو ٤,٠٥ مليار جم مقارنة بمستهدف ٢,٨ مليار جم، وبنسبه زيادة قدرها ١٨٠٪ مقارنه بنمو المحفظة في عام ٢٠٢٤.
- تحقيق نسبه ١٠٧٪ من مستهدف رصيد محفظة قروض التجزئة المصرفية لعام ٢٠٢٥ حيث بلغ رصيد المحفظة ١٧,٧ مليار جم مقارنة بمستهدف ١٦,٥ مليار جم وتحقيق نسبه زيادة قدرها ٣٠٪ مقارنه برصيد المحفظة في اقفال عام ٢٠٢٤.
- تحقيق نسبة ١١٨٪ من مستهدف العوائد المحققة حيث بلغت العوائد المحققة على قروض التجزئة المصرفية قيمة ٣,٢ مليار جم في اقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بمستهدف ٢,٨ مليار جم.
- حققت مبيعات قروض السيارات طفرة خلال عام ٢٠٢٥ حيث تم تحقيق مبيعات بقيمة ٣,٤ مليار جم مقارنه بمبيعات عام ٢٠٢٤ بقيمه ٢ مليار جم بنسبه نمو قدرها ٧٠٪، مما أثر على رصيد محفظة المنتج ليصل الى ٥,٥ مليار جم مقارنة برصيد المنتج في اقفال ٢٠٢٤ والذي بلغ قيمة ٣,٣ مليار جم بقيمه نمو قدرها ٢,٢ مليار جم وبنسبه نمو قدرها ٤٠٪
- حققت مبيعات القروض الشخصية والتي يتم تسويقها من خلال فريق البيع المباشر للقروض الشخصية قروض بقيمه ٧٠٠ مليون جم مقارنه بمستهدف ٥٠٠ مليون وبنسبه تحقيق ١٤٠٪.

٢- الأوعية الادخارية وتصنيف شرائح العملاء:

- تم تحقيق إجمالي نمو في محفظة الودائع قدره ٣٤,٢ مليار جم لعام ٢٠٢٥ ليصل رصيد المحفظة الي ١٧٩,١ مليار جم بنسبة نمو ٢٤٪ من اجمالي محفظة الودائع لعام ٢٠٢٤.
- تم تحقيق إجمالي نمو في محفظة القطاع العائلي قدره ١٢ مليار جم لعام ٢٠٢٥ ليصل رصيد المحفظة الي ٣٩,٥ مليار جم بنسبة نمو ٤٤٪ من اجمالي محفظة القطاع العائلي لعام ٢٠٢٤ وبنسبة تحقيق ٢٤٠٪ من مستهدف عام ٢٠٢٥ والبالغ ٥ مليار جم.
- تم جذب عدد ٤٣ ألف عميل جديد في القطاع العائلي لعام ٢٠٢٥ بإجمالي مبلغ ٤ مليار جم
- تم تحقيق إجمالي نمو في محفظة ودائع الشركات (استراتيجية وغير استراتيجية) قدره ١٠,٤ مليار جم من بداية العام وحتى اقفال ديسمبر ٢٠٢٥ ليصل رصيد المحفظة الي ٧٤,٣ جم بنسبة نمو ١٦٪ من اجمالي محفظة ودائع الشركات لعام ٢٠٢٤.
- تم جذب عدد ألف شركة جديدة لعام ٢٠٢٥ بإجمالي مبلغ ٢,٢مليار جم.
- تم تحقيق إجمالي نمو في محفظة ودائع الدولار قدره ١٥,٦مليون دولار لعام ٢٠٢٥ ليصل رصيد المحفظة الي ١٠٢,٢ مليون دولار بنسبة نمو ١٨٪ من اجمالي محفظة ودائع الدولار لعام ٢٠٢٤.

٣- البطاقات الائتمانية:

أ- محفظة البطاقات الائتمانية

- تحقيق نمو بنسبة ١٧٥٪ في إجمالي أرصدة البطاقات الائتمانية، حيث بلغت ٧٦٥ مليون جم بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بقيمة ٢٧٨ مليون جم بإقفال عام ٢٠٢٤.
- تحقيق نمو في نسبة الاستخدامات إلى إجمالي الحدود الائتمانية لتسجل ٤٠٪ بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بنسبة ٢٥٪ بإقفال عام ٢٠٢٤.
- تحقيق نمو بنسبة ٣٨٪ في عدد البطاقات الائتمانية المفعلة، حيث بلغ عددها ٥١,٧ ألف بطاقة بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بعدد ٣٧,٥ ألف بطاقة بإقفال عام ٢٠٢٤.
- تحقيق نمو بنسبة ١٠٠٪ في إجمالي المبيعات الناتجة عن بطاقات التيتانيوم والبلاتينيوم الأصلية، حيث بلغت ٢٢ ألف بطاقة بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بعدد ١١ ألف جم بإقفال عام ٢٠٢٤.
- تحقيق نمو بنسبة ٣٨٥٪ في استخدامات محفظة التقسيط، حيث بلغت ٣٩٣ مليون جم بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بقيمة ٨١ مليون جم بإقفال عام ٢٠٢٤.
- تحقيق نمو بنسبة ٢٦٠٪ في إجمالي استخدامات البطاقات الائتمانية (مشتريات وسحب نقدي)، حيث بلغت ٣,٦ مليار جم بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة ١ مليار جم بإقفال عام ٢٠٢٤.

- تحقيق نمو بنسبة ٦٧٪ في إجمالي إيرادات محفظة البطاقات الائتمانية، حيث بلغت ١٧٣ مليون جم بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بقيمة ١٠٣,٥ مليون جم بإقفال عام ٢٠٢٤.

ب- محفظة بطاقات الخصم المباشر

- تحقيق نمو بنسبة ١١٩٪ في إجمالي عمليات المشتريات المنفذة باستخدام بطاقات الخصم المباشر، حيث بلغت ٢,٤١ مليار جم بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بقيمة ١,١ مليار جم بإقفال عام ٢٠٢٤.
- تحقيق نمو بنسبة ١٢,٥٪ في إجمالي عمليات السحب النقدي باستخدام بطاقات الخصم المباشر، حيث بلغ ١٦,٢٤ مليار جم بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بقيمة ١٤,٤٤ مليار جم بإقفال عام ٢٠٢٤.
- تحقيق نمو بنسبة ٢٠٪ في إجمالي الاستخدامات (مشتريات وسحب نقدي) لبطاقات الخصم المباشر، حيث بلغت ١٨,٦٥ مليار جم بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بقيمة ١٥,٥٤ مليار جم بإقفال عام ٢٠٢٤.
- تحقيق تحسن في هيكل الاستخدامات، حيث ارتفعت نسبة المشتريات إلى إجمالي الاستخدامات لتسجل ١٢,٩٪ بإقفال عام ٢٠٢٥ مقارنة بنسبة ٧,١٪ بإقفال عام ٢٠٢٤.

٤- التأمين البنكي:

- تم تحقيق إجمالي نمو في محفظة التامين البنكي في عام ٢٠٢٥ بنسبة ٥٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ حيث حققت مبيعات وثائق التامين بمبلغ ١٨,٣ مليون جم في عام ٢٠٢٥ مقارنة بمبيعات وثائق التامين بمبلغ ١١,٥ مليون جم في عام ٢٠٢٤.
- تم تحقيق إجمالي نمو في عدد وثائق التامين البنكي لعام ٢٠٢٥ بنسبة ٢٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ حيث تم بيع ١,١٥٨ وثيقة تأمين في عام ٢٠٢٥ مقارنة بعدد ٩٢٨ وثيقة في عام ٢٠٢٤
- تم تحقيق إجمالي نمو في عمولات التامين البنكي في عام ٢٠٢٥ بنسبة ١٠٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ حيث بلغت العمولات المحصلة لعام ٢٠٢٥ بمبلغ ٤ مليون جم مقارنة بمبلغ ٢ مليون جم لعام ٢٠٢٤.

الإنجازات غير المالية

١- قروض التجزئة المصرفية:

- إطلاق حملة ترويجية كبرى لكافة عملاء قروض التجزئة المصرفية (القروض الشخصية بتحويل راتب/قسط/ معاش، القروض الشخصية بدون تحويل راتب، قروض السيارات) بإعفاء العملاء من المصاريف الإدارية وتقديم كاش باك يصل الى ١٠٠ ألف جم.
- مركزه اعمال تنفيذ كافة منتجات قروض التجزئة المصرفية لجميع فروع مصرفنا ليتم التنفيذ من خلال اداره عمليات قروض التجزئة المصرفية من خلال Work Flow Sys.
- مركزة الدراسة الائتمانية لكافة العملاء الجدد للقروض الشخصية في نطاق صلاحية الفرع لتصبح الدراسة الائتمانية من خلال الإدارة العامة لائتمان قروض التجزئة المصرفية.
- إطلاق حملة ترويجية لمنتج قروض السيارات بالتعاون مع شركه علام اوتوموتيف للتجارة والتوزيع، تشمل تقديم عروض تمويل جذابة لعملاء سياراتSkoda & Audi .
- مركزه عمليات السداد الكلى والجزئي لقروض التجزئة المصرفية
- مركزه عمليه تسجيل ECR (الضمانات المنقولة) للقروض المضمنة
- مركزه عمليات انشاء او الغاء محفظة الضمانات للقروض الشخصية المضمنة وأيضا الحدود الائتمانية

٢- الأوعية الادخارية وتصنيف شرائح العملاء:

- تم تسكين جميع عملاء القطاع العائلي وفقا للشريحة التسويقية التابع لها كل عميل علي جميع موظفي خدمة/علاقات العملاء بفروع مصرفنا.
- تطبيق تصنيفات شرائح العملاء الجديدة على عملاء القطاع العائلي بناء على اجمالي رصيد ودائع العميل الواحد لتتماشي مع محددات كل شريحة على حدي حيث تمكنا من تسكين ما يقرب من ٦٠٠ ألف عميل ضمن الشريحة التابع لها.
- تقسيم العملاء الي شرائح بناءً على اجمالي ارصدة العميل تسكينهم على مديري خدمة /علاقات العملاء RMs بفروع مصرفنا وانشاء ١٠٠٠ كود جديد مخصص للموظفين على النظام الالي للبنك T٢٤ وتقسيم جميع موظفي الفروع لخدمة كل شريحة بعدد (٢٣٤ موظف ماس، ١٠١ موظف ايدج، ٣٠ موظف رويال) حسب الهيكل التنظيمي لكل فرع وتحديد المحفظة الخاصة بكل موظف.
- تم توحيد بيانات العملاء الذين لديهم أكثر من حساب في أكثر من فرع.
- استحداث الية جديدة بالعمل مع قطاع النظم تتيح ربط منتجات الودائع المصدرة اليا تحت رقم الموظف المسئول على إدارة حساب العميل طرف مصرفنا طبقا للشريحة التسويقية الخاصة بالعميل.
- استحداث نظام متابعة الأداء Scorecard مع إدارة MIS.
- عقد دورات تدريبية موظفي خدمة/علاقات العملاء بالفروع لشرح كيفية التعامل مع نظام بطاقات متابعة الأداء (Score Card) وتوضيح الأهداف من استخدامه.

- المساعدة في تنفيذ تعليمات البنك المركزي لعمل نماذج توعية خاصة بكل منتجات الودائع (حسابات توفير – حسابات جارية – ودائع لأجل – شهادات الإيداع) وتعميمها على فروع مصرفنا.
- إدارة ومتابعة المحفظة بصورة صحية مما ساعد على تقليل نسبة (Cannibalization) الامر الذي أدى الى زيادة الربحية المحققة من محفظة ودائع القطاع العائلي.
- تقليل نسبة تركز الحساب الخاص بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتصل الي ٢٤٪ من اجمالي محفظة ودائع البنك.
- اصدار وتعديل بعض منتجات الودائع مثل (حساب توفير إيدج - حساب توفير رويال - الشهادة الماسية -شهادة الرفاهية - الشهادة الذهبية الدولارية - .... الخ).

٣- مجال البطاقات

- تم إطلاق برنامج ترويجي للعملاء الجدد يتضمن ٥٪ كاش باك بحد أقصى مصاريف الإصدار عند إصدار البطاقة الائتمانية لأول مرة واستخدامها خلال شهر الإصدار او الشهر التالي له.
- تم إطلاق برنامج ترويجي يستهدف العملاء حاملي البطاقات الائتمانية الراكدة وغير المستخدمة لكل نوع بطاقة (كلاسيك – تيتانيوم - بلاتينيوم) - ٥٠٪ كاش باك.
- اجراء تعديلات على تسعير في رسوم والعمولات الخاصة ببطاقات الائتمان مما ادى الى زيادة الإيرادات الخاصة بالمنتج.
- تعديل محددات السحب داخل وخارج مصر بالعملة المحلية والأجنبية وفقًا لنوع البطاقة وشريحة العميل، إلى جانب تحديث ملفات XCS لتمكين عملاء الخصم من تنفيذ معاملاتECOM محليًا دون الرجوع لمركز الاتصال، بما يتماشى مع الممارسات المصرفية بالسوق.
- إجراء تعديلات مع مركز العناية بالعملاء تخص اجراء تعديلات على فتح بطاقات الائتمان للاستخدام الدولي لتتناسب مع ما هو مطبق بالسوق المصرفي من إجراءات.
- اتاحة استخدام البطاقة الائتمانية بالعملة الأجنبية بعد ٦٠ يوم من الإصدار.
- تم إطلاق صفحة جديدة على الموقع الإلكتروني للمصرف تتضمن العروض الشهرية، وتشمل كافة الحملات الترويجية، بما في ذلك عروض التقسيط والخصومات التي يتم تحديثها شهريًا وكذلك تطوير طلب الإصدار وخطابات الترحيب الخاصة بالبطاقات
- إجراء دورات تدريبية واعداد محتوي تدريبي لرفع مستوي التسويق لبيع منتج البطاقات الائتمانية لكلا من الفروع وفريق المبيعات المركزية ومركز العناية بالعملاء والعاملين الجدد.
- حملة الصيف للبطاقات الائتمانية والخصم المباشر.
- حملة تقسيط على البطاقات الائتمانية على ٦ أشهر بدون فوائد او مصاريف إدارية وكذلك حملات تقسيط مع مجموعة من التجار على ١٢ و١٨ شهر.
- تطبيق خصم مبلغ ١٠٠ جم عند سداد مديونية بطاقات الائتمان من جانب الفروع وتم تحقيق ايراد ١٩٢ ألف بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥.
- اجراء تعديل على طباعة بطاقات الائتمان لتصبح بشكل بارز بدلا من الطباعة الحرارية.

٤- التأمين البنكي

- تعديل نظام حوافز التأمين البنكي بعد الموافقة علية وإضافته في بطاقة متابعة الأداء (Score Card) .
- زيادة عدد الفروع المقدمة لخدمة التامين البنكي من ٢٠ فرع الي ٣٨ فرع.

٥- في مجال تحويل المرتبات

- بلغت قيمة الرواتب المحولة عن عام ٢٠٢٥ مبلغ ١٨ مليار جم مقسمة الي رواتب محوله من الجهات الحكومية بمبلغ ١٥,١ مليار جم، وجهات خاصة بمبلغ ٢,٩ مليار جم.
- تحسين جوده ودقة البيانات الخاصة بعملاء تحويل الرواتب وذلك بالتنسيق مع إدارة تكنولوجيا المعلومات.
- التواصل الدائم مع جميع جهات تحويل الرواتب المتعاقدة مع مصرفنا وذلك لتقديم أفضل خدمة ممكنة وتذليل أي معوقات.
- تفعيل نظام CPSوالذي من خلاله يتم دفع الضرائب والمستحقات الحكومية أليا.
- التنسيق مع وزاره المالية فيما يخص ضم عدد ١٧ مديريه ماليه جديده الى محفظة الرواتب الخاصة بمصرفنا وجاري التنفيذ والتعاقد.
- تم تجديد التعاقد مع كافة الجهات الحكومية حيث تم تجديد التعاقد مع عدد ١٨٣ جهة حكومية لعام ٢٠٢٥.
- تم تفعيل اليه لعدد من السحوبات مجاناً من خلال أجهزة الصراف الالي الغير تابعة لمصرفنا وذلك للحفاظ على جهات تحويل الراتب القائمة واستقطاب جهات جديدة.

ثانيا: المناطق والفروع

أ- مركزة العمليات

- تم البدء في حصر وتحديد مجموعة الأعمال التي يتم تنفيذها فعليًا داخل كل فرع.
- تبيّن وجود أكثر من ٣٨ إجراءً موكلاً للفروع ويستلزم مركزة هذه الإجراءات.
- تم وضع تصور واضح ومحدد للإجراءات الواجب الالتزام بها لضمان كفاءة التنفيذ.
- الالتزام الكامل بالمعايير والتعليمات المعتمدة أثناء تنفيذ الإجراءات.
- التأكيد على أن أي تعديل في طبيعة المهام يجب أن يتم وفق ضوابط واضحة ومعتمدة.
- تم الانتهاء من مركزة ١٥ إجراءً حتى تاريخه.
- أسفرت عملية المركزة عن توفير ما يقرب من ١,٤٠٠ ساعة عمل شهريًا على مستوى الفروع.

ب- الأنظمة الجديدة

١- نظام BPM

- تم الانطلاق في تطبيق نظام BPM بشكل منتظم ومنهجي.
- شمل التطبيق عدد ٤ Modules.
- تم تدريب جميع العاملين داخل الفروع على استخدام النظام.
- استهدف التدريب ضمان القدرة على التعامل مع النظام بكفاءة.
- شمل التدريب جميع المستويات الوظيفية داخل الفروع.
- يهدف ذلك إلى توحيد أسلوب العمل وتحقيق التكامل بين مختلف الإدارات.
- جاء التطبيق بعد الانتهاء من إعداد النماذج والإجراءات اللازمة.
- تم توفير الدعم الفني اللازم خلال المراحل الأولى للتطبيق.
- يهدف الدعم الفني إلى ضمان سهولة الاستخدام واستقرار العمل على النظام.

٢- نظام CCH

- نظام جديد سيتم تطبيقه في الفروع لتحصيل الشيكات
- جارٍ حاليًا العمل على مراجعة الحالات المرسلة. والتي تخص نظامCCH
- تأتي المراجعة قبل البدء في تطبيق النظام داخل الفروع.
- تهدف المراجعة إلى التأكد من جاهزية النظام للتشغيل.
- ضمان قدرة العاملين بالفروع على التعامل مع النظام بكفاءة.

ثالثا: القنوات الإلكترونية

- التعاقد مع شركة تفاصيل للتعهيد الخارجي بدلًا من جو بارتنرز لتحسين مستوى الخدمة.
- إنشاء مركز اتصال موازٍ لخدمة الطرح الإسكاني بطاقة استيعابية نحو ١٨ ألف مكالمة يوميًا خلال ٤أيام فقط.
- الانتهاء من إعداد مركز اتصال بديل (DR)بطاقة استيعابية نحو ١٥ مقعدًا.
- الحفاظ على نسبة استجابة المكالمات عند نحو ٨٣٪، مع الرد على قرابة ١,٤ مليون مكالمة بزيادة حوالي ١٧٪ عن ٢٠٢٤.
- رفع نسبة استجابة مكالمات عملاء Royal إلى نحو ٩٨٪ مقارنة بـ حوالي ٦٠٪ في ٢٠٢٤.
- رفع مؤشرات جودة الخدمة إلى نحو ٩٥٪ مقارنة بـ ٩٤٪ في العام السابق.
- تنفيذ معاملات تقسيط بقيمة نحو ٣٨٣ مليون جم بزيادة حوالي ٣٧٠٪، وتحقيق صافي ربح يقارب ٢٠ مليون جم.
- الاحتفاظ بنحو ٣,٦ ألف بطاقة مقابل ١,١ ألف بطاقة في ٢٠٢٤(+ ٢٢٠٪) وبحدود ائتمانية تقارب ١٩٨مليون جم.
- تفعيل بطاقات نحو ٢٥ ألف بطاقة (+ ٩٪) بعوائد إصدار تقارب ٦,٥مليون جم.
- إعادة تنشيط البطاقات الراكدة :عودة نحو ١,٢ ألف عميل للاستخدام بإجمالي معاملات يقارب ١٣مليون جم.
- تركيب نحو ٣١ ماكينة صراف آلي جديدة (٢ فروع – ٣ تحويل مرتبات – ٢٦ مواقع خارجية).
- استبدال نحو ٢٣ ماكينة قديمة بماكينات حديثة داخل الفروع.
- رفع حد السحب للعملية الواحدة إلى نحو ١٢ ألف جم على الماكينات الحديثة.
- تحديث بيانات أرقام الهاتف لبطاقات الدفع المسبق واتاحتها ل ١,٢ مليون عميل، وقام نحو ٣٠ ألف عميل بتحديث بياناتهم.
- تطوير الهوية والشكل الخارجي لماكينات الصراف الآلي، وجارى تعميمه على جميع الماكينات.
- تعميم خدمات تنظيف الماكينات عبر شركة خارجية.

- إسناد تغذية النقد لعدد نحو ٦٠ ماكينة لشركات متخصصة بدلًا من الفروع.
- تحسين التعريف بالماكينات ومعالجة الشكاوى عبر ملصقات إرشادية.
- توفير عملات أجنبية باستخدام خدمة تغيير العملات عبر ماكينات البنك بقيم تقريبية:
  - نحو ٣,٧ مليون دولار
  - نحو ٠,٩ مليون يورو
  - نحو ٠,١ مليون إسترليني
  - نحو ٧ ملايين ريال سعودي
  - نحو ٠,١ مليون دينار كويتي

رابعا: البنك الرقمي

- رفع حدود التحويلات عبر الإنترنت والموبايل البنكي من ٢٠ألف إلى ٥٠٠ ألف جم للحركة.
- زيادة حدود التحويلات وعدد العمليات عبر محفظة فلوسي فون.
- تعديل تسعير محفظة فلوسي فون وتحقيق الربحية.
- ترسية مشروع Queue Systemعلى شركة راية بعد إعداد كراسة الشروط والانتهاء من التقييم الفني والمالي وممارسة الشركات المتنافسة.
- ترسية مشروع CRMعلى شركة.CUBIC
- تنفيذ التكامل بين Reservation Portalو Payment Gatewayلبنك مصر.
- إتاحة استخدام خدمات الانترنت والموبايل البنكي من جميع دول العالم.
- رفع كفاءة شبكة الفروع (٤G) لدعم التفعيل الرقمي.
- نمو عدد مشتركي الإنترنت والموبايل البنكي بنسبة نحو ٢١٪ ليصل إلى قرابة ٢٨٠ ألف عميل مقابل ٢٣١ألف عميل في ٢٠٢٤.
- نمو العملاء المفعلين بنسبة نحو ٣١٪ ليصلوا إلى نحو ١١٣ ألف عميل.
- زيادة عدد المعاملات بنسبة نحو ٥٤ %لتصل إلى حوالي ١٨ ألف معاملة.
- نمو إجمالي قيمة المعاملات بنسبة نحو ١٥٧٪ لتصل إلى قرابة ٨٥٢ مليون جم.
- زيادة المستخدمين الفعليين إلى نحو ٦ آلاف عميل (+ ٢٠٠٪)
- استقرار عدد مشتركي فلوسي فون عند نحو ٢٩٧ ألف مشترك مع نمو المحافظ المفعلّة إلى نحو ٤٩ ألف محفظة .(+٩٪)
- تنفيذ نحو ٥٠٥ آلاف معاملة عبر المحفظة بقيمة تقارب ٦٧٤مليون جم.
- تحقيق ربحية لمحفظة فلوسي فون:
  - إجمالي الإيرادات :نحو ٢٩ مليون جم.
  - إجمالي المصروفات :نحو ٥,٦ مليون جم.
  - صافي الربح :نحو ٢٣ مليون جم.
  - صافي الربح (مباشر فقط) :نحو ١٠,٨ مليون جم.
- نمو عدد عملاء إنستاباي بنسبة نحو ٧٢٪ ليصل إلى حوالي ٢٤١ ألف عميل.
- تنفيذ نحو ٤,٢ مليون معاملة عبر إنستاباي (+ ٤٠٠٪)
- نمو قيمة معاملات إنستاباي إلى نحو ١٥,٢ مليار جم (+ ٨٠٠٪)

خامسا: الخدمات الاسكانية

الإنجازات غير المالية

- الانتهاء من افتتاح وتجهيز عدد ٦ مراكز اسكان تجميعية ضمن الخطة الموضوعة لافتتاح مراكز خدمة عملاء الإسكان
- مركزة عمليات الإسكان من ٢٦ فرع بنسبة ٤٢٪ من اجمالي عدد الفروع الاسكانية بأجمالي عدد ٣٧٠,٩٩٨ وحدة بنسبة ٣١٪ من اجمالي الوحدات.
- الانتهاء من خدمة ٤٢,٢٥٣ عميل خلال العام.
- الانتهاء من المرحلة الاولى لمنصة الحجز الالكتروني الجديدة.
- الانتهاء من وضع اليه عمل مشروع بدر للعاملين المنتقلين للعاصمة الإدارية الجديدة بالتنسيق مع كلا من (مجلس الوزراء - وزارة الإسكان- وزارة المالية - جهاز التنظيم والإدارة) لتخصيص عدد ٨,٤٠٨ وحدة سكنية.
- الانتهاء من مراجعة موقف الوحدات الاسكانية بالتنسيق مع هيئة المجتمعات العمرانية لإعادة طرح عدد ٦,٦٠٦ وحدة على موقع مسكن.
- ميكنة فتح عدد ٤٨٩٩ حساب لعملاء مشروع R٣ لتسهيل سداد الأقساط نظرا للطبيعة الخاصة لهؤلاء العملاء.

الإنجازات المالية

- تحصيل مبالغ بدون تكلفة لجدية الحجز على موقع "مسكن" ضمن الطرح السابق بإجمالي ٢١.٦٥ مليار جم لمدة ٣ أشهر.
- تحصيل مبالغ جدية حجز واستكمالات وحدات اسكانية ضمن منصة الحجز الالكتروني الخاصة بمصرفنا بإجمالي ٦ مليار جم.
- تحصيل مبالغ جدية حجز أراضي هيئة المجتمعات العمرانية ضمن موقع "مسكن" بإجمالي ٤,٢ مليار جم.
- تحصيل مبالغ جدية حجز واستكمالات واقساط بقيمة ١,٥٧ مليار جم لعدد ١,٢٩١ وحدة سكنية مخصصة للعاملين المنتقلين للعاصمة الإدارية الجديدة على ان يتم تحصيل مبالغ ٢,٣ مليار جم لاحقا بأجمالي مبالغ محصلة ٣,٨٧ مليار جم.
- تحصيل مبالغ جدية حجز مشروع بدر المرحلة الثانية على موقع "مسكن" بأجمالي ٤٤٦ مليون جم لعدد ٨,٤٠٨ عميل للعاملين المنتقلين للعاصمة الإدارية الجديدة.
- تحصيل مبالغ جدية حجز وحدات منصة مصر العقارية ضمن الطرح الثاني لهيئة المجتمعات العمرانية بإجمالي مبلغ ٤,٧٣ مليار جم
- الإبقاء على مبالغ بدون تكلفة بفترات تتراوح من شهرين الي سنة علي مدار عام ٢٠٢٥ بأجمالي ٣,٥ مليار جم عائد صافي لمصرفنا.
- تحصيل عمولات متنوعة بإجمالي مبلغ ٢٤١,٥ مليون جم.

سادسا: الشمول المالي

الإنجازات المالية

- بلغ إجمالي عدد العملاء الافراد بمصرفنا (٢,٨٧٧,٨٢٤ عميل) حيث استحوذ العملاء الذكور على نسبة ٦٣٪ والعملاء الاناث على ٣٧٪.
- بلغت نسبة العملاء الشباب الفئة العمرية من ١٥ سنه حتى ٣٥ سنه نسبة حوالي ١٧ % من إجمالي عدد العملاء الافراد بمصرفنا.
- بلغ عدد الحسابات بمحفظة منتجات الشمول المالي (٣٢,٩٦٩ حساب) بإجمالي ارصده (٢٦٧,٨ مليون جم).
- تم فتح عدد (١٠,٩٣٣ حساب) خلال عام ٢٠٢٥ وبلغ إجمالي الأرصدة بالحسابات (١١٠,٢ مليون جم) وهي تمثل ٤١٪ من إجمالي الأرصدة بمحفظة حسابات الشمول المالي.
- قامت عملاء حسابات الشمول المالي من خلال القنوات الإلكترونية والتي تتمثل في (POS -Online Banking APP - ATM- Instapay) بإجراء عدد (٨٧,٤٦٣ حركة) من خلال (٣٧٥٥٠ حساب) بإجمالي مبالغ (٢,٤ مليار جم)
- بلغ عدد العملاء من ذوي الهمم ١٦٨ عميل في التعامل على حسابات الشمول المالي.
- ساهمت الإدارة من خلال التعاون مع نقابة المهن التعليمية ان يصل رصيد حساباتها في اقفال ٢٠٢٥ الى (٢٩٦ مليون جم) بنسبة زيادة تمثل ٣٠٥٪ عن اقفال عام ٢٠٢٤.
- تم استقبال عدد (١٠٢ مدفوعة تحويلات) من حسابات نقابة المعلمين موزعين على عدد (٦٣,٣٨٨ عميل) بمبالغ قدرها حوالي (٢ مليار جم) تتمثل في صرف مكافأة نهاية الخدمة لعملاء النقابة.
- بلغ عدد العملاء المحول معاشاتهم من نقابة المعلمين من خلال بطاقات ميزه المدفوعة مقدما حوالي (٥٠٠ ألف عميل) بقيمة معاشات منصرفة بحوالي ٦٠٠ مليون جم
- تم تحقيق ربحيه تقدر بحوالي ٢٦ مليون جم من خلال التعامل على حسابات نقابة المهن التعليمية.
- التعاون مع الهيئة العامة للشئون المالية بالقوات المسلحة تم طبع عدد (١٠,٦٥٧ بطاقة ميزه مدفوعة مقدما) لصرف ماهيات المجندين عليها ليصبح عدد البطاقات المطبوعة (٢٧,٦٥٧ بطاقة) وبلغت الأرصدة بالحسابات في اقفال ٢٠٢٥/١٢/٣١ (٩,٦ مليون جم) بالتنسيق مع مركز البطاقات.
- زيادة ارصدة الحسابات الخاصة بمجموعه مدارس ٣٠ يونيو خلال عام ٢٠٢٥ بحوالي ٩٠٠ مليون جم ليصبح رصيد حسابات المجموعة في اقفال عام ٢٠٢٥ حوالي ٢,٣ مليار جم.

الإنجازات غير المالية

- التعاون مع نقابة المهن التعليمية والقوات المسلحة ومجموعه مدارس ٣٠ يونيو مبادرة E-Bazzar و School Bank، والذي يعد أحد المشروعات الرائدة في دعم التحول الرقمي و تعزيز الشمول المالي.
- تم متابعه المناطق والفروع فيما يخص تحقيق المستهدفات المطلوبة لمنتجات الشمول المالي.
- تم اعداد دراسات السوق فيما يخص منتجات الشمول المالي.
- تم التنسيق مع البنك المركزي المصري واخذ الموافقات اللازمة من الإدارة العليا بمصرفنا للتواجد في منظومه الجامعات الجديدة التي اقرها البنك المركزي المصرى ووزارة التعليم العالي.
- تم اعداد مقترح لتطوير منتج الشباب.
- تم اعداد مقترح لعمل استبيان خاص بعملاء الشمول المالي.
- تم الحصول على موافقه البنك المركزي المصري لتصبح نقابة المهن التعليمية مؤدى خدمه لمصرفنا وتم التنسيق مع كافة الإدارات والقطاعات المعنية لعمل اليه عمل للتعاون مع النقابة لصرف مكافئات نهاية الخدمة الخاصة بالأعضاء على حسابات شمول مالي.
- التنسيق مع المكتب الفني لمجموعه مدارس ٣٠ يونيو لتجديد التعاقد مع مصرفنا.
- تم اعداد برامج تدريبيه للعاملين داخل مصرفنا تخص منتجات الشمول المالي حيث تم تدريب عدد ٤٨٠ موظف لرفع مستوى أدائهم على مستوى الفروع والمناطق والقطاعات.
- تم اعداد برامج تدريبيه داخل مصرفنا للتدريب على لغة الإشارة لعدد ٢٠٠ موظف فروع والقطاعات.
- الاشتراك في مبادرة (١٠٠ مليون صحة نفسية) للتوعية بالثقافة المالية وترويج لمنتجات الشمول المالي.
- التعاون مع الجمعية المصرية للصم /مركز الرعاية المتكاملة / جمعية دنيتنا للمكفوفين في اعداد ندوات تثقيفية بلغة الإشارة للصم وضعاف السمع.
- اعداد خطة للتعاون مع وزارة الشباب والرياضة للتثقيف المالي للشباب وأيضا لذوي الهمم على مستوى ٢٧ محافظة.
- اعداد خطة للتعاون مع المجلس القومي للمرأة لتنفيذ استراتيجية الدولة لتمكين المرأة ورفع التوعية المالية لديهم.
- تطوير شكل التقرير وفقا لمتطلبات البنك المركزي.
- اعدا د وتجميع البيانات الازمه Business Plan البنك المركزي وارسالها شهريا.
- اعداد العروض التقديمية الخاصة بكل فاعليه وارسالها الى البنك المركزي المصري.
- التنسيق مع البنك المركزي المصري ومجموعه مدارس ٣٠ يونيو في اعداد حفل تكريم الفائزين مبادرةSCHOOL BANK
- التنسيق مع المكتب الفني لمجموعه مدارس ٣٠ يونيو لتطبيق مقترح E-BAZZAR للمدارس الدولية الخاصة بها وتم اخذ الموافقات من جانب مصرفنا والمكتب الفني للمدارس.
- تم اعداد مقترح يخص طلاب المدارس الدولية لعقد بازار يعتمد على الدفع بالقنوات الإلكترونية بديلا عن الكاش.
- تم التنسيق مع المدارس القومية والبنك المركزي المصري فيما يخص عقد ندوات تثقيفيه للمدرسين بالمدارس وتم زيارة مقرات المدارس للتنسيق مع إدارة المدارس والمدرسين والطلبة.
- التنسيق مع المكتب الفني لمجموعه مدارس ٣٠ يونيو والفروع لمنح الموافقات الخاصة بالصرف من الحسابات لدى مصرفنا.
- المشاركة في تغيير منظومه الدفع الخاصة بالمدفوعات الحكومية لمجموعه مدارس ٣٠ يونيو لتصبح من خلال برنامج CPS.

سابعا: قطاع التمويل العقاري

- نمو في محفظة قطاع التمويل العقاري في اقفال ديسمبر ٢٠٢٥ بقيمة ٧٠٨ مليون جنية لتبلغ ١٢,٦٦١ مليار جنية مقارنة بأقفال ديسمبر٢٠٢٤ التي كانت تبلغ ١١,٩٥٣ مليار جنية .
- نمو في ايراد العمولات والمصاريف على التمويلات العقارية في اقفال ديسمبر ٢٠٢٥ بقيمة ٢,٥٧٠ مليار جنية مقارنة بأقفال ديسمبر٢٠٢٤ التي كانت تبلغ ٢,٣٣٦ مليار جنية.
- تحقيق مبيعات تمويل عقاري خلال عام ٢٠٢٥ بقيمة ١,٣٧٢ مليار جم، نتج عنها منح عدد ٢,٧٠٠ عميل تمويل عقاري، بما يدعم استراتيجية التوسع في قاعدة العملاء وتعزيز الحصة السوقية للبنك.
- توقيع بروتوكول تعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتمويل الوحدات السكنية التابعة لها خارج نطاق مبادرات البنك المركزي المصري للتمويل العقاري، بما يعزز محفظة البروتوكولات بالبنك ويحقق انتشاراً أوسع بين العملاء.
- إطلاق برامج تمويلية جديدة تحت مظلة التمويل العقاري الحر تهدف الى تنوع المنتجات داخل المحفظة، بما يلبي احتياجات العملاء والسوق العقاري في مصر ويقلص المدة الزمنية المستغرقة للدراسة الائتمانية ومنح التمويل.

نشاط البنك في مجال النظم والمعلومات

- واصل قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال عام ٢٠٢٥ تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية للتحول الرقمي، مع التركيز على تعزيز الكفاءة التشغيلية، ودعم متطلبات الأعمال، وتحقيق الامتثال الرقابي، وبناء بنية تحتية تقنية مرنة وآمنة قادرة على دعم النمو المستقبلي للبنك وقد انعكست هذه الجهود في تنفيذ مجموعة من المبادرات المؤثرة التي أسهمت في تحسين جودة واستمرارية الخدمات المصرفية وتقليل المخاطر التشغيلية والرقابية ودعم الابتكار الرقمي وتعزيز تجربة العملاء ورفع كفاءة إدارة الموارد والتكاليف.
- تحسين آليات مراقبة الأنظمة المصرفية الحيويةMobile Banking ، Internet Banking، Switch، (IPN من خلال فحوصات دورية ومراقبة لحظية للمعاملات مع تنبيهات استباقية للأعطال.
- التعاون مع شبكات الدفع الدولية لتقليل رسوم عدم الالتزام، بما أسهم في تحقيق وفر مالي وتقليل المخاطر التشغيلية.
- إتمام عدد من العمليات التشغيلية الخاصة بالبطاقات، بما في ذلك السحوبات الترويجية، وإدارة الكاش باك، وتحليل المعاملات.
- تعزيز جاهزية مراكز البيانات عبر تحديث مكونات الطاقة الحرجة (UPS) لضمان استمرارية الخدمة وحماية الأنظمة.
- التحول الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية
- تنفيذ مراحل متقدمة من تطوير منظومة المدفوعات الوطنية (IPN) وتحقيق تكامل أعمق مع النظام المصرفي الأساسي (T٢٤).
- تطوير واجهات تكامل (APIs) لدعم قنوات البنك الرقميةMobile & Internet Banking، IVR، بما يعزز سرعة تقديم الخدمات ومرونتها.
- إطلاق خدمات رقمية جديدة تشمل الكشوف الإلكترونية للشركات وقنوات إضافية لتحديث بيانات العملاء
- تطوير حلول رقمية داخلية لدعم قطاعات الأعمال والموارد البشرية، بما يعزز الكفاءة ويقلل الاعتماد على المعالجة اليدوية.
- تنفيذ حلول تقنية داعمة للامتثال لمتطلبات البنك المركزي المصري والجهات الرقابية، خاصة فيما يتعلق بKYC وحسابات العملاء غير النشطة وحماية البيانات الحساسة.
- تطبيق تقنيات تشفير متقدمة لقواعد البيانات (Oracle TDE) بما يضمن حماية البيانات المخزنة دون التأثير على الأنظمة التشغيلية.
- ترقية الأنظمة التنظيمية والرقابية الحرجة لتحسين الاستقرار والأمان والجاهزية المستقبلية.
- تنفيذ مشروع متقدم لإدارة دورة حياة البيانات، أسفر عن تقليل المساحات التخزينية بنسبة تقارب ٦٠٪، وتحسين الأداء وتقليل التكلفة.
- تنفيذ نظام SAP HANA كمنصة مركزية لدعم حوكمة وتتبع الأصول ودورة الشراء، وتحسين الرقابة، والامتثال، وكفاءة إدارة العمليات المالية ذات الصلة.
- تحديث البنية التحتية لمراكز البيانات عبر حلول تعتمد على الأتمتة والسياسات الأمنية المتقدمة.(ACI)
- تحسين ربط الفروع من خلال تطبيق حلول SD-WAN لرفع كفاءة الشبكة وضمان استمرارية الخدمات.
- تعزيز عزل البيئات التشغيلية للتطبيقات المنشورة خارجيًا عبر إنشاء مناطق شبكية آمنة.(DMZ)
- تطبيق حلول مركزية لإدارة وتأمين الأجهزة المحمولة الصادرة عن البنك.
- توحيد الهوية الرقمية للبنك عبر تعميم التوقيع الإلكتروني الرسمي للبريد الإلكتروني على مستوى المؤسسة.
- دعم استقطاب وبناء الكفاءات الفنية اللازمة لتحقيق استراتيجية التحول الرقمي.
- تنفيذ نماذج تحليلية متقدمة لدعم تصنيف العملاء وتوجيه الخدمات.
- تطوير لوحات معلومات تنفيذية (MIS Dashboards) لدعم الإدارة العليا في متابعة الأداء واتخاذ القرار.
- تطبيق آليات توزيع التكاليف التقنية بما يعزز الشفافية وتحسين إدارة الميزانية.

نشاط البنك فى مجال حوكمة المعلومات

- تم تحقيق الامتثال لمتطلبات معيار ISO/IEC ٢٧٠٠١، والحصول على أول شهادة للبنك في التوافق مع المعايير الدولية لأمن المعلومات بما يعكس التزام البنك بتطبيق أفضل المعايير العالمية في مجال أمن المعلومات، وتعزيز فعالية نظام إدارة أمن المعلومات(ISMS) ، ورفع مستوى حماية أصول وبيانات البنك، تعد شهادة الايزو بمثابة مقياس عالمي يعكس قدرة بنك التعمير والإسكان في تكوين بيئة الكترونية قوية يمكنها بفاعلية وكفاءة عالية التصدي للهجمات والتهديدات السيبرانية.
- تم تحديد ومتابعة الضوابط الرقابية الخاصة بشهادة ISO ٢٧٠٠١، وذلك لضمان استمرارية ملاءمتها للبيئة الإلكترونية الخاصة بـ بنك التعمير والإسكان، إلى جانب نشر الوعي اللازم بين جميع القطاعات المعنية بأهمية تلك الضوابط وآليات تطبيقها بما يدعم تعزيز منظومة
- تقييم الاعتماد الخاص بـ SWIFT: إجراء تقييم شامل للحفاظ على متطلبات اعتماد SWIFT ودعمها، لضمان الامتثال للمعايير والحصول على الشهادة المعتمدة من الجهة الخارجية الموثقة والحصول على الامتثال لمعايير سويفت الخاصة بـ CSP لعام ٢٠٢٥.
- تم التوافق والعمل على تطبيق الأنظمة ومتابعة تنفيذ خارطة طريق الإجراءات التصحيحية ومتابعة الخطة الزمنية المتفق عليها مع الإدارات المعنية لتصويب نقاط الضعف لتحقيق التوافق التام.
- الالتزام المستمر بمعايير وأنظمة الأمن الصادرة من البنك المركزي المصري بها لأثبات الامتثال المستمر للمعايير واللوائح الأمنية التي يجب ان تتماشى مع متطلبات البنك المركزي المصري.
- تعزيز البنية التحتية تم إجراء الاختبارات التأمينية على البنية التحتية والأنظمة الخاصة بالبنك، وذلك بهدف تقييم مستوى الحماية وكشف الثغرات الأمنية المحتملة، وضمان استقرار واستمرارية العمليات التشغيلية. وقد شملت الاختبارات جميع المكونات الحيوية للشبكة والأنظمة، مع التركيز على تعزيز أمان البيانات والحفاظ على سرية المعلومات، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية في مجال الأمن السيبراني.
- التقييم الأمني المستمر للأنظمة والشبكات تم إجراء تقييمات شاملة للمخاطر السيبرانية على عدد كبير من التطبيقات والأنظمة ووضع الإجراءات التصحيحية لغلق تلك المخاطر مع القطاعات المعنية.
- إتمام اختبارات الاختراق بهدف اكتشاف الثغرات الأمنية قبل أن تُستغل، تقييم فعالية ضوابط الأمان الموجودة، تحسين السياسات والإجراءات الأمنية، حماية البيانات الحساسة وتقليل المخاطر، تعزيز الجاهزية للتصدي للهجمات السيبراني.
- المراقبة المستمرة عن طريق غرفة عمليات الامن السيبراني الـ SOC وتعزيز قدرات SOC والضوابط التقنية: تنفيذ حالات استخدام جديدة لـ SOC، مراجعة الضوابط التقنية الأساسية، ودفع إغلاق الفجوات الأمنية المحددة، مما أدى إلى تحسين قدرات الاستجابة للحوادث، جمع وتحليل استخبارات التهديدات السيبرانية: مسح شامل لل (Deep & Dark Web)، إنشاء تقارير تفصيلية، وتزويد فرق تقنية المعلومات ومركز العمليات الأمنية ببيانات حديثة حول التهديدات المحتملة. تم تحديث الإجراءات الخاصة بالاستجابة لحوادث الأمن السيبراني في مركز العمليات الأمنية.
- تم تنفيذ تدريب عملي لمحاكاة هجوم سيبراني على بنك التعمير والاسكان بالتعاون مع شركة Google Mandiant إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال الأمن السيبراني، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي وتعزيز الجاهزية الكاملة للتعامل مع الهجمات السيبرانية بكفاءة وفاعلية شمل التدريب تنفيذ عدد من السيناريوهات المختلفة لمحاكاة هجمات سيبرانية محتملة على بنك التعمير والإسكان، بما يضمن اختبار قدرات الاستجابة والتعامل مع الحوادث الأمنية في بيئة تحاكي الواقع.
- تم التأكد من وضوح المهام والمسؤوليات لكافة الأطراف المعنية بالتصدي لتلك الهجمات، بما يضمن سرعة اتخاذ القرار والتنسيق الفعال بين الفرق المختلفة. وتم العمل على تحديد نقاط الضعف المحتملة في الأنظمة والإجراءات، ووضع الخطط اللازمة لمعالجتها وتعزيز مستوى الحماية والأمن السيبراني.
- حملات توعية إلزامية: إدماج جلسات توعية أمنية تفاعلية مباشرة ونشر حملات إلزامية للموظفين الجدد وعلى مستوى البنك، لتعزيز ثقافة الوعي الأمني.
- تطوير إطار استراتيجي للتوعية: تصميم برنامج توعية موجه نحو الأشخاص مع التركيز على الانتقال من التدريب الأمني الأساسي إلى نهج شامل قائم على السلوك يتماشى مع المخاطر والأولويات التنظيمية.
- تحديث السياسة العامة لأمن المعلومات السياسات والإجراءات وما يتبعها من مراجعة شاملة السياسات والإجراءات الخاصة بالقطاع واستحداث سياسات وإجراءات جديدة لتلائم المعايير الدولية المتبعة.
- متابعة معالجة نقاط الضعف الناتجة عن المراجعة الداخلية والخارجية وفقاً للخطة الزمنية.
- تم تحسين السياسات وإدخال تقييمات فنية جديدة مع تحسين السياسات والإجراءات وتدفقات موافقات الوصول وأدوار الحوكمة للمستخدمين والموردين لتعزيز الضوابط الأمنية وتقليل المخاطر الخاصة بالموردين.

- إتمام بتقارير فحص للشركات المتعاقد معها(Due Diligence) ، بهدف التأكد من كل الجوانب القانونية، المالية، التشغيلية، والأمنية .
- خلال عام ٢٠٢٥، تم تنفيذ وإنجاز عدد (١٢) مشروعًا حيويًا في مجال تقنية المعلومات والأمن السيبراني، والتي كان لها أثر إيجابي مباشر في تعزيز كفاءة واستقرار البيئة الإلكترونية الخاصة بـ بنك التعمير والإسكان .وقد أسهمت هذه المشروعات في إحداث تحسن ملحوظ في مستوى أمن المعلومات، ورفع درجة الجاهزية لمواجهة التهديدات السيبرانية المحتملة، إلى جانب تطوير الضوابط والإجراءات المنظمة للعمل. كما انعكست نتائج تلك المشروعات على تحسين مستوى الامتثال للمعايير والضوابط الدولية المعتمدة، وزيادة الوعي الأمني لدى القطاعات المختلفة، بما يدعم استمرارية الأعمال ويحافظ على سرية وسلامة وتوافر المعلومات والأنظمة الإلكترونية للبنك.
- على سبيل المثال (البنية التحتية المعتمدة للشبكات – نظام إدارة الصلاحيات العالية – حماية الأجهزة المحمولة- نظام منع تسريب البيانات- نظام مراقبة نزاهة وسلامة الملفات- نظام حماية التطبيقات الهجينة والسحابية- نظام المراقبة الشامل حماية الأصول المعلوماتية- نظام مراقبة قواعد البيانات- حماية كود المصدر – التحكم في الوصول للشبكات- نظام إدارة هوية والوصول- نظام انشاء بيئة افتراضية خادعة بالذكاء الاصطناعي.

نشاط البنك في مجال إدارة المخاطر

- يولى البنك أهمية كبيرة لإدارة المخاطر على جميع مستوياته وذلك من خلال وجود إطار عمل يضمن توازناً دقيقاً بين الخطر والعائد حيث يعمل قطاع المخاطر على تحديد الخطر وقياسه ومراقبته ورصده وإدارته.
- استمرار عمليات الرقابة والقياس لعناصر ومؤشرات المخاطر KRI's الحالية والمتوقعة.
- نجاح البنك في عمليات التطوير لبرامج نظم المعلومات لإدارة المخاطر مما أسفر عنه دقه البيانات المستخرجة بالتقارير وسرعه الرد على الجهات الرقابية بالبيانات المطلوبة.
- تحديث سجل ومصفوفه المخاطر على مستوي كافة وحدات الاعمال.

واستمراراً لتحسين أطر تحديد المخاطر لضمان مؤشرات الإنذار المبكر واتخاذ القرارات في الوقت المناسب فقد قام قطاع المخاطر بالإجراءات التالية:

أولا: مخاطر الائتمان والاستثمار:

تمثل مجموعة مخاطر الائتمان والاستثمار الظهير والداعم للأعمال المصرفية ومجموعات الائتمان والاستثمار من خلال الدور الفعال في السيطرة على احتمالات التعرض للمخاطر جراء التوسع في مجالات الأنشطة الائتمانية والاستثمارية ويبرز هذا الدور خاصة في أوقات المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، وبما يضمن الحفاظ على جودة الائتمان وتعزيز الاستغلال الأمثل لرأس المال وتعظيم معدلات العائد من الأنشطة، فضلاً عن التأكد من مطابقة الاعمال للسياسات والضوابط الداخلية والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

مخاطر ائتمان القروض:

- مشروع ترقية وإعادة معايرة نظام تقييم الجدارة الائتمانية AVRA.
- تحسين ورفع كفاءة بيانات البنك المبلغة للبنك المركزي المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتمان عن عملاء الشركات والقروض المشتركة.
- التنسيق دوريا كل ٣ شهور مع إدارة MIS لمراجعة البيانات والتقارير الخاصة بمحفظة التوظيفات للبنك والمجموعة المصرفية.
- اعداد تقارير مخاطر ائتمان لعملاء الشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- مراجعة حالات المنتج النمطي (منتج خطوة) مع اصدار التوصيات اللازمة في ضوء نتائج المراجعة اللاحقة بما يساهم في تقليل مستويات المخاطر وتحسين جودة المحفظة الائتمانية
- الاشتراك في اعداد ضوابط منح تسهيلات بضمان التحفظ ورهن الاوعية الادخارية
- التنسيق مع الإدارات والقطاعات الأخرى ذات الصلة بشأن أي استفسارات او مراجعات وردت من البنك المركزي المصري عن عملاء الشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- مراجعة واعداد تقارير بشأن مذكرات الإنذار المبكر لتفادي زيادة نسب تعثر محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- الاشتراك في ورش العمل بشأن تطوير برامج الاستدامة لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع FRANKFURT BUSINESS SCHOOL
- تم تحديث وتعديل بعض محددات منتج قروض السيارات بشكل عام.
- تم تحديث وإعادة هيكلة كافة برامج منتج البطاقات الائتمانية بالكامل وتم اعتماده من اللجنة المختصة

- العمل على استحداث وتطوير التقارير الدورية الخاصة بمتابعة ومراقبة أداء منتجات ائتمان التجزئة المصرفية والتمويلات العقارية متضمنة المحفظة الاسكانية وإصدار التوصيات اللازمة كإجراء تصحيحي بالتنسيق مع قطاعات الاعمال بهدف احكام الرقابة
- تعديل collateral code لعملاء التمويل العقاري ليتناسب مع تعليمات البنك المركزي.
- وضع الية عمل محددة للتعامل مع الفئات التي يصعب اثبات دخلها من عملاء صندوق الإسكان الاجتماعي.

مخاطر التوظيفات الاستثمارية:

- تحليل وقياس وتقييم نواحي المخاطر لكل شركة يقوم البنك بالاستثمار بها، بما يضمن سلامة توظيف موارد البنك وتحقيق عائد اقتصادي على الاستثمار وبما يتوافق مع مخاطر الاستثمار المختلفة وتكلفة الأموال بالبنك، مع الحرص على عدم تجاوز مستوي المخاطر المقبول.
- تحليل وقياس وتقييم نواحي المخاطر لكل عملية اكتتاب في السندات، بما يضمن سلامة توظيف موارد البنك وتحقيق عائد اقتصادي على الاستثمار وبما يتوافق مع مخاطر الاستثمار المختلفة وتكلفة الأموال بالبنك، مع الحرص على عدم تجاوز مستوي المخاطر المقبول.

مخاطر التوظيفات لدي البنوك والمؤسسات المالية والمجموعات في الداخل والخارج:

- تحديث وتطوير إجراءات العمل ونماذج وأدوات تقييم المخاطر وفقاً لأفضل الممارسات المستندة على معايير كفاءة بيئة الرقابة الداخلية.
- تحليل وقياس وتقييم نواحي المخاطر لكل بنك سواء في الخارج أو في الداخل وفقاً لضوابط وحدود تركز التوظيفات لدي البنوك والمؤسسات والمجموعات المالية الصادرة عن البنك المركزي.

ثانيا: مخاطر محفظة التوظيفات الائتمانية والاستثمارية:

استمرار المتابعة والاطمئنان إلى استكمال محاور الإطار العام ومنظومة المخاطر الكلية للبنك في مجال إدارة مخاطر محفظة التوظيفات الائتمانية والاستثمارية من خلال متابعة الالتزام إلى التوافق مع كافة التعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي والعمل على تطبيق أفضل الممارسات والسياسات في مجال إدارات المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك وذلك من خلال:

- استمرار عمليات الرقابة والقياس للمخاطر الجوهرية التي قد تتعرض لها محفظة التوظيفات الائتمانية والاستثمارية من خلال عرض مجموعة تقارير بشكل دوري ومنتظم على كل من الإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر ومجلس إدارة البنك تتضمن كافة عناصر ومؤشرات المخاطر KRI's الحالية والمتوقعة والحدود القصوى المقررة لها Limits Risk في إطار مستويات المخاطر المقبولة من البنك Risk Appetite.
- إجراءات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP للاطمئنان إلى كفاية وقدرة القاعدة الرأسمالية للبنك على استيعاب وتغطية كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك مع المتابعة لنتائج ومؤشرات التقرير الدوري لمعيار كفاية رأس المال CAR في إطار نتائج عملية تقييم ICAAP.
- استمرار الحفاظ على مستويات آمنة لمعدل كفاية رأس المال للبنك تتجاوز المعدلات الرقابية والداخلية والمتوسط على مستوى وحدات الجهاز المصرفي وذلك على الرغم من النمو الجيد المحقق بمحفظة التوظيفات الائتمانية وبما يعكس جودة وتنوع تلك التوظيفات.
- المشاركة في إعداد التقرير الأول لمتطلبات الإفصاح ضمن الدعامة الثالثة لمقررات بازل II المتضمنة أهم المعلومات المتعلقة بهيكل رأس المال الرقابي للبنوك وأساليب قياس وإدارة المخاطر الكلية في إطار تعليمات البنك المركزي رقم ٣٤٠٦ بتاريخ ٢٠٢٥/٠٨/٠٤.
- إجراء عملية المراجعة والتحديث Annual Update لعناصر ومؤشرات نموذج احتساب مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss_ECL في ضوء آثار الأزمة المالية العالمية على مؤشرات الاقتصاد الكلى خاصة فيما يتعلق بارتفاع معدلات التضخم والفائدة والانخفاض لقيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية وتخفيض التصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسات التقييم الدولية مع إجراء عدد من سيناريوهات اختبارات التحمل Stress Test وحساب وتقييم وقياس الآثر والارتباط الخاص لكل سيناريو على هيكل المحفظة مع تطبيق السيناريو الأكثر ترجيحاً للتحقق وذلك بهدف التحوط من الآثار والتداعيات للأزمة والضغوط والاثار السلبية المحتملة على جودة ومؤشرات محفظة التوظيفات الائتمانية.

ثالثا: مخاطر السوق والسيولة:

تقوم إدارة مخاطر السوق والسيولة بتحديد، قياس، متابعة والرقابة على المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التغيرات الغير مواتيه في أسواق رأس المال، أسواق الصرف الأجنبي، أسعار العائد و مخاطر السيولة وذلك بهدف تجنب التأثير السلبي لهذه المتغيرات على ربحيه ورأس مال البنك، ويتم قياس المخاطر المحتملة عن طريق أدوات التحليل المتطورة المنبثقة من مقررات لجنه بازل والتعليمات الرقابية من البنك المركزي المصري من خلال التالي:

- تفعيل السياسات والإجراءات بشكل دوري لمراقبة المخاطر والتأكد على توافر خطه عمل تحتوي على الحدود القصوى المسموح بها لتجنب والحد لكل نوع من أنواع تلك المخاطر.
- توافر هيكل تنظيمي لأداره مخاطر السوق والسيولة معتمد من لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.
- مراجعة مصفوفة المخاطر بالبنك بشكل دوري، بالإضافة إلى إجراء اختبارات لدقة النتائج من خلال مقارنة النتائج الفعلية للنشاط مع النتائج المتوقعة لتقييم مدى دقة وفاعلية عملية إدارة المخاطر وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة.
- اعتماد الحدود المقبولة والقصوى من خلال سياسة مخاطر السوق والسيولة والتأكد من أن السياسات والإجراءات تضمن الالتزام بحدود المخاطر المقبولة للبنك، والتأكد من عدم تجاوزها.
- اعداد التقارير الخاصة بإدارة مخاطر السوق والسيولة لتقييم كفاية رأس المال ليتوافق مع الإطار العام للمخاطر بالبنك.
- توافر نظم معلومات واتصال فعالة تُمكن قطاع المخاطر من إمداد لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بتقارير دورية (ربع سنوية على الأقل) تشمل كافة أنواع مخاطر السوق والسيولة بالبنك ومدى التزام البنك بالحدود القصوى لكم منها والتجاوزات (إن وُجدت) وأسبابها والخطة التصحيحية المقترحة في هذا الشأن.
- توافر نظام للإنذار المبكر عن المخاطر المحتملة بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول للبنك والحدود القصوى المقررة لها من خلال متابعة مؤشرات الأنذار المبكر لخطة التعافي بالبنك.
- وضع سياسة محددة لاختبارات التحمل ووضع السيناريوهات المختلفة لمواجهه مخاطر السوق والتغير في أسعار العائد ومخاطر السيولة وفقا لطبيعة تلك المخاطر.

رابعا: مخاطر التشغيل ومكافحة الاحتيال:

وفى إطار حرص واهتمام إدارة البنك على تطوير أنظمة الضبط والرقابة بشكل مستمر يتم تطبيق عدة منهجيات لإدارة مخاطر التشغيل تهدف للتعرف على المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتقييمها وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة والتي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرار في تحجيم تلك المخاطر من أهمها:

- استمرار إتباع النهج الاستباقي للحد من المخاطر التشغيلية من خلال تحديث مصفوفات المخاطر لمختلف مراكز العمل بالبنك وذلك في إطار استمرار تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر " RCSA " وتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى الأنشطة المصرفية المختلفة.
- تطوير مؤشرات الخطر الرئيسية لدى البنك " Key Risk Indicators " والتي يتم الاعتماد عليها كمؤشر أو دلالة على المخاطر المحتملة، وتعتبر نظام إنذار مبكر لاحتمالية التعرض لخطر معين.
- تحديد وتقييم مخاطر التشغيل المتعلقة بكافة المنتجات والأنشطة والعمليات والنظم المصرفية سواء الحالية أو الجديدة خاصة في ضوء ما شهده البنك من تطوير خاصة على مستوى التحول الرقمي Digital Transformation في المنتجات المختلفة، وكذلك التحول نحو المركزية في العمليات.
- إجراء تجارب اختبار خطة استمرارية الاعمال من خلال المقر البديل مع استمرار اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان استمرارية العمليات الحيوية والحفاظ على تقديم الخدمات الأساسية دون انقطاع في مختلف الظروف والحفاظ علي سلامة الافراد وقياس مدي جاهزية الأنظمة للتعامل مع الحالات الطارئة بكفاءة وفاعلية.
- اعداد وتطبيق اتفاقيات مستوى الخدمة الداخلية (SLAs) الخاصة بإدارات مخاطر التشغيل، بما يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات ومواعيد الاستجابة بين الإدارات والقطاعات المختلفة داخل البنك، وذلك لتعزيز كفاءة التنسيق وسرعة التعامل مع الأحداث التشغيلية.
- تحديث تقييم تحليل الأثر على الاعمال Business Impact Analysis وسياسة استمرارية الأعمال Business Continuity Policy وخطة استمرارية الاعمال Business Continuity Plan واعداد خطة للموردين البدلاء وخطة الطوارئ والاستجابة للحوادث Crisis Management & Incident Response Plan.
- تقديم التدريب اللازم لنشر الوعي لموظفي البنك بخصوص المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال وطرق تحجيم المخاطر وأساليب مكافحة الاحتيال ليشمل العاملين الجدد والعاملين الحاليين.
- الالتزام بتطبيق نظام الإبلاغ عن حالات الاحتيال الصادر عن البنك المركزي المصري، بما يضمن الإخطار الفوري والدقيق بكافة الوقائع الاحتيالية التي يتم رصدها من خلال الإدارات التخصصية بالإدارة العامة لمكافحة الاحتيال المصرفي، وذلك دعمًا لجهود البنك المركزي في تعزيز الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي.

- اعداد وتطبيق اتفاقيات مستوى الخدمة الداخلية (SLAs) الخاصة بالإدارة العامة لمكافحة الاحتيال المصرفي، بما يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات ومواعيد الاستجابة بين الإدارات والقطاعات المختلفة داخل البنك، وذلك لتعزيز كفاءة التنسيق وسرعة التعامل مع حالات الاشتباه في الاحتيال الداخلي والخارجي.
- البدء في مشروع " EFM "Enterprise Fraud Management System وهو نظام لإدارة ومكافحة الاحتيال على مستوى البنك يتيح المراجعة اللحظية للحركات والمعاملات المشتبه بها ويهدف النظام إلى تعزيز قدرات الرصد المبكر والتحليل الذكي للأنماط غير الطبيعية الخاصة بالموبيل والانترنت البنكي، بما يدعم سرعة اتخاذ القرار وتقليل مخاطر الاحتيال.

خامسا: المتابعة الائتمانية والاستعلامات المركزية

- إحكام السيطرة والرقابة على تفعيل وإتاحة الحدود الائتمانية واستخداماتها وفقاً لما هو وارد بالموافقات الائتمانية الصادرة لكافة عملاء الشركات والمشروعات بأنواعها المختلفة
- إمداد قطاعات الاعمال (الشركات والمشروعات) ببيانات مسبقة باستحقاقات الحدود العامة والفرعية التي تستحق خلال فترات قادمة وكذلك بيانات متعلقة بمدد التأخير قبل تصنيف العملاء بالديون غير المنتظمة ووثائق التأمين التي تستحق خلال الشهر القادم
- إعداد تقارير دورية منتظمة شهرية وربع سنوية على اللجان الائتمانية عن الحدود المنتهية والمتأخرات المستحقة والإجراءات المتخذة بشأنها واستخدامات الحدود الائتمانية ونسب الاستخدام والعملاء محل مؤشرات الإنذار المبكر للتعثر وكذلك تقارير عن تطور المحفظة الائتمانية ونسب التعثر مما يعطى صورة واضحة وشفافة عن المحفظة الائتمانية
- الانتظام في تحديث الاستعلامات عن عملاء الشركات والمشروعات كل ٦ شهور تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري والاشراف على أعمال الشركات الخارجية المكلفة بالاستعلام عن عملاء التجزئة المصرفية بأنواعها

سادسا: المعلومات الائتمانية:

تحديث عقود الخدمات المقدمة من الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score وتم تحديث خدمتين وتفعيل خدمة جديدة بناءً على تعليمات مصرفنا تم تحديث كافة العقود لجميع الخدمات المتعاقد عليها تم تحديث خدمتين (بيانات السوق التحليلية MIS – خدمة صحة توقيعات المفوضين عن البنوك) وفقاً للتحديثات الى تمت من خلال الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-SCOREتم تفعيل خدمة الاستعلام الفوري عن الوفيات بصدد التعاقد على خدمات أخرى بعد ابداء رأى القطاعات المستفيدة من استخدام تلك الخدمات الجديدة.

نشاط البنك في مجال العمليات

العمليات المصرفية

- مركزة عمليات اصدار البطاقات الائتمانية
- تنفيذ تحديثات آلية على برنامج البطاقات inhouse
- توفير العمالة اللازمة للمركزة (حديثي التخرج)
- مركزة عمليات خدمات البطاقات على نظام T٢٤ كإلغاء الحدود الائتمانية وتعديل الحدود الائتمانية بدلا من تنفيذها من جانب فروع مصرفنا واعتمادها من المناطق
- مركزة عمليات القروض الشخصية والتسهيلات الائتمانية للأفراد
- مركزة عمليات الشيكات الآجلة الجديدة
- استحداث وتفعيل برنامج آلي لاستلام ومعالجة الشيكات الآجلة الجديدة inhouse
- اعتماد وتفعيل إجراءات عمل جديدة لمركزة الشيكات الآجلة (المرحلة الأولى)
- مركزة عمليات حسابات العملاء الأفراد
- تم استحداث وتفعيل آلية لتحصيل العمولة المعتمدة لحفظ المراسلات بواقع ١٠٠ جم شهرياً من كل عميل حيث لم يسبق تحصيل تلك العمولة من جانب الفروع وتم تفعيل الآلية وتحصيل العمولات آلياً bulk اعتباراً من أكتوبر ٢٠٢٥ بمبلغ ٧,٤ مليون جم.

الارساليات النقدية:

- حيث تم فتح قنوات اتصال جديدة مع العديد من البنوك المحلية التي لم يكن يتعامل معها البنك من قبل في عملية الارساليات النقدية
- نتج عنه تحقيق زيادة ٢٥٪ في حجم الأموال التي تم تصريفها من فوائض النقد في خزائن مصرفنا بقيمة حوالي ٦ مليار جم من اجمالي النقد المنصرف البالغ اجماليه ٢٤,٥ مليار جم
- تولي تنظيم وإدارة البروتوكول الثلاثي بين مصرفنا وهيئة المجتمعات العمرانية وكلاً من البنك الأهلي وبنك مصر لتولي مصرفنا دور امين الحفظ والتحصيل لعدد ٥,٧٠٠ شيك بقيمة ٤٤ مليار جم في فترة قياسية لم تتجاوز ٤ أيام عمل خلال شهر رمضان
- تعديل ألية التحصيل بأن يتم تسليم بيان الشيكات عن أسبوع لاحق كامل للبنك الأهلي والذي يقوم بالخصم على حسابات الهيئة بالبنك المركزي، ثم التصريح بتسليم الشيكات للهيئة والتي تتولى استلام تلك الشيكات ثم متابعة تحصيل قيمتها من المطورين وإعادة إيداع القيمة في حساباتها طرفنا، مع الاحتفاظ بتلك الأرصدة في حساب escrow مخصص لذلك يتم التعامل عليه من خلال القطاع المالي مباشرة
- نجاح التواصل مع السادة هيئة المجتمعات العمرانية للاستمرار في تقديم خدمة بنك التسوية للمدفوعات على منصة مصر العقارية وذلك لاستقبال أرصدة المدفوعات اليومية للمنصة لاي مشروعات يتم طرحها من قبل الهيئة والتي تمثل ارصدة غير مكلفة يتم استثمارها من خلال قطاع الخزانة.

نشاط البنك في مجال الالتزام والحوكمة المؤسسية

- في هذا الاطار يلتزم القطاع بتطبيق الاسلوب الامثل للحوكمة المؤسسية وفقاً لأعلي معايير الاداء وأفضل الممارسات الدولية متوافقا مع حجم انشطة مصرفنا وتعقيدها وتنوعها وفي سبيل ذلك يقوم بتدعيم و إرساء ثقافة الحوكمة من خلال إعداد وتحديث سياسات الحوكمة المختلفة لتتوافق مع كافة تعليمات وضوابط البنك المركزي مثل (ميثاق السلوك المهني والأخلاقي - سياسة إدارة تعارض المصالح - سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغ – سياسة قبول الهدايا – سياسة المكتب النظيف) في إطار فعال من الإفصاح والشفافية يعمل على تعزيز نمو الاعمال والربحية والتأكيد على ثقة العملاء والمستثمرين و للحفاظ علي حقوق أصحاب المصالح إلتزاماً بقانون البنك المركزي المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، وتعليمات الحوكمة و الرقابة الصادرة من البنك المركزي المصري في ٢٠٢٤.

- كما يقوم قطاع الالتزام بدوراً حيوياً في تحقيق رؤية البنك وأهدافه من خلال الحفاظ على أعلى معايير الجودة من خلال مراجعة جميع الإجراءات والسياسات والنماذج والمنتجات بمصرفنا عند الإصدار أو التحديث بما يتوافق مع القوانين والتعليمات الرقابية والتأكد من تطبيق التعليمات الرقابية على جميع قطاعات وفروع مصرفنا.

- في ضوء تزايد وتطور المنتجات والخدمات المصرفية المختلفة، وبخاصة المنتجات والخدمات التكنولوجية المتنوعة ومنتجات الشمول المالي تماشياً مع توجهات البنك المركزي المصري، حرص مصرفنا علي وضع السياسات وإجراءات العمل وتطوير البرامج الآلية وإصدار وتحديث المزيد من السيناريوهات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتواكب تلك التطورات والتنوع لضمان الإلتزام التام بالقوانين المحلية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته وقانون تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين وتعديلاته) والتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وكذلك كافة القوانين والتعليمات الدولية المنظمة في هذا الشأن، وتحديث البرامج الخاصة بالعقوبات الدولية وقوائم الحظر التي تفرض على الدول و المؤسسات والأشخاص محلياً ودولياً بصفة لحظية، كما كان زيادة كثافة التدريب للزملاء دورا رئيسيا في زيادة وتنوع الخبرات للتعامل مع الأنظمة الحديثة وتطبيق الإجراءات والتعليمات.

نشاط البنك في مجال رأس المال البشرى

- تماشياً مع استراتيجية البنك ٢٠٢٥-٢٠٣٠، تم دراسة الهياكل التنظيمية القائمة والمقترحة والتحديثات المرتبطة ببطاقات الوصف الوظيفي وتم اعتماد إعادة هيكلة العديد من القطاعات في عام ٢٠٢٥ طبقاً للمبادرات الاستراتيجية المعتمدة والمقدمة من PWC.
- تم دراسة الوظائف بتلك القطاعات وفقآ لتحديثات بطاقات الوصف الوظيفي ومهام القطاعات والهياكل التنظيمية بالبنك المعتمدة وتم تقييم تلك الوظائف(Job Evaluation) وتحديد الدرجات المالية لكل وظيفة وذلك من خلال فريق العمل المدرب (ادارة التنظيم وتقييم الأداء وإدارة المزايا والتعويضات من الاستشاري (KORN FERRY) وذلك ضمانا لتطبيق المنهجية الموضوعة والمعتمدة للتطبيق، وقد تم اعتماد تقييم الوظائف وتحديد الدرجات المالية لعدد اجمالي (٦٠٠ وظيفة – ٤٦٪ من اجمالي الوظائف بالبنك).
- **تم توظيف عدد ٤٢٧ موظف للالتحاق بالبنك في عام ٢٠٢٥ مقابل ٣٤٤ موظف عن عام ٢٠٢٤.**

- تم توظيف ٣٠٥ موظف من حديثي التخرج (٧١٪ من اجمالي التعيينات)، وذلك في ضوء الاحتياجات الواردة من القطاعات والفروع من العمالة من ١٧٩٣ مرشح من حديثي التخرج والمتقدمين للعمل بالبنك لاختيار أفضل العناصر واختبارهم بالمعهد المصرفي وعرض من يجتاز على لجنة الاختيار والتعيين.
- تم توظيف ١٢٢ موظف من ذوي الخبرة (٢٩٪ من اجمالي التعيينات) من ذوي الخبرة من ٢٥٠٠٠ متقدم على الإعلانات الخاصة بالوظائف وذلك في ضوء تلبية الاحتياجات الطارئة خلال العام والتي نتجت عن استحداث بعض الوظائف أو تعديل بعض الهياكل وفقاً لمتطلبات استراتيجية البنك ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠، وكذا تعيين مديري فروع ورؤساء مناطق وفقاً للاحتياجات العاجلة لقطاع المناطق والفروع.

- تم جمع استمارات الاهداف من جميع القطاعات والفروع والادارات العامة المختلفة وتم اعداد كشوف بالتقارير الدورية عن العاملين بالبنك عن عام ٢٠٢٥ وتوزيعات تقييم الاداء السنوي للعاملين وفقا لمنحنى تقييم الاداء المعتمد.
- تم تنفيذ إجمالي ١٦,٨٦٦ فرصة تدريبية تنقسم إلى (١٣,٦٩٢ فرصة داخل الخطة و٣١٧٤ فرصة تدريبية خارج الخطة
- بلغ إجمالي الساعات التدريبية ١٢٣,٨٨٥ ساعة تدريبية خلال عام ٢٠٢٥.
- تم عمل إجتماعات Focus Groups.
- تم تنظيم جلسات مع مجموعات من الموظفين من مختلف الشرائح العمرية (جيل زد – جيل الالفية – الجيل إكس) ومختلف الإدارات والمستويات الوظيفية، بهدف الاستماع إلى آرائهم وتحديد اهم العوامل التي تشكل تجربة استثنائية للعاملين وذلك من خلال طرح بعض المواضيع المتعلقة ببيئة العمل للمناقشة والتقييم باستخدام معايير واضحة وبالتالي تحديد أولوياتهم فيما يتعلق بالتحسين.
- تم عمل استبيان لقياس رضا الموظفين (Employee Satisfaction Survey).
- تم تنفيذ استبيان شامل لقياس رضا الموظفين عن بيئة العمل بهدف تعزيز التواصل وفهم تجربة الموظفين داخل البنك، حيث ساهم هذا الاستبيان في توفير بيانات دقيقة حول مستوى الرضا العام واندماج العاملين بالبنك، وتحديد أولويات التحسين من وجهة نظر العاملين.
- تقديم الدعم المطلوب بالإضافة الى دعم الأطراف المرتبطة بالمشروع وبدء التشغيل التجريبي لصرف أجور العاملين بحساب جاري موظفين البنك.
- تطبيق نظام ITSM لاستقبال طلبات خطابات الموارد البشرية الموجه الي جهات خارجية.
- المشاركة نحو تحسين مشروع انشاء توقيع البريد الالكتروني بالتعاون مع قطاع التكنولوجيا ونظم المعلومات
- بلغ معدل الدوران عن عام ٢٠٢٥ (٦,٣٤٪).
- تم اعداد دراسة نحو تحليل معدل دوران العمالة وتقديم عدد من المقترحات في ذلك الشأن بهدف الاحتفاظ بالعناصر الكفء بالبنك، وقد اسفرت تلك المقترحات عن عدد من القرارات من مجلس إدارة البنك لتطبيق الاتي:
- دعم مواكبة مزايا العاملين بالبنك بما يتواكب مع اقرانهم بالسوق المصرفية وفقآ لدراسة الاستشاري
- دعم قدرة البنك التنافسية نحو استقطاب حديثي التخرج حيث تم اعتماد رفع الاجر الشهري الثابت عند بداية التوظيف ليكون مواكبا مع السوق المصرفي.

نشاط البنك في مجال الشئون الهندسية والإسكان والمشروعات القومية

- تعتبر مجموعة الإسكان والمشروعات القومية هي المجموعة المنوط بها تحقيق اهداف البنك الاسكانية في مجالات الاستثمار العقاري والمساهمة في زيادة ربحية البنك وتعظيم العائد.
- تقديم خدمات أمناء الاستثمار والتسويق لمشروعات البنك والغير بالمزادات او البيع المباشر وكذا تسويق ومتابعة المشروعات السياحية ملك البنك والغير بالساحل الشمالي (مراقيا – مرابيلا – مارينا – كازابيانكا – بوريفاج فايد)
- استثمار الوحدات المملوكة للبنك (وحدات استثمارية) وتعظيم العائد بتأجيرها للغير بأعلى قيمة إيجاريه سوقية وتلقي طلبات الإيجار من الشركات والسير في إجراءات التعاقد وتحصيل القيم الإيجارية وتجديد عقود الإيجار مع تلك الشركات المؤجرة (خدمات البترول البحرية – أتش دي للتأجير التمويلي – خدمات المعلومات والمعاملات – البنك الأهلي المصري – بيت لحم – سيتي ايدج – الشركة المصرية للاستعلام – بنوك مصر للتقدم التكنولوجي – شركة الترويج – شركة حماية – الشركة القابضة – شركة التعمير والإسكان للمرافق – المكتب المصري للمقاولات).
- تلقي طلبات العملاء الراغبين في تغيير النشاط من سكنى إلى تجاري أو إداري والسير في الإجراءات المتبعة وإخطار الفروع وتحصيل الرسوم المقررة لتغيير الغرض.
- تم بيع ١٤٩ وحدة بقيمة بيعيه قدرها ٤٥٨ مليون جم وتحقيق إيرادات قدرها ٤٠٧ مليون جم مقارنة بعام ٢٠٢٤ والبالغ قدرها ٢١٦ مليون جم وايرادات اسكانية اخري بمبلغ ١٦٩ مليون جم مقارنة بعام ٢٠٢٤ والبالغ قدرها ١٢٤ مليون جم وايجارات محصلة بمبلغ ٩٧ مليون جم مقارنة بعام ٢٠٢٤ والبالغ قدرها ٦٣ مليون جم.
- تسويق وحدات تجارية وإدارية وسكنية وجراجات ومخازن بمشروعات البنك المختلفة بأنحاء الجمهورية عن طريق البيع المباشر والمزاد العلني
- التنسيق بين البنك وهيئة المجتمعات واجهزتها وتحصيل المقدمات ومتابعة الفروع لتحصيل عمولة البنك عن المبالغ المحصلة (عمولة أمناء الاستثمار).
- تعظيم العائد من بيع وتسويق الوحدات ملك الغير (سكنية /تجارية / ادارية) بإعداد الدراسات التسويقية ووضع الخطط التسويقية والمشاركة في تحديد الاسعار ونظام السداد حيث يتم تسويق الوحدات عن طريق البيع المباشر او المزاد العلني حيث بلغ اجمالي إيرادات مبيعات أمناء الاستثمار ١٦,٥ مليون جينة.
- تسويق الوحدات المملوكة للجمعية التعاونية للبناء والإسكان للعاملين برئاسة مجلس الوزراء " بمشروع الواحة ".
- تسويق باكيات الجراج المملوكة لحساب تمويل الإسكان الاقتصادي بمشروع نزهة التجمع الثالث بمحافظة القاهرة.
- تسويق الوحدات السكنية المملوكة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزتها بالمشروعات المختلفة.
- الاشراف على كافة النواحي الإجرائية والتنفيذية لكافة المشروعات القومية التي يتولى البنك تمويلها أو التمويل والإشراف على تنفيذها بكافة المدن الجديدة والمحافظات طبقا للإجراءات والسياسات المعتمدة في البنك فضلاً عن متابعة المناطق والفروع في تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة بشأن النواحي التنظيمية للمشروع القومي للإسكان والصادرة من جهات الاختصاص وقد تم تحقيق إيرادات قدرها ١,٦ مليون جم.
- إنهاء إجراءات التنازل والتعاقد على الوحدات الكائنة بقري الساحل الشمالي (المملوكة للبنك وهيئة المجتمعات) حيث بلغت ٤٧٢ تنازل حيث بلغت العمولة المحققة مبلغ ١,٦ مليون جم وتم تأجير محلات ملك البنك بقرية كازابيانكا بالساحل الشمالي بإجمالي قيمة إيجارية ٥١٠ ألف جم وبذلك يكون اجمالي الإيرادات المحققة مبلغ ٢,١ مليون جم.

نشاط البنك في مجال المراجعة الداخلية

- في إطار الدور الاستراتيجي الذي يضطلع به قطاع المراجعة الداخلية، ووفقًا للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، قام القطاع خلال عام ٢٠٢٥ بتقديم خدمات مراجعة مستقلة وموضوعية تستهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية، وتحسين فاعلية إدارة المخاطر، ودعم كفاءة نظم الرقابة الداخلية، بما يسهم في حماية أصول بنك التعمير والإسكان ودعم تحقيق أهدافه الاستراتيجية.
- تم تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة لعام ٢٠٢٥ بالكامل خلال نفس العام، والتي تم إعدادها وفق منهجية قائمة على تقييم المخاطر، بما يضمن توجيه موارد المراجعة إلى الأنشطة ذات الأثر الأعلى على تحقيق أهداف البنك واستقراره المالي والتشغيلي، وشملت الخطة مراجعة الفروع، والقطاعات والإدارات الرئيسية، ونظم المعلومات، إلى جانب مهام استشارية وأنشطة ضمان الجودة، بإجمالي (٨٩) مهمة مراجعة.
- أسهمت أعمال وتقارير المراجعة الصادرة خلال العام في تحقيق قيمة مضافة ملموسة للبنك، تمثلت في تعزيز فاعلية نظم الرقابة الداخلية من خلال رصد أوجه القصور واقتراح تحسينات عملية قابلة للتنفيذ، دعم إدارة المخاطر عبر تحديد المخاطر التشغيلية والائتمانية ومخاطر الالتزام، وتقييم كفاية الضوابط الموضوعة للحد منها، تحسين جودة القرارات الإدارية من خلال توفير معلومات موضوعية ومستقلة للإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة، الحد من الخسائر المحتملة وحماية أموال البنك وحقوق العملاء، تعزيز الالتزام بالتعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي والجهات التنظيمية ذات الصلة..

- المهام الإضافية ودورها في إدارة المخاطر، إلى جانب تنفيذ خطة المراجعة، اضطلع القطاع بتنفيذ فحوصات خاصة وتحقيقات مرتبطة بشكاوى العملاء والوقائع ذات الأثر المالي أو التشغيلي، وأسهم ذلك في الكشف المبكر عن أوجه القصور والممارسات غير السليمة، دعم الإدارة في اتخاذ قرارات تصحيحية مناسبة، الحد من المخاطر التشغيلية والسمعة المؤسسية.
- كما ساهم هذا التوجه في تعزيز قدرة قطاع المراجعة الداخلية على تقديم قيمة مضافة مستدامة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة، من خلال مخرجات مهنية تتسم بالكفاءة والموثوقية، وتدعم اتخاذ القرار وتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.
- لذا يؤكد قطاع المراجعة الداخلية أن أعماله خلال عام ٢٠٢٥ لم تقتصر على الدور الرقابي التقليدي، بل امتدت لتقديم قيمة مضافة حقيقية من خلال دعم الحوكمة، وتعزيز إدارة المخاطر، وتحسين نظم الرقابة الداخلية، بما يدعم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تحقيق أهداف بنك التعمير والإسكان وضمان استدامة أعماله.

نشاط البنك في مجال الشئون القانونية

- تفعيل عمل منظومه التقاضي الإلكتروني بمصرفنا والتي تتيح من خلالها الدخول على موقع المحكمة الاقتصادية واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو قيد وتسجيل الدعاوى الكترونيا ورفع المستندات والمذكرات بذات الطريقة كما تم أصدار شهادات بالتوقيع الإلكتروني لبعض الساده الزملاء بالمجموعات القانونية المعنية باتخاذ هذه الإجراءات، حتى يتسنى لهم قيد الدعاوى وتقديم المذكرات والمستندات الكترونيا كما يتم تلقى الإخطارات والاعلانات المرسلة من قبل المحكمة عن طريق هذه المنظومة بالإضافة الى الأستعلام بصفه دورية عن موقف الدعاوى والقرارات الصادرة بشأنها .
- انهاء إجراءات توفيق نظام عمل الشئون القانونية مع معايير الايزو ٩٠٠١ – ٢٠١٥ والحصول على شهادة الايزو نوفمبر ٢٠٢٥.
- اتخاذ الإجراءات القانونية ضد عملاء التجزئة المصرفية المتقاعسين عن السداد مما أثمر عن تحقيق نتائج ملموسة تمثلت في عدد الدعاوى المرفوعة ضد هؤلاء العملاء مع مباشرة كافة الدعاوى المتداولة خلال ذلك العام في جميع مراحلها أمام محكمة الموضوع، وكذا الأحكام الصادرة لصالح مصرفنا، مما أسهم في خفض نسبة التعثر للمحفظة الائتمانية.
- عدد القضايا المرفوعة والمتداولة والأحكام الصادرة خلال عام ٢٠٢٥ باجمالي عدد ١٥٢٥ دعوي منها دعاوى متداولة بعدد ٣٣٩ دعوي وأحكام صادرة بعدد ١٠٠٩ حكم ودعاوى وأحكام أسفرت عن السداد الكامل بعدد ١٧٧.
- عدد الإنذارات التي تم توجيهها للعملاء لحثهم على السداد في عام ٢٠٢٥ باجمالي عدد ١٧٦ انذار منها إنذارات تم توجيهها وقاموا العملاء بالسداد عدد ٢٧ عميل وإنذارات تم توجيهها وجارى رفع دعوى عدد ١٤٩ عميل.

نشاط البنك في مجال قطاع شئون مجلس الإدارة (امانة سر المجلس)

إنشاء وتطوير قاعدة بيانات دعم و إتخاذ القرار :

- يقوم قطاع شئون مجلس الإدارة بدور المحرك والوسيط بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك بالإضافة الي تكوين رابطة مستمرة بين أعضاء المجلس وإدارة البنك بالإضافة الي توفير كافة المعلومات للأعضاء مما يسهم في دعم واتخاذ القرار.

تفعيل منظومة التحول الرقمى فيما يخص التصويت الالكترونى وكذا الارشفة الالكترونية وما هو مرتبط بأعمال القطاع:

- يقوم قطاع شئون مجلس الإدارة بالعمل نحو التحول الرقمي بالإضافة الي التطوير المستمر في بناء قواعد البيانات ذات الصلة بشئون المجلس وكذا اصدار تقارير المتابعة والمشاركة في التجهيز لتقارير الحوكمة وكذا تقارير الجهات الرقابية وتفعيل منظومة حفظ المستندات (الارشفة الالكترونية) مع الشركة المتخصصة في هذا الشأن.

التنسيق الرقابى:

- يقوم قطاع شئون مجلس الإدارة بالالتزام أمام البنك المركزي المصري وهيئة الاستثمار وكذا هيئة الرقابة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات بكافة تعليماتهم وموافاتهم بالتقارير والبيانات الدورية والحرص علي اعتماد المحاضر في توقيتاتها بالإضافة الي استيفاء المتطلبات المستحدثة من قبل البنك المركزي المصري.

نشاط البنك في مجال الاتصال المؤسسي:

واصل قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٥ أداء دوره المحوري في دعم التوجه الاستراتيجي للبنك، من خلال توحيد الهوية المؤسسية، وتعزيز الوعي بالعلامة التجارية، وترسيخ الصورة الذهنية للبنك كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة التي تقدم جميع الخدمات في السوق المصرفي المصري، بما يتسق مع استراتيجيته ورؤيته الطموحة.

وقد قام القطاع بتنفيذ خطة اتصال متكاملة لعام ٢٠٢٥ ضمن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠، استهدفت التعريف بخدمات ومنتجات البنك المصرفية، وإبراز إنجازاته المؤسسية، وتعزيز التواصل الفعّال مع مختلف أصحاب المصلحة، بما يشمل العاملين، والعملاء، والموردين، ووسائل الإعلام، والجهات الحكومية، وصُنّاع القرار، والمستثمرين، وكافة الأطراف ذات الصلة.

وفي إطار التزام البنك بدوره المجتمعي، حرص القطاع على إبراز وتعزيز جهود البنك في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، من خلال المشاركة الفعالة في المبادرات والبرامج ذات الأثر الإيجابي، بما يسهم في تلبية احتياجات المجتمع ودعم أولويات التنمية المستدامة، وترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مالية مسؤولة تتبنى أفضل الممارسات الاجتماعية، الأمر الذي انعكس إيجابًا على سمعته المؤسسية.

كما أولى القطاع اهتمامًا خاصًا بتعزيز منظومة الاتصال الداخلي، عبر تطوير وتوحيد قنوات التواصل بين الإدارة العليا والعاملين، وتنفيذ مجموعة من الفعاليات والأنشطة الداخلية الهادفة إلى ترسيخ ثقافة العمل الجماعي، وتعزيز الانتماء المؤسسي، ودعم بيئة عمل إيجابية، بما يسهم في ترسيخ مكانة البنك كجهة عمل مفضلة.

وفي هذا الإطار، نفذ قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٥ مجموعة من الأنشطة والمبادرات في مجالات التسويق، والعلاقات العامة، والاتصال الداخلي، والمسؤولية المجتمعية، والتي يمكن إيجاز أبرزها فيما يلي:

- نفّذ قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٥ عددًا من الحملات الترويجية المتكاملة، التي حققت مردودًا إيجابيًا وفعّالًا في تعزيز الصورة الذهنية للبنك كبنك تجاري شامل، ورفع مستويات الوعي بالعلامة التجارية، والتعريف بمنتجاته وخدماته المصرفية، بما يسهم في توسيع قاعدة العملاء وزيادة الحصة السوقية، وذلك من خلال رسائل تسويقية مدروسة وموجهة بدقة إلى الفئات المستهدفة.

أ: حملة رمضان "خدمات بنكية ملهاش آخر":

أطلق قطاع الاتصال المؤسسي- حملته الإعلانية «خدمات بنكية ملهاش آخر» خلال شهر رمضان ٢٠٢٥ عبر قنوات تسويقية متكاملة، بهدف تحسين الصورة الذهنية للبنك كبنك تجاري شامل وإبراز تنوع وتنافسية خدماته المصرفية. وقد حققت الحملة تميزًا ملحوظًا خلال الموسم الرمضاني ٢٠٢٥ رغم المنافسة القوية، لتُصنّف ضمن أنجح الحملات البنكية لعام ٢٠٢٥، بما أسهم في دعم الأهداف الاستراتيجية للبنك وتعزيز مكانته في السوق المصرفي المصري.

ب: حملة البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر:

أطلق قطاع الاتصال المؤسسي حملة ترويجية لبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم المباشر تحت شعار "اللي بتشتريه في يوم... ممكن يكسبك مليون"، خلال شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٥، وذلك عبر مختلف قنوات الدعاية، بهدف تحفيز استخدام البطاقات وتعزيز تجربة العملاء، بما يدعم التوجه الاستراتيجي للبنك للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠ ليصبح في مقدمة الخيارات البنكية لدى الجمهور في مصر. وقد حققت الحملة انتشارًا واسعًا تجاوز ١٥٥ مليون مشاهدة، وأسفرت عن نمو ملحوظ في معدلات استخدام البطاقات، بما يعكس نجاحها في تحقيق أهدافها الترويجية والتجارية وتعزيز مكانة البنك التنافسية في السوق المصرفي.

ج: حملة قروض التجزئة المصرفية:

- أطلق قطاع الاتصال المؤسسي حملته الترويجية لقروض التجزئة المصرفية تحت شعار "قرض مش ناقص للي مش ناقص مصاريف"، خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٥، والتي سوف تستمر حتى شهر مارس ٢٠٢٦ عبر مختلف قنوات الدعاية بهدف تحفيز الإقبال على منتجات قروض التجزئة المصرفية من خلال تقديم مزايا تنافسية، وقد أسهمت الحملة خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٥ في تنشيط الطلب وزيادة معدلات الحصول على القروض الشخصية وقروض السيارات خلال فترة الحملة. بما يدعم استراتيجية البنك للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠، ويعزز مكانته كبنك تجاري شامل يقدم حلولًا تمويلية مرنة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء وتعزيز وتقوية التواجد على مواقع التواصل الاجتماعي وتطوير المحتوى بشكل دوري، مما أسهم في تعزيز التفاعل مع الجمهور والوصول للفئات المستهدفة، وذلك من خلال:

- تطوير الموقع الرسمي للبنك وتحديثه بصفة دورية بما يتماشى مع مكانة البنك المتميزة وصورته الذهنية، مع مواكبة تطورات السوق التكنولوجي، ليصبح الموقع الرسمي للبنك هو المصدر الرئيسي والرسمي للمعلومات، كما بلغ عدد الزائرين الجدد للموقع ١,٧ مليون زائر بنهاية عام ٢٠٢٥، بنسبة زيادة ٧٪ مقابل عام ٢٠٢٤.

- تطوير محتوى الصفحة الرسمية للبنك على الTikTok - YouTube – Instagram-LinkedIn -Facebook ونشر المحتوى الإعلامي والإعلاني للبنك، وكل ما يتعلق بالمنتجات والخدمات المصرفية والأخبار بشكل دوري، مما أدى إلى:
- ارتفاع معدل المتابعين للصفحة على Facebook من ١,٣٠٣,٩٢٣ متابع في ديسمبر ٢٠٢٤ ليصل إلى ١,٣٥٤,٧٣٧ متابع في ديسمبر ٢٠٢٥، بنسبة زيادة تصل إلى ٤٪. واحتل البنك المركز الأول في القطاع المصرفي من حيث أكبر عدد مرات لذكر اسم البنك في المحادثات والمناقشات الخاصة بالقطاع المصرفي على جميع صفحات وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية بنسبة وصلت إلى ٣٧٪ (Share of Voice).
- زيادة عدد متابعي صفحات البنك الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة زيادة ٧٤٪ لصفحة البنك على موقع YouTube، ٢٩٪ لصفحة البنك على موقع Instagram.
- زيادة نسبة الوصول إلى الجمهور لتصل إلى ١٦٧ مليون على Facebook و٦٧ مليون على Instagram، بنسبة زيادة ٥%.
- ارتفاع عدد المشاهدات للمحتوى المنشور بنسبة زيادة تصل إلى ٧٩٢٪ على Facebook، ٢٠٤٪ على موقع Instagram، و١٤,٥ مليون مشاهدة على YouTube، كما ارتفع عدد المتابعين لصفحة البنك على موقع LinkedIn بنحو ٩٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ وبلغت المشاهدات ٣٦٥,٥٠٠ مشاهدة، بنسبة زيادة ١,٠٦٤٪.
- تم إطلاق حساب رسمي للبنك على موقع TikTok في مارس ٢٠٢٥، ليصل عدد المتابعين بنهاية العام إلى ٧,٤٩٠ متابع، ويبلغ عدد مشاهدات المحتوى ٥٢ مليون مشاهدة، ونسبة الوصول إلى الجمهور بمتوسط ٤ مليون.

- وإتباعاً لتعليمات البنك المركزي الخاصة بالشمول المالي والتوعية ضد الاحتيال، قام القطاع بإعداد ونشر محتوى عبر صفحاته الرسمية، للمشاركة في التوعية بالشمول المالي، والتوعية ضد الاحتيال السيبراني.
- شارك قطاع الاتصال المؤسسي في إطلاق بوابة حجز الوحدات السكنية الإلكترونية الجديدة الخاصة بمشروعات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث تولّت إدارة الهوية البصرية وإنتاج وإدارة الفيديوهات التعريفية للبوابة، إلى جانب وضع وتنفيذ خطة الإطلاق الرقمي.
- تعزيز تواجد البنك خلال الموسم الصيفي ٢٠٢٥ في مواقع متميزة واستراتيجية، شملت رعاية عدد من شواطئ لافيستا بالساحل الشمالي (لافيستا باي، لافيستا باي إيست، ولافيستا رأس الحكمة)، وذلك في إطار جهوده المستمرة لترسيخ الصورة الذهنية للبنك كبنك تجاري شامل.
- وقد أسهم هذا التواجد في تعزيز وصول الرسائل الاتصالية الخاصة بتطوير البنك إلى الشرائح المستهدفة، وزيادة مستويات الوعي والارتباط الإيجابي بالعلامة التجارية، بما يدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك ويعزز حضوره لدى العملاء الحاليين والمرتقبين.
- انطلاقًا من إيمان البنك بأهمية الحفاظ على التراث القومي ودعم الصناعات والحرف المحلية، قام قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة بالمشاركة في رعاية معرض "تراثنا" في نسخته السابعة، بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات. وجاءت هذه المشاركة في إطار التزام البنك بدوره المجتمعي ودعمه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في تعزيز الهوية الوطنية، وتمكين أصحاب الحرف التراثية، وترسيخ دور البنك كشريك تنموي فاعل في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ساهم القطاع بدور فعال في تطبيق خطة وأنشطة الشمول المالي، من خلال المشاركة في عدد من الفعاليات القومية والدولية، شملت احتفالية اليوم العالمي للمرأة، واليوم العربي للشمول المالي، واليوم العالمي للشباب، واحتفالية عيد الفلاح، واليوم العالمي للادخار، واليوم العالمي لذوي الهمم، عبر المشاركة في ٢٣٤ معرضًا على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٢٥. يأتي ذلك في إطار حرص البنك على نشر ثقافة الشمول المالي، واستهداف شرائح جديدة من العملاء، بما يسهم في دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تعزيز التواجد الإعلامي للبنك وترسيخ صورته الذهنية الإيجابية ومكانته كبنك تجاري شامل
- حيث عمل القطاع على زيادة معدل التقارير الإخبارية الإيجابية والحوارات الصحفية الخاصة بإنجازات البنك بشكل دوري، ولحظي في آن واحد، وذلك عبر الجرائد والمجلات والمواقع الإخبارية الكبرى المختلفة، حيث ارتفع عدد الأخبار والتقارير الصحفية المنشورة عبر منصات التواصل الاجتماعي والصحف والمجلات والمواقع الإخبارية لتصل إلى عدد (٨,٠٢٠) منشورًا إعلاميًا، حيث احتل البنك المركز الثاني على مستوى البنوك من حيث عدد التغطيات الصحفية والإعلامية، بإجمالي ٣٣٤ موضوعًا نُشِر عنه عبر وسائل الإعلام المختلفة، مما أسهم في تعزيز التواجد والحضور الإعلامي للبنك بشكل مميز بين البنوك المنافسة، وتعزيز الوعي بالعلامة التجارية لدى الجمهور، وترسيخ صورته الذهنية الإيجابية، ليؤكد البنك بذلك على مكانته الرائدة كبنك تجاري شامل يقدم باقة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التنافسية.

- خلق وبناء علاقات فعالة بين القطاع وقطاعات الأعمال المختلفة بالبنك، وذلك بهدف وضع خطة لتعريف الجمهور من العملاء بمنتجات وخدمات البنك مما يسهم في تعظيم ربحية البنك.
- حرص القطاع على تعزيز التواصل مع كبرى مؤسسات التقييم العالمي، والتي تختص بتصنيف وتقييم أكبر المؤسسات، مما أسفر عن حصول البنك على أكثر من ٣٠ جائزة تميز من مؤسسات التقييم العالمي المرموقة بما يعكس ريادة البنك وتنوع مجالات تميّزه.
- قام قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة بتعزيز منظومة الاتصال الداخلي والمساهمة في خلق بيئة عمل محفزة، وتعزيز صورة البنك ليصبح جهة العمل المفضلة تماشياً مع رؤية واستراتيجية البنك للفترة ٢٠٢٥ - ٢٠٣٠، من خلال إعداد وتنفيذ خطة متكاملة خلال عام ٢٠٢٥، استهدفت توحيد الرسائل الداخلية، وتعريف العاملين باستراتيجية البنك للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠، وتعزيز التواصل الفعّال بين الإدارة العليا والعاملين، بما يسهم في رفع مستويات الولاء والانتماء المؤسسي تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وفي هذا الإطار، تم تنفيذ عدد من الأنشطة والمبادرات، من أبرزها:

- تنظيم اللقاء السنوي للموظفين بمدينة الجلالة – العين السخنة ٢٠٢٥، لمناقشة إنجازات العام واستعراض استراتيجية البنك للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠، في أجواء احتفالية مليئة بالحيوية والطاقة الإيجابية ساهمت في تقدير جهود العاملين وتعزيز روح الفريق والانتماء المؤسسي وتعزيز صورة البنك ليصبح جهة العمل المفضلة.
- قام القطاع بتنظيم احتفاليات لتكريم الموظفين المتميزين في مختلف فروع البنك تقديرًا لإنجازاتهم وجهودهم المبذولة، وذلك في إطار حرص البنك على تحسين بيئة العمل ودعمه المتواصل لكوادره البشرية وتحفيزهم على تحقيق التميز، وتعزيز انتمائهم للمؤسسة تماشياً مع رؤيته الاستراتيجية.
- حرص القطاع على مشاركة الموظفين من خلال فعاليات داخلية للاحتفال بالمناسبات المختلفة مثل الكريسماس، رأس السنة الميلادية، شهر رمضان، عيد الأم، وعيد الفطر، من خلال توزيع الهدايا الموسمية؛ لتعزيز روح الفريق الواحد والانتماء للمؤسسة، وإضفاء جو من البهجة داخل بيئة العمل.
- وفي إطار جهود البنك لتحسين بيئة العمل، يساند القطاع جميع الأنشطة التي تخص الموظفين حيث قام بتنظيم الأنشطة الرياضية والاجتماعية للموظفين، بما في ذلك البطولة الرمضانية في كرة القدم، البادل، تنس الطاولة، والشطرنج، بهدف تنمية روح الفريق وتعزيز التواصل الفعال بين العاملين، إلى جانب خلق جو من الترفيه وروح المنافسة بين الموظفين خلال شهر رمضان المبارك، كما قام القطاع بتقديم الدعم والتحفيز لفريق البنك لكرة القدم، من أجل تعزيز كفاءة الفريق وخلق روح إيجابية، مما أسهم في تأهل الفريق لنهائي دوري البنوك ٢٠٢٥.
- وفي إطار حرص البنك على تعزيز هويته المؤسسية وخلق بيئة عمل جاذبة للكوادر الشابة وحديثي التخرج، قام القطاع بالتعاون مع قطاع رأس المال البشري بالمشاركة في عدد من الملتقيات التوظيفية بالجامعات ورعايتها، بما في ذلك الأكاديمية البحرية، الجامعة الألمانية، جامعة ESLSCA، وجامعة القاهرة. بهدف تعريف حديثي التخرج والباحثين عن فرص وظيفية بمتطلبات سوق العمل وتقديم أحدث الفرص الوظيفية التي تسهم في تحقيق تطلعاتهم المهنية وتفتح أمامهم آفاقًا جديدة نحو مستقبل وظيفي واعد، وتعريفهم بثقافة البنك وهويته المؤسسية، تفعيلاً لرؤيته الاستراتيجية بتعزيز صورة البنك كجهة عمل مفضلة.

نشاط البنك في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة:

يؤمن البنك بأهمية دوره كمؤسسة مالية مسؤولة وعضو فعال في المجتمع، يسعى إلى إحداث تأثير إيجابي ومستدام يعود بالنفع على مختلف فئاته. حيث يواصل البنك تكثيف جهوده في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، وذلك من خلال استراتيجيته الهادفة للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، عبر المشاركة الفعالة في المبادرات والبرامج ذات الأثر الملموس في التنمية المستدامة، بما يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة.

ويقوم البنك بدور فاعل في دعم وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، خاصة في مجالات الصحة والتعليم اللذان يأتيان على رأس أولويات أنشطة البنك في مجال المسئولية المجتمعية ، إلى جانب اهتمامه بدعم وتمكين المرأة والشباب، بما يعزز من دورهم في تحقيق التنمية الشاملة، هذا إلى جانب التزامه الدائم بمواصلة تحقيق الدمج المجتمعي ودعم مبدأ المساواة والتنوع، إذ يمنح البنك أولوية قصوى في جدول أنشطة برنامجه للتنمية المستدامة لدعم أصحاب الهمم، من خلال المشاركة في المبادرات التي تسهم في توفير احتياجاتهم ومتطلباتهم في جميع النواحي والمجالات بهدف دمجهم في المجتمع، لخلق حالة من تكافؤ الفرص وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الجميع بالإضافة إلى تقديم الدعم المجتمعي لأكبر عدد من المستفيدين.

ماتم تحقيقه في القطاع الصحي

- توقيع بروتوكول مع مؤسسة مجدي يعقوب للقلب لدعم إنشاء وتجهيز قسم التعقيم بمركز مجدي يعقوب الجديد للقلب بالقاهرة بقيمة ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جم قيمة الدفعة الأولى، بإجمالي مساهمات ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.
- ساهم البنك في مشروع المسح الطبي للعيون بالقرى الأكثر احتياجاً بالتعاون مع مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية، وذلك بإجمالي مساهمات ٥٦٤,٤٢٥ جنيه مصري.
- استكمال المساهمة مع مؤسسة بهية في إنشاء جناح عمليات بمستشفى بهية الشيخ زايد بقيمة ٧,٠٠٠,٠٠٠ جم قيمة الدفعة الثانية من إجمالي مبلغ ٢١,٠٠٠,٠٠٠ جم.
- دعم تجهيز وحدة رصد كهربية المخ وعلاج الصرع بمستشفيات جامعة عين شمس والتي ستوفر تقنيات متقدمة لتشخيص نوع ومكان البؤرة الصرعية بدقة للحالات المستعصية بمبلغ ١١,٠٠٠,٠٠٠ جم قيمة الدفعة الأولى من إجمالي مساهمات ٢١,٠٠٠,٠٠٠ جم.
- التعاون مع مستشفى الناس في تجهيز وحدة غرف إقامة الأطفال بعدد ٣ غرف والمساهمة في التكفل بعدد ٢٣ حالة من مرضى القلب أو الجهاز الهضمي ممن هم على قوائم الانتظار، بإجمالي مساهمة ١١,٣٨٢,٠٠٠ جم.
- تطوير ورفع كفاءة الوحدة الصحية بقرية كفر السنابسة بمحافظة المنوفية وإضافة عيادة باطنة إلى جانب التخصصات القائمة بما يضمن رفع مستوى الخدمة الصحية المقدمة، وذلك بالتعاون مع مؤسسة حياة كريمة بإجمالي مساهمات ١٨,٨٧٨,٠٦٢ جم.
- استكمال الدعم لمستشفيات طب القصر العيني لإنشاء مركز القصر العيني لإنقاذ الأطراف والقدم السكري بقيمة ٧,٩٦٧,٥٠٠ جم من إجمالي مبلغ ٢٢,٦٤١,٩٢٥جم.
- المساهمة في تركيب مظلات ثابتة في عدد من أماكن الانتظار وتقديم الخدمات بالمستشفى والتي تكون مكشوفة لأشعة الشمس ومعرضة لهبوط الأمطار، بهدف توفير بيئة مناسبة وآمنة تحمي المتوافدين من المرضى وذويهم من التعرض لأشعة الشمس والأمطار، مما يساهم في الحفاظ على سلامة المرضى وراحتهم ويعزز من جودة الخدمة المقدمة بالمستشفى بإجمالي مبلغ ١,١١٠,٠٢٢,٨٢ جم.

ما تم تحقيقه في قطاع التعليم

- تم توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة السويدي للمساهمة في دعم ورعاية ٩٦ طالب من طلاب أكاديمية السويدي وبنك التعمير والإسكان الفنية بمدينة السادات بإجمالي مبلغ ٧,٦٣٢,٠٠٠ مقسمة على ٣ سنوات دراسية، وتم صرف أول دفعتين بقيمة ٥,٠٨٨,٠٠٠ جنيه مصري.
- استكمال الدعم لمشروع تنمية الطفولة المبكرة بإنشاء ٢٠ فصل حضانة بخمس محافظات مختلفة بالقرى الأشد فقراً بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي بقيمة ٢,٠٠٠,٠٠٠ جم من إجمالي مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جم مقسمة على ٥ سنوات.
- ساهم البنك في استكمال الدعم لبرنامج «القرائية والكتابية والحسابية» بالواحات البحرية بالتعاون مع مؤسسة التنمية الإنسانية المستدامة من خلال تدريب عدد ١٨٠٠ طالب بالمرحلة الجديدة للبرنامج بإجمالي قيمة مساهمة ٣,٠٦٠,٠٠٠ جم.

دعم الفئات المهمشة وحياة كريمة

- استكمل البنك دعم مبادرة "سكن آمن" لإعادة إعمار القرى الأكثر احتياجاً في مصر، حيث ساهم البنك في إعادة بناء وإعمار ثلاث منازل من إجمالي عدد ٢٠ منزل بقرية حجازة بمحافظة أسوان بالتعاون مع جمعية الأورمان، بمبلغ ٦٩٣,٠٠٠ جنيه مصري.
- استكمال الدعم لتطوير مدرسة النور للمكفوفين بمحافظة الفيوم بالتعاون مع جمعية المصري الأصيل لتنمية المجتمع بإنشاء مبنى رياض الأطفال بالمدرسة بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ جم من إجمالي مساهمات بلغت ٣,٠٠٠,٠٠٠ جم.
- قدم البنك الدعم اللازم لإعادة تأهيل وتطوير مبنى المبيت بمدرسة الأمل للصم والبكم بمحافظة الفيوم، بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية، بإجمالي مساهمات بلغت ٢,٠٠٠,٠٠٠ جم.
- توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي لدعم وتمكين طلاب الجامعات ذوي الهمم من خلال مشروع وحدات التضامن الاجتماعي في ٤٢ جامعة مصرية من خلال تمويل الأنشطة المخصصة لدعم الطلاب ذوي الهمم، بإجمالي مساهمات بقيمة ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جم.

وفي إطار تعزيز ثقافة العمل التطوعي بين موظفي البنك وترسيخ قيم الانتماء الاجتماعي والمسؤولية المجتمعية للبنك، حرص القطاع على إشراك موظفي البنك في المبادرات التي تعزز التكافل الاجتماعي والعمل التطوعي، ومنهم مبادرتي:
"العيد فرحة" والتي تهدف إلى تشجيع الموظفين على التبرعات العينية من ملابس، أحذية، بطاطين وغيرها من الضروريات لمساندة العائلات الأكثر احتياجاً للاحتفال بعيد الفطر المبارك.

"كتابي هديتي" والتي تهدف إلى تشجيع الموظفين على التبرعات العينية من الكتب المتنوعة والمستلزمات الدراسية لتوزيعها على المناطق الأكثر احتياجاً بمناسبة العام الدراسي الجديد. وذلك بالتعاون مع بنك الكساء المصري، وذلك في إطار حرص البنك على تحقيق أثر إيجابي ومستدام في المجتمع.

الاستدامة

تسعي إدارة البنك بتواصل مستمر الي مواصلة مبادئ الاستدامة في مختلف أنشطة البنك التشغيلية ايماناً بان خلق قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذات الصلة هو هدف استراتيجي فضلاً عن كونه التزام أخلاقي ، وهو ما انعكس بدوره علي تطبيق تدابير فعالة لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بالإضافة الي انشاء إدارة متخصصة في الاستدامة لتمكين البنك من تخفيف بصمتة الكربونية وتحسين الأثر البيئي لأنشطة التمويل المستدام الخاص به، وتلتزم إدارة البنك باتباع كافة الممارسات المستدامة المتعارف عليها في القطاع المصرفي المصري.

- نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) تنفيذاً لقرارات الهيئة رقمي (١٠٧) و (١٠٨) لسنة ٢٠٢١ – (مرفق).
- نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن ممارسات الإفصاح المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية (TFCD) لقرارات الهيئة رقمي (١٠٧) و (١٠٨) لسنة ٢٠٢١ – (مرفق).

الخاتمة

ويتعهد مصرفنا بمواصلة ادائه القوي على كافة مؤشراته خلال الفترة القادمة مستعيناً بالله وبفكر الادارة المصرفية المحترفة لأعضاء مجلس ادارته وكفاءة عامليه والعمل على تعزيز مكانة البنك بالسوق المصرفي من خلال التوسع وزيادة الانتشار بكافة محافظات الجمهورية.

الرئيس التنفيذي

العضو المنتدب

حسن إسماعيل غانم

ESG 31-12-2025 (ar)

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG تنفيذاً لقرارات الهيئة رقمي (107) و (108) لسنة 2021

التقرير السنوي عن عام 2025/2026 حول الافصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG

وذلك للشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية ديسمبر 2025 ، والشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية مارس 2026

أولًا:- مقدمة عامة حول التقرير السنوي

يعكس تقرير الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات صلة بالاستدامة– معاييرEnvironmental Social and Governance (ESG)، قوة إدارة الشركة على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، ودمج ممارسات الاستدامة في أنشطة وعمليات الشركة، وهو ما يولد ثقة لد المستثمرين تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من خلال تحديد المخاطر والفرص التي قد لا ترصدها التقارير المالية التقليدية، خاصة في ظ الطلب المتزايد من قبل المستثمرين على آليات وتطبيقات دمج ممارسات الاستدامة في أعمال الشركات، بما يحقق للشركة القدرة على مواجهة المخاط المرتبطة بأبعاد الاستدامة المختلفة، ومن ثم يعزز من موقفها المالي.

وانطلاقا من مسئولية الهيئة تجاه الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وفي إطار مساعدة تلك الشركات على تقديم التقارير السنوية للإفصاح عن معايير الاستدامة ESG وفقا لقراري الهيئة رقمي 107 و108 لعام 2021، وتيسيراً

عليهم قامت الهيئة بإعداد هذا النموذج الإلكتروني الموحد لتقوم الشركات باستيفاء مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاح عن معايير الاستدامة ESG.

لذا يرجى التكرم بالحرص والتحلي بالدقة والشفافية عند ملء هذا النموذج، كما يرجي إرفاق نموذج التقرير ضمن التقرير السنوي المُعد من قبل مجلس الإدارة والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2025/2026 وفي حال وجود أية استفسارات تتعلق بهذا الشأن، يمكن التواصل من خلال البريد الالكتروني sustainable.development@fra.gov.eg.

شكراً لكم.. تم تسجيل التقرير السنوي الخاص بالإفصاحات البيئة والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG بنجاح و رقم الكود التسجيلي الخاص بكم 45768 ويرجي من سيادتكم طباعة التقرير وإرفاقه ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2025/2026 .

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG تنفيذًا لقرارات الهيئة رقمي (107) و (108) لسنة 2021

التقرير السنوي عن عام 2025/2026 حول الافصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG

وذلك للشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية ديسمبر 2025 ، والشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية مارس 2026

أولًا:- مقدمة عامة حول التقرير السنوي

يعكس تقرير الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات صلة بالاستدامة– معايير Environmental Social and Governance (ESG)، قوة إدارة الشركة على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، ودمج ممارسات الاستدامة في أنشطة وعمليات الشركة، وهو ما يولد ثقة لدى المستثمرين تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من خلال تحديد المخاطر والفرص التي قد لا ترصدها التقارير المالية التقليدية، خاصة في ظل الطلب المتزايد من قبل المستثمرين على آليات وتطبيقات دمج ممارسات الاستدامة في أعمال الشركات، بما يحقق للشركة القدرة على مواجهة المخاطر المرتبطة بأبعاد الاستدامة المختلفة، ومن ثم يعزز من موقفها المالي.

وانطلاقا من مسئولية الهيئة تجاه الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وفي إطار مساعدة تلك الشركات على تقديم التقارير السنوية للإفصاح عن معايير الاستدامة ESG وفقا لقراري الهيئة رقمي 107 و108 لعام 2021، وتيسيراً عليهم قامت الهيئة بإعداد هذا النموذج الإلكتروني الموحد لتقوم الشركات باستيفاء مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاح عن معايير الاستدامة ESG.

لذا يرجى التكرم بالحرص والتحلي بالدقة والشفافية عند ملء هذا النموذج، كما يرجي إرفاق نموذج التقرير ضمن التقرير السنوي المُعد من قبل مجلس الإدارة والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2025/2026. وفي حال وجود أية استفسارات تتعلق بهذا الشأن، يمكن التواصل من خلال البريد الالكتروني sustainable.development@fra.gov.eg.

ثانياً:- البيانات الأساسية لحالة الشركات وطبيعة نشاطها

برجاء تحديد كلا من الاتى من البيانات الأساسية

حالة الشركة من حيث القيد بالبورصة المصرية : مقيدة

القطاع التابع له الشركة: قطاعات أخري

اختر اسم شركة : بنك التعمير والاسكان

يرجي تحديد القطاع التابع له الشركة بالبورصة المصرية:

قطاع البنوك

ثالثاً:- البيانات الأساسية للمسؤول عن استكمال التقرير

إرشادات عامة : يرجي كتابة كافة البيانات التالية باللغة العربية مع التأكد من صحة سلامتها.

- **اسم المسؤول: - شريف ممدوح طاهر (رئيس الاستدامة والتمويل المستدام) - نجلاء سعيد الصفطاوي (مدير الاستدامة الداخلية والتقارير**
- **الوظيفة: -رئيس الاستدامة والتمويل المستدام - مدير الاستدامة الداخلية والتقارير**
- **البريد الالكتروني الخاص به: Naglaa.Elsaftawy@hdb-egy.com Sherif.Taher@hdb-egy.com**
- **رقم الهاتف : +201006099564**
- **رقم البطاقة الضريبية : 204-899-958**
- **IFC Code : 660036**

رابعاً:- مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات البيئية Environmental KPIs

---

1. **مؤشر الأداء الخاص بالعمليات والرقابة البيئية (ب 1)**

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل وضعت الشركة أي سياسة بيئية و/أو اجتماعية أو سياسة استدامة رسمية؟**

نعم

-يؤمن بنك التعمير والإسكان بأن معايير الاستدامة هي حجر الأساس لمستقبل أفضل لمصر وأجيالها القادمة. وانطلاقًا من دورنا كمؤسسة مالية رائدة في القطاع المصرفي المصري، نلتزم بدمج مبادئ الاستدامة في كافة عملياتنا وأنشطتنا المصرفية.

تأتي سياستنا للاستدامة متوافقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وداعمة لتوجهات الدولة المصرية نحو الاقتصاد الأخضر، مع التركيز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

- في إطار التزامنا بالممارسات المستدامة، اعتمد البنك مجموعة من السياسات الرئيسية وهي:

1- سياسة الاستدامة معتمدة من اللجنة التنفيذية وهي إحدى اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمصرفنا. (مرفق)

وتتضمن تلك السياسة العناصر الخمسة الأساسية في تطبيق الاستدامة داخل المؤسسات المالية وهي:

- سياسة بيئية

- سياسة اجتماعية -

سياسة الحوكمة -

الاستراتيجية

- المخاطر

2- سياسة التمويل المستدام معتمدة في 2023 من لجنة المخاطر والتنفيذية والمنبثقة من مجلس الإدارة (مرفق)

يهدف مصرفنا من خلال سياسة التمويل المستدام الي دعم وتمويل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأكثر استدامة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال:

- دعم وتمويل المشاريع والمبادرات التي تعزز اهداف التنمية المستدامة

- مواجهة وخفض المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالعمليات التمويلية.

- **هل هذه السياسة نابعة من داخل الشركة أم مستمدة من سياسات وطنية أو عالمية؟**

نعم

تعتبر سياسة الاستدامة وسياسة التمويل المستدام في مصرفنا نابعة من استراتيجيته الداخلية وأيضا من سياسات وطنية كالتالي :

تستند سياسة الاستدامة وسياسة التمويل المستدام للبنك إلى رؤيته الداخلية وأهدافه نحو دعم وتعزيز الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأكثر استدامة من خلال مراعاة العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة علي عدة مستويات سواء العمليات التشغيلية او التمويلية، وقد تم إعدادهما بما يتوافق مع:

1- الإطار العام لاستراتيجية التمويل المستدام 2022 لبنك التعمير والإسكان والمعتمد من اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الإدارة.

2- استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر2030

3- المبادئ الاسترشادية الصادرة عن البنك المركزي المصري

- **هل تقوم الشركة بتحديد وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الناشئة عن نشاطها الاقتصادي؟**

نعم

- يتم تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للعمليات الائتمانية التي يمولها مصرفنا من خلال تفعيل نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ESRM عند منح تمويلات للشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- ESRM HDB تم اعداده وفقا للمؤسسة الدولية للتمويل IFC ويتضمن:

- **قائمة استبعاد للأنشطة المحظور تمويلها.**
- **التقييم البيئي والاجتماعي للمشروع المطلوب تمويله ودرجة المخاطر البيئية وفقا لوزارة البيئة او هيئة التنمية الصناعية او المؤسسة الدولية للتمويل.**
- **تعيين استشاري بيئي وفقا للحالات المحددة من قبل البنك المركزي المصري في هذا الشأن.**
- **متابعة أداء المشروع بيئيا و اجتماعيا خلال فترة التمويل.**

- **هل تتبني الشركة سياسات محددة معنية بتدوير المخلفات/استهلاك المياه/الطاقة؟**

نعم

يحرص مصرفنا على تعزيز وتفعيل إجراءات تشغيلية تتوافق مع معايير البناء المستدام المصرية مثل معايير GPRSالتي أصدرتها مركز البحوث الاسكانية التابع لوزارة الإسكان كالآتي:

أولا: تدوير المخلفات

يتبع مصرفنا إجراءات بشأن تدوير المخلفات الورقية من خلال التعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة في تدوير المخلفات الورقية

ثانيا: استهلاك المياه والطاقة

-فيما يخص استهلاك المياه – يتم استخدام مرشدات المياه (في بعض الأبنية)

-فيما يخص الكهرباء يتم استخدام إضاءات االليد الموفرة للطاقة في جميع الأبنية وسنسور للإضاءة في بعض الأبنية.

- فيما يخص أجهزة التكييف معظمها من أجهزة متطورة تعتمد خاصية VRF الموفرة للطاقة.

ثالثا: حصل مصرفنا علي شهادة الهرم الأخضر (GPRS) الذهبية عن مبني فرع البنك في العاصمة الإدارية في 2025

- **هل تحدد الشركة أي أهداف تتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة/غازات الاحتباس الحراري؟**

نعم

يحرص مصرفنا على تطبيق نظام شامل لإدارة بيانات ومعلومات الغازات الدفيئة المرتبطة بقياس البصمة الكربونية للعمليات التشغيلية، لذا تم اعداد وتفعيل

CFP Data management system

ويهدف ذلك النظام الي:

- **إدارة بيانات الغازات الدفيئة لتلبية الاحتياجات التشغيلية للبنك وفروعه، بما يتيح القياس والمتابعة بدقة لبيانات الانبعاثات المرتبطة بعمليات البنك.**
- **اتخاذ الاجراءات التصحيحية في حالة ارتفاع استهلاك إحدى عناصر الغازات الدفيئة المرتبطة بالعمليات التشغيلية عن الحد المعتاد بما يحقق كفاءة الطاقة المستهلكة على كافة المستويات.**

- **نطاق التطبيق:**

- **النطاق الأول: الانبعاثات المباشرة**
- **النطاق الثاني: الانبعاثات الغير مباشرة للطاقة المشتراة للتشغيل (الكهرباء)**
- **النطاق الثالث: جميع الانبعاثات غير المباشرة الأخرى وتشمل على سبيل المثال السلع المشتراة، وسفر العمل وانتقال الموظفين، والنفايات التشغيلية.**
- **تم الانتهاء من تصميم وتفعيل الحقول والشاشات الخاصة بتسجيل البيانات المذكورة بعالية في T24علي 2025**
- **في بداية الربع الأول 2026سوف يتم تدريب فريق العمل المسئول والبدء في تسجيل بيانات الاستهلاكات المرتبطة بالانبعاث الكربوني.**
- **تم قياس البصمة الكربونية نطاق 1ونطاق 2 في 2023 عن عام 2022**

- **هل لدى الإدارة أي نظام/شهادة فيما يتعلق بالممارسات البيئية (شهادة ISO 14001)؟**

نعم

حصل مصرفنا على الشهادة الذهبية للهرم الأخضر للبناء المستدام الصادر من مركز بحوث الإسكان عن فرع مصرفنا في العاصمة الإدارية في 2025.

2. **مؤشر الأداء الخاص بانبعاثات الكربون (ب 2)**

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل تقوم الشركة بحساب إجمالي نسبة انبعاثات الكربون سنويا؟**

نعم

- يتم احتساب اجمالي نسبة انبعاثات الكربون ولكن ليست بصفة سنوية بل وفقا لتعليمات البنك المركزي في هذا الشأن.

- تم احتساب اجمالي نسبة انبعاثات الكربون نطاق 1ونطاق 2 في عام 2023 عن عام 2022 وفقا لتعليمات البنك المركزي.

- وفقا لنظام إدارة بيانات البصمة الكربونية المعتمد في عام 2025بمصرفنا سوف يكون متاح لنا قياس البصمة الكربونية

بصفة سنوية اعتبارا من عام 2026.

3. مؤشر الأداء الخاص باستخدام مصادر الطاقة وتنوعها (ب 3)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بحساب إجمالي حجم الطاقة المستهلكة بشكل مباشر سنوياً؟

نعم

- يحرص مصرفنا على احتساب مؤشرات استهلاك الطاقة كأداة استراتيجية لقياس الأداء البيئي، تعزيز الكفاءة، والالتزام بمعايير الاستدامة العالمية.
- ترتبط عملية احتساب مؤشرات استهلاك الطاقة ارتباط مباشر بإدارة بيانات انبعاثات الغازات الدفيئة وقياس البصمة الكربونية في مصرفنا.
- يتم احتساب تلك المؤشرات سنويا والتي تتضمن الآتي: -

1 استهلاك الكهرباء

2- استهلاك البنزين

3- استهلاك زيت الديزل

- يتم الإقرار عن مؤشرات الطاقة المستهلكة في مصرفنا في كلا من:

• تقرير الاستدامة السنوي وفقا للمبادرة العالمية للتقارير GRI (GRI Report 2024 p. 83) حيث يتم حاليا اعداد تقرير 2025 والانتهاء منه 2025-6-30

• شاشات تسجيل بيانات CFP Data management System

- هل تقوم الشركة بحساب نسبة استهلاك الطاقة حسب نوع مصدر التوليد سنوياً؟

نعم

- في إطار التزام مصرفنا بمسؤوليته البيئية والاجتماعية، يتم متابعة مؤشرات الاستدامة بشكل دوري، ويُعد احتساب نسبة استهلاك الطاقة حسب نوع مصدر التوليد مؤشراً أساسياً لقياس الأداء البيئي، تعزيز الكفاءة التشغيلية، والامتثال للمعايير العالمية.
- تعتبر الكهرباء المشتراة هي المصدر الوحيد للطاقة التشغيلية في مباني مصرفنا
- بالنسبة للمركبات يعتبر البنزين وزيت الديزل هما المصدر الأساسي لتشغيل المركبات.
- كم أشرنا في مؤشر الأداء السابق يتم احتساب اجمالي الاستهلاك لمصادر الطاقة سنويا ونظرا لوجود مصدر واحد بالنسبة للكهرباء او المركبات فان نسبة الاستهلاك لمصدر الطاقة تعتبر 100%.
- يتم الإفصاح عن مؤشر استهلاك الطاقة في تقرير الاستدامة السنوي GRI P.83

- هل تقوم الشركة بحساب نسبة الطاقة التي تم توفيرها سنوياً إن وجدت؟
نعم

احتساب نسبة الطاقة المُو فرة سنوياً يُعد مؤشراً عملياً لقياس أثر جهود البنك في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل البصمة الكربونية، وهو مكمل أساسي لخطوة احتساب الطاقة المستهلكة.
- تقوم الإدارة العامة للاستدامة والتمويل المستدام بإعداد مقارنة سنوية لإجمالي الاستهلاكات السنوية للطاقة وتحديد الطاقة التي تم توفيرها ان وجد.

4. مؤشر الأداء الخاص باستخدام المياه (ب 4)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بحساب إجمالي كمية المياه المستهلكة سنوياً؟
نعم

-يولي مصرفنا أهمية خاصة لمتابعة مؤشرات الاستدامة التي تعكس كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. ويُعد احتساب كمية استهلاك المياه سنوياً أحد المؤشرات الجوهرية في هذا المجال، إذ يساهم في قياس الأداء البيئي للبنك، تعزيز كفاءة إدارة الموارد، والامتثال للمعايير العالمية للاستدامة. كما يمكّن هذا المؤشر من رصد مستويات الاستهلاك، تحديد فرص الترشيد، وتقليل الأثر البيئي.
- يترتب علي متابعة الاستهلاكات اتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك مثل :
• استخدام تقنيات متقدمة لتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه مثل صنابير ذات تدفق منخفض كما يتم استخدام مصافي مياه حديثة مما يساهم في ترشيد استهلاك المياه.
-يتم الإفصاح عن اجمالي الاستهلاك السنوي للمياه والتقنيات المستخدمة لتحسين الاستهلاك في تقرير GRI سنويا.
(تقرير 2024 P.80,83)

- هل تقوم الشركة بحساب إجمالي كمية المياه المعاد تدويرها والمعالجة سنوياً. (إن وجد)؟
لا

لا يوجد مياه معاد تدويرها

5. مؤشر الأداء الخاص باستخدام المياه (ب 5)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بحساب إجمالي حجم المخلفات المنتجة أو المعاد تدويرها أو التي تم معالجتها حسب النوع والوزن سنوياً؟

نعم

- وفقا لنشاط البنك فان المخلفات تتمثل في المخلفات الورقية ويتبع البنك إجراءات بيئية متكاملة لإدارة النفايات، تشمل التعاقد مع شركات متخصصة لإعادة تدوير المخلفات الورقية.

خامساً:- مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات المجتمعية Social KPIs

1. مؤشر الأداء الخاص بالتنوع بين الجنسين ونسبة الأجور (ج 1)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن عدد الموظفين والموظفات بحسب نوع التوظيف (عمالة مؤقتة أو دائمة)؟

نعم

يركز مصرفنا على تعزيز إدارة رأس المال البشري باعتباره جوهر نجاحه وتميزه، إذ يسعى إلى تطوير منظومة متكاملة تهدف إلى استقطاب أفضل الكفاءات، وتنمية المواهب، لذا يحرص مصرفنا علي الإفصاح بصفة سنوية عن عدد الموظفين بشكل تفصيلي خاصة حسب نوع التوظيف ويظهر ذلك بوضوح في تقرير الاستدامة السنوي GRI 2024from P.67 to 76, and p.84,85 حيث ان تقريرGRI جاري اعداده لعام 2025 ويتم الانتهاء منه في يونيو 2026.

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين من الذكور والإناث؟

نعم

يركز مصرفنا على تعزيز إدارة رأس المال البشري باعتباره جوهر نجاحه وتميزه، إذ يسعى إلى تطوير منظومة متكاملة تهدف إلى استقطاب أفضل الكفاءات، وتنمية المواهب، لذا يحرص مصرفنا علي الإفصاح بصفة سنوية عن عدد الموظفين بشكل تفصيلي خاصة حسب نوع التوظيف ويظهر ذلك بوضوح في تقرير الاستدامة السنوي GRI 2024from P.67 to 76, and p.84,85 حيث ان تقريرGRI جاري اعداده لعام 2025 ويتم الانتهاء منه في يونيو 2026.

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بوظائف المبتدئين -المستوى المتوسط)؟

نعم

- يُعد الإفصاح عن عدد الموظفين ونِسَب تمثيل الذكور والإناث في المستويات الوظيفية المختلفة مؤشراً أساسياً من مؤشرات الحوكمة الاجتماعية، حيث يعكس التزام مصرفنا بالشفافية وتعزيز التنوع والشمولية في بيئة العمل.
- ويظهر ذلك بوضوح في الجدول الموضح في تقرير الاستدامة GRI 2024 ا المرفق صفحة رقم 85 تحت عنوان مؤشرات

الحوكمة الاجتماعية.

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بالوظائف العليا والتنفيذية)؟

نعم

كما سبق التوضيح في السؤال السابق
- يُعد الإفصاح عن عدد الموظفين ونِسَب تمثيل الذكور والإناث في المستويات الوظيفية المختلفة مؤشراً أساسياً من مؤشرات الحوكمة الاجتماعية، حيث يعكس التزام مصرفنا بالشفافية وتعزيز التنوع والشمولية في بيئة العمل.
- ويظهر ذلك بوضوح في الجدول الموضح في تقرير الاستدامة GRI 2024 ا المرفق صفحة رقم 85 تحت عنوان مؤشرات الحوكمة الاجتماعية.

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة متوسط الأجور للذكور مقارنة بنسبة متوسط الأجور للإناث؟

نعم

يعتبر من اهم مؤشرات الحوكمة الاجتماعية لدي مصرفنا هو الإفصاح عن الرواتب الشهرية لجميع الموظفين سواء ذكور او اناث للجهات المختصة مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية، حيث يعكس ذلك التزام مصرفنا بالشفافية والامتثال للقوانين، ويساهم في تعزيز الثقة مع الجهات التنظيمية وضمان حقوق الموظفين.
- لذا يتم الإفصاح عن أجور العاملين بمصرفنا من خلال :-
1 – موقع مصلحة الضرائب المصرية من خلال مكتب المستشار الضريبى الخاص بالبنك شهريا
2 – التأمينات الاجتماعية عن طريق ملف التأمين الاجتماعى عند بداية التعيين شامل عقد العمل والحصول على ما يفيد تسليم الملف

2. مؤشر الأداء الخاص بمعدل دوران العاملين (ج2)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الدائمين على أساس سنوي؟

نعم

- تعد نسبة معدل دوران الموظفين من الذكور والإناث سنوياً من المؤشرات الجوهرية في إطار الحوكمة الاجتماعية داخل مصرفنا، حيث تعكس مستوى الاستقرار الوظيفي والعدالة في بيئة العمل. الإفصاح عن هذه النسبة يعزز الشفافية، ويمكّن الإدارة والمساهمين من تقييم مدى التوازن بين الجنسين، ويُظهر التزام البنك بممارسات مسؤولة تدعم الاستدامة والعدالة الاجتماعية.
- لذا يحرص مصرفنا على الإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين بصفة سنوية في تقرير الاستدامة
- وتظهر تلك النسبة في صفحة 85 بتقرير الاستدامة HDB GRI 2024 وسوف يتم الإفصاح عنها أيضا في تقرير2025

الذي سوف يصدر في 30/6/2025

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين المؤقتين على أساس سنوي؟

لا

حيث ان الغالبية العظمي للعاملين دائمين وعقود وليس مؤقتين.

- هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين بعقود و/أو المستشارين على أساس سنوي؟

نعم

كما تم الرد في السؤال رقم 19 ان هذه النسبة تعتبر من من المؤشرات الجوهرية في إطار الحوكمة الاجتماعية داخل مصرفنا.
ويظهر هذا الإفصاح ضمن تقرير الاستدامة السنوي 2024

3. مؤشر الأداء الخاص بعدم التمييز (ج3)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تتبني الشركة سياسة تجريم التحرش الجنسي و/أو سياسة عدم التمييز على أي أساس عرقي أو ديني أو على أساس الجنس؟

نعم

- تعتبر سياسة تجريم التحرش الجنسي و/أو سياسة عدم التمييز على أي أساس عرقي أو ديني أو على أساس الجنس جزء هام من ضمن الميثاق المهني والأخلاقي لدي مصرفنا حيث :
ينص ميثاق السلوك المهني والأخلاقي لدي البنك انه لا يجوز على الأطلاق ممارسة أي نوع من أنواع التحيز أو التفرقة أو التمييز على أساس (النوع، اللون، العمر، الدين، الظروف الصحية) بين العاملين.
كما يحظر مصرفنا جميع حالات التحرش أو المضايقات أو التهديدات وطرق التخويف التي تحدث بأشكال مختلفة مثل التهديد والتنمر والاهانات والايذاء واي سلوك يخالف ميثاق السلوك
للاطلاع على الميثاق صفحة 6

4. مؤشر الأداء الخاص بالمعايير العالمية للصحة والسلامة (ج4)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تتبع الشركة سياسة للصحة المهنية و/أو سياسة خاصة بالمعايير العالمية للصحة والسلامة (مثل معايير العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية الخاصة بمنظمة العمل الدولي)؟

نعم

على الرغم أن أنشطة البنك لا ينتج عنها معدلات مرتفعة من الامراض المهنية، الا اننا نمتثل الى تعليمات مكاتب السلامة والصحة المهنية بما يتطابق مع الكتاب الخامس من قانون العمل الموحد رقم 12 لسنة 2003 وقرار وزير القوي العاملة رقم 134 لسنة 2003 لتقليل إي مخاطر محتملة. يقوم البنك بعمل تقييم المخاطر وخطة الطوارئ للمنشاة ويفصح عن

ذلك التقييم من خلال تقارير ربع سنوية تعرض على اللجنة الرئيسية للسلامة والصحة المهنية بالبنك. كما قام البنك بإبرام تعاقدات مع عدد من الجهات الطبية كالمستشفيات والصيدليات والمعامل الطبية ومراكز الاشعة ومراكز العلاج الطبيعي والعيادات الخاصة وشركات السمعيات والأجهزة الطبية التعويضية لتوفير العلاج للحالات التي تحتاج الى متخصصين في مختلف المحافظات بالإضافة الى ذلك يقوم البنك بمتابعة صرف العلاجات اليومية والشهرية للعاملين، كما يكفل حق الموظفين في الحصول على الاجازات المرضية.
مؤخرا في النصف الثاني من عام 2024، وفر البنك منظومة متكاملة للرعاية الصحية عبر التعاقد مع شركة GLOBE MED ، كما يعمل على توفير صناديق الإسعافات الأولية في جميع الفروع مع تدريب الموظفين المؤهلين على استخدامها

- ما هو عدد ضحايا الحوادث (إن وجد)؟

لا
لا يوجد أي ضحايا للحوادث

- ما هو عدد ساعات التدريب المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الصحة والسلامة المهنية للموظفين؟

نعم

يولي البنك أهمية كبيرة للبرامج التدريبية في القضايا البيئية والاجتماعية، إضافةً إلى برامج السلامة والصحة المهنية، باعتبارها مؤشراً اجتماعياً يعكس التزامه بالمسؤولية المجتمعية. هذه البرامج لا تقتصر على تعزيز وعي الموظفين بأهمية الاستدامة وحماية البيئة، بل تسهم أيضاً في ترسيخ ثقافة العمل الآمن وضمان صحة العاملين. ومن خلال الاستثمار في هذه المبادرات، يؤكد البنك دوره في دعم التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية
وينعكس ذلك على النتائج التالية بمصرفنا عن عام 2025:

1. البرامج البيئية والاجتماعية تخطت 2457 ساعة
2. برامج الصحة والسلامة المهنية تخطت بلغت 1626 ساعة تدريبة

ويتم الإفصاح عن تلك النتائج في تقرير الاستدامة السنوي لمصرفنا GRI2025 وسوف يتم ارسال رابط التقرير فور الانتهاء منه في 30يونيو 2025 وقد تم الإفصاح عن نتائج 2024 في تقرير الاستدامة GRI 2024

5. مؤشر الأداء الخاص بالأطفال والعمالة الجبرية (ج5)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تتبع الشركة سياسة تحريم عمالة الأطفال و/ أو العمالة الجبرية؟

نعم

يؤكد البنك في إطار الحوكمة الاجتماعية التزامه المطلق بتحريم عمالة الأطفال والعمالة الجبرية، استنادًا إلى التشريعات الوطنية والاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، بما يعزز بيئة عمل عادلة ومسؤولة.
مرفق: تقرير الاستدامة وفقا ل GRI-2024 P.85 موضحا الفئة العمرية للموظفين بالبنك وسوف يتم الإفصاح عن ذلك في تقرير الاستدامة السنوي لمصرفنا GRI2025 وسوف يتم ارسال رابط التقرير فور الانتهاء منه في 30يونيو 2025

- هل تنطبق تلك السياسة على الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة؟

نعم

وفقا لقواعد السلوك المهني لموردي مصرفنا المعتمدة من مجلس الادارة في 2023

يلتزم موردي مصرفنا بتحريم عمالة الأطفال والعمالة الجبرية، استنادًا إلى التشريعات الوطنية

6. مؤشر الأداء الخاص بحقوق العمال (ج6)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- بالإضافة إلى متطلبات قانون العمل المصري، هل تتبع الشركة قوانين ومعايير منظمة العمل الدولية أو أي أطر عمل أو معايير أو قوانين دولية أخرى متعلقة بحقوق العمال؟

نعم

- مع الالتزام بمتطلبات قانون العمل المصري، يحرص مصرفنا على مواءمة معايير المبادرة العالمية للتقاريرGRI فيما يخص حقوق العاملين ويظهر ذلك في تقرير GRI الذي يوضح معايير المبادرة العالمية للتقارير المطبقة بمصرفنا ورقم صفحة93 وسوف يتم الإفصاح عن ذلك في تقرير 2025 الجاري اعداده.

- هل تشمل تلك السياسة الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة؟

نعم

-المعايير الدولية للتقارير GRI تتضمن أيضا الموردين

سوف يتم الإفصاح عن ذلك في تقرير 2025 الجاري اعداده.

سادساً:- مؤشرات الأداء الخاصة بإفصاحات الحوكمة المتعلقة بالاستدامة Governance KPIs

1. مؤشر الأداء الخاص بتنوع مجلس الإدارة (ح 1)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تفصح الشركة عن العدد والنسبة المئوية لإجمالي مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها الذكور والإناث؟

نعم

في إطار التزام مصرفنا بمبادئ الحوكمة المؤسسية والشفافية، يتم الإفصاح عن هيكل مجلس الإدارة بما يشمل العدد والنسبة المئوية لإجمالي المقاعد التي يشغلها الذكور والإناث ويتم الإفصاح كالتالي:

على موقع البنك: بنك التعمير والإسكان | اعضاء مجلس الأدارة في تقرير الاستدامة صفحة 16

- هل تفصح الشركة عن العدد والنسبة المئوية لرؤساء اللجان التي يشغلها الذكور والإناث؟

نعم

يفصح مصرفنا عن العدد والنسبة المئوية لرؤساء اللجان التي يشغلها الذكور والإناث، وذلك في إطار الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية والشفافية وتعزيز التنوع والمساواة في مواقع القيادة.

يتم الإفصاح في ما يلي

بنك التعمير والإسكان | الإطار العام للحوكمة- موقع مصرفنا الالكتروني

تقرير الاستدامة السنوي .GRI 2024

2. مؤشر الأداء الخاص بالرشوة / مكافحة الفساد (ح 2)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تصدر الشركة أي قرارات متعلقة بمكافحة الرشوة/الفساد وتتبعها؟

نعم

يلتزم مصرفنا بإصدار سياسة واضحة لمكافحة الرشوة والفساد، ويتم تحديثها بشكل دوري لضمان الامتثال لمعايير الحوكمة المؤسسية والشفافية، بما يعزز الثقة والمصداقية في جميع أنشطته.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد منشورة على موقع البنك: 184سياسة مكافحة الفساد والرشوة 2024.

3. مؤشر الأداء الخاص بالسلوك الأخلاقي وميثاق الشرف (ح 3)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تصدر الشركة قواعد السلوك الأخلاقي وميثاق الشرف وتتبعهاCode of ethics / Conduct؟

نعم

4. مؤشر الأداء الخاص بخصوصية البيانات (ح 4)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- بالإضافة إلى متطلبات قانون حماية البيانات الشخصية وقانون حماية المستهلك المصري، هل تتبع الشركة أي أطر عمل أو قواعد أو توصيات دولية أخري بشأن خصوصية البيانات؟

نعم

يعمل البنك على تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات لضمان الاستجابة الفعالة لحوادث أمن المعلومات والأمن السيبراني. وتشمل هذه الإجراءات: عملية هيكلة أمن التطبيقات، إدارة الهويات وصلاحيات الدخول، وإدارة نقاط الضعف الأمنية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة أمن المعلومات الشاملة. كما يولي البنك أهمية خاصة لإعداد ملف شامل لمخاطر التهديدات السيبرانية لضمان التقييم المستمر للمخاطر المحتملة ووضع الخطط الوقائية المناسبة..

وفي إطار تعزيز كفاءة هذه المنظومة، يحرص البنك على تطوير هذه السياسات بشكل دوري لضمان مواكبتها لأحدث المعايير العالمية مثل CIS وNIST وCBE وISO27001

للاطلاع على ذلك برجاء الرجوع إلى تقرير الاستدامة 2024 صفحة29 وسوف يتم ارسال تقرير 2025 فور الانتهاء منه في 30يونيو2025

5. مؤشر الأداء الخاص بالإبلاغ عن ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها (ح 5)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- هل تصدر الشركة تقارير GRI-CDP-SASB-IIRC-UNGC أو أي تقارير أخري من تقارير الاستدامة؟

نعم

يصدر البنك تقارير الاستدامة وفقًا لمعايير المبادرة العالمية للتقارير GRI ووفقا لمعايير مجلس محاسبة الاستدامة SASB ويظهر ذلك في تقرير GRI المرفق صفحة رقم 96و 97 وذلك للمواءمة مع افضل الممارسات الدولية في الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة.

- تم اصدار تقرير الاستدامة لمصرفنا لعام 2023 وعام 2024 معتمد من مجلس الإدارة ونشرهم علي الموقع الالكتروني لمصرفنا ويمكن الاطلاع علي اخر اصدار من خلال موقع مصرفنا

- هل تسعى الشركة إلى تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)؟

نعم

- يولي مصرفنا أهمية كبيرة لمواءمة استراتيجيته وأنشطته مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) حيث يسعي الي تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة وهي: الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، الهدف 4 (التعليم الجيد)، الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، الهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، الهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)

ويتضح ذلك من خلال تقرير الاستدامة 2024 صفحة رقم 12و13

سوف يتم الافصاح عن ذلك في تقرير الاستدامة السنوي 2025 الجاري اعداده وسوف نوافيكم به فور الانتهاء منه واعتماده في 2026

- هل تحدد الشركة هذه الأهداف وتقوم بالإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟

نعم

يتم الإفصاح عنهم تفصيلا في تقرير الاستدامة صفحة 12

سوف يتم الافصاح عن ذلك في تقرير الاستدامة السنوي 2025 الجاري اعداده وسوف نوافيكم به فور الانتهاء منه واعتماده في 2026

- هل أعلنت الشركة التزامها بوضوح تجاه معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

نعم

حدد البنك مجموعة من القيم والمبادئ الاساسية ذات الأثر الملموس في التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية مصر 2030.

تتضمن أنشطة المسئولية المجتمعية لدي البنك دعم العديد من القطاعات أبرزهم: التعليم، الرعاية الصحية، مبادرة رواد النيل، دعم ذوي الهمم، البيئة، الشمول المالي، ومجالات متعددة أخري

- **هل تتبني الشركة سياسة/مبدأ صريح وواضح بشأن الاستثمار المجتمعي؟**

نعم

يتبنى مصرفنا سياسة تفصيلية واضحة بشأن الاستثمار المجتمعي، ويظهر ذلك بوضوح في سياسة التنمية المستدامة وتقرير الاستدامة الذي يصدر سنويا وفقا لGRI ويتم الإفصاح فيه عن دور وأداء مصرفنا في الاستثمار المجتمعي

- **هل تشارك الشركة في مبادرات القطاعين العام والخاص المعنية بتنمية المجتمع؟**

نعم

حيث بلغت قيمة الاستثمارات المجتمعية للبنك خلال عام 2025 مبلغ 100 مليون جم تقريبا موزعة بين القطاعين العام والخاص وتتمثل الركائز الأساسية للاستثمارات المجتمعية لدينا في الصحة، التعليم، ذوي الاحتياجات الخاصة، التمكين الاقتصادي وريادة الاعمال. كما ان البنك يفصح عن مشاركته عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
ويتم الافصاح بالتفصيل عن تلك المبادرات في التقرير السنوي للاستدامة GRI صفحة م 61-63
جاري اعداد تقرير الاستدامة لعام 2025 وسوف نوافيكم به فور الانتهاء منه واعتماده

6. مؤشر الأداء الخاص بالضمانات الخارجية (ح 6)

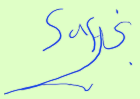
فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

هل يتم مراجعة الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الصادرة عن الشركة من قبل طرف ثالث مستقل؟

نعم

يتعاون مصرفنا مع شركات استشارات بيئية رائدة لاعداد والتحقق من صحة تقارير الاستدامة الخاصة بنا ، مما يضمن الشفافية والمواءمة مع أفضل الممارسات العالمية.
للاطلاع صفحة 104 من تقرير الاستدامة





- عن الهيئة
- الاسواق المالية غير المصرفية
- مهنيين
- متعاملين
- المركز الإعلامي وإصدارات الهيئة
- بوابة التشريعات الرئيسية
- الخدمات الإلكترونية

أدخل بريدك الإلكتروني

متابعة

TCFD 31-12-2025 (ar)

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن ممارسات الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD تنفيذًا لقرارات الهيئة رقمي (107) و (108) لسنة 2021

التقرير السنوي عن عام 2025/2026 حول الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD

وذلك للشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية ديسمبر 2025 ، والشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية مارس 2026

أولًا:- مقدمة عامة حول التقرير السنوي

يعكس تقرير الإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية – توصيات الـ Task Force on Climate Financial Disclosure TCFD قدرة الشركة على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية، وهو ما يولد لدي المستثمرين الثقة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تأخذ في الاعتبار مجموعة المخاطر المالية والفرص المرتبطة بتغير المناخ، وآليات إدارة الشركة للمخاطر الانتقالية والمخاطر الملموسة لتأثيرات التغيرات المناخية على الأداء المالي للشركة، بما يوفر مزيدًا من الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمناخ والفرص المتاحة للمستثمرين.

وانطلاقا من مسئولية الهيئة تجاه الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وفي إطار مساعدة تلك الشركات على تقديم التقارير السنوية للإفصاح عن المعايير وفقا لقراري الهيئة رقمي 107 و108 لعام 2021، وتيسيراً عليهم قامت

الهيئة بإعداد هذا النموذج الإلكتروني الموحد لتقوم الشركات باستيفاء مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية – توصيات TCFD.

لذا يرجى التكرم بالحرص والتحلي بالدقة والشفافية عند ملء هذا النموذج، كما يرجي إرفاق نموذج التقرير ضمن التقرير السنوي المُعد من قبل مجلس الإدارة والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2025/2026 وفي حال وجود أية استفسارات تتعلق بهذا الشأن، يمكن التواصل من خلال البريد الالكتروني sustainable.development@fra.gov.eg.

شكراً لكم.. تم تسجيل التقرير السنوي الخاص بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD بنجاح و رقم الكود التسجيلي الخاص بكم 45773 ويرجي من سيادتكم طباعة التقرير وإرفاقه ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2025/2026 .

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن ممارسات الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD تنفيذًا لقرارات الهيئة رقمي (107) و (108) لسنة 2021

التقرير السنوي عن عام 2025/2026 حول الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD

وذلك للشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية ديسمبر 2025 ، والشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية مارس 2026

أولًا:- مقدمة عامة حول التقرير السنوي

يعكس تقرير الإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية – توصيات الـ Task Force on Climate Financial Disclosure TCFD قدرة الشركة على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية، وهو ما يولد لدي المستثمرين الثقة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تأخذ في الاعتبار مجموعة المخاطر المالية والفرص المرتبطة بتغير المناخ، وآليات إدارة الشركة للمخاطر الانتقالية والمخاطر الملموسة لتأثيرات التغيرات المناخية على الأداء المالي للشركة، بما يوفر مزيدًا من الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمناخ والفرص المتاحة للمستثمرين.

وانطلاقا من مسئولية الهيئة تجاه الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، وفي إطار مساعدة تلك الشركات على تقديم التقارير السنوية للإفصاح عن المعايير وفقا لقراري الهيئة رقمي 107 و108 لعام 2021، وتيسيراً عليهم قامت الهيئة بإعداد هذا النموذج الإلكتروني الموحد لتقوم الشركات باستيفاء مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية – توصيات TCFD.

لذا يرجى التكرم بالحرص والتحلي بالدقة والشفافية عند ملء هذا النموذج، كما يرجي إرفاق نموذج التقرير ضمن التقرير السنوي المُعد من قبل مجلس الإدارة والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام 2025/2026 وفي حال وجود أية استفسارات تتعلق بهذا الشأن، يمكن التواصل من خلال البريد الالكتروني sustainable.development@fra.gov.eg.

ثانياً:- البيانات الأساسية لحالة الشركات وطبيعة نشاطها

برجاء تحديد كلا من الاتى من البيانات الأساسية

حالة الشركة من حيث القيد بالبورصة المصرية : مقيدة

القطاع التابع له الشركة: قطاعات أخري

اختر اسم شركة : بنك التعمير والاسكان

يرجي تحديد القطاع التابع له الشركة بالبورصة المصرية:

قطاع البنوك

ثالثاً:- البيانات الأساسية للمسؤول عن استكمال التقرير

إرشادات عامة : يرجي كتابة كافة البيانات التالية باللغة العربية مع التأكد من صحة سلامتها.

- **اسم المسؤول: - شريف ممدوح طاهر - نجلاء سعيد الصفطاوي**
- **الوظيفة: - رئيس الادارة العامة للاستدامة والتمويل المستدام - مدير ادارة الاستدامة الداخلية والتقارير**
- **البريد الالكتروني الخاص به: Sherif.Taher@hdb-egy.com Naglaa.Elsaftawy@hdb-egy.com**
- **رقم الهاتف : +201006099564**
- **رقم البطاقة الضريبية : 204-899-958**
- **IFC Code : 660036**

رابعاً: مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD KPIs

---

1. **مؤشر الأداء الخاص بفئة الحوكمة (الحوكمة المتعلقة بالتغير المناخ) .**

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يقوم مجلس الإدارة بمراقبة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ؟**

لا

ولكن سوف يتم اعداد Dashboard يعكس المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ من قبل الإدارة العامة للاستدامة وسوف يتم عرضها على مجلس الإدارة او لجنة الاستدامة والتمويل المستدام (جاري تفعيلها في عام 2026)

- **هل تقوم إدارة الشركة بأي دور في تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وإدارتها؟**

نعم

1- يتم حاليا تقييم جميع عمليات البنك التمويلية من ناحية الأثر البيئي والاجتماعي وذلك من خلال تفعيل نظام ESRM.

2- سوف يتم دمج مخاطر المناخ في عملية تقييم التمويلات الممنوحة من مصرفنا من خلال ESRM

مرفق: إطار عمل نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وإجراءات العمل الخاصة به ومعتمد من لجنة إجراءات العمل في 2024

2. مؤشر الأداء الخاص بفئة الاستراتيجية (العمليات البيئية والرقابة والحد من المخاطر)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل تحدد الشركة أي مخاطر أو فرص متعلقة بالمناخ على المدى القصير والمتوسط والطويل؟**

نعم

يتم تحديد مخاطر الأثر البيئي للعمليات التمويلية من خلال نظام (ESRM) كما سوف يتم إضافة تقييم مخاطر المناخ ل ESRMفي Q4 2026

- **هل تقوم الشركة بتضمين الفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ في استراتيجيتها وتخطيطها المالي؟**

حاليا لا ولكن سوف يتم تضمينها عند تفعيل IFRS s2 عند صدور تعليمات بذلك من البنك المركزي المصري.

.

- **هل تستثمر الشركة سنويًا في البنية التحتية المتعلقة بمقاومة تغييرات المناخ، والقدرة على التكيف، وتطوير المنتجات؟**

نعم

وذلك من خلال تطبيق معايير البناء المستدام علي احد فروع البنك الحديثة وهو فرع العاصمة الإدارية حيث حصل الميني علي شهادة GPRS الذهبية والتي تمنح من مركز البحوث الاسكانية التابع لوزارة الإسكان

3. مؤشر الأداء الخاص بفئة إدارة المخاطر (المخاطر المتعلقة بالتغير المناخي) .

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل وضعت الشركة نهج معين لتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ وتقييمها؟**

نعم

- يتم تقييم التمويلات الممنوعة للشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب الأثر البيئي والاجتماعي وفقا ل ESRM المطبق في مصرفنا

- سوف يتم دمج عناصر تقييم مخاطر المناخ في نظام ESRM في 2026

- تم قياس البصمة الكربونية نطاق 1 ونطاق 2 عن عام 2022 ويتم حاليا تفعيل CFP data management system لرصد استهلاكات مصرفنا لمصادر الطاقة والموارد الأخرى والتي لها تأثير علي التغيرات المناخية.

- **هل تتبني الشركة نهج واضح لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ؟**

لا

ولكن يتم تقييم الأثر البيئي للتمويلات الممنوح للشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مصرفنا من خلال ESRM

- **هل تدمج الشركة المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن استراتيجيتها الشاملة لإدارة المخاطر؟**

لا

حتي الان لا ولكن جاري دراسة امكانية تطبيق ذلك والآلية المطلوبة لتطبيقها

4. **مؤشر الأداء الخاص بفئة المقاييس والاهداف (انبعاثات الكربون / الغازات الدفيئة)**

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل تستخدم الشركة أي مقاييس لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع استراتيجيتها وعملية إدارة المخاطر؟**

حاليا لا ولكن سوف يتم بحث ذلك مستقبلا

- **هل تفصح الشركة عن إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الشريحة 1 (إن وجد)**

نعم

يتم الإفصاح عن إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للشريحة بصفة دورية (عامان او ثلاثة) نطاق 1 ونطاق 2 وتم الإفصاح في تقرير الاستدامة السنوي GRI ٢٠٢٤ عن تلك الانبعاثات صفحة رقم ٧٨-٧٩





عن الهيئة

الاسواق المالية غير المصرفية

أدخل بريدك الإلكتروني

متابعة